وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعـة أبـي بكـر بلقايـد – تلمسـان -
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ وعلم الآثار شعبـة علـم الآثـار

مذكـرة تخـرج لنيـل شهـادة الماجستيـر فـي
تخصص "علم الآثار الوقائي" موسومة بـ:

أثر علـم الآثـار الوقائـي الفرنسي في تجـارب دول المغـرب العربـي

إعداد الطالبة: تحت إشراف:
بلڤندوز نادية د. شرقي الرزقي

أعضاء اللّجنة المناقشة

- سيدي محمد بسنوسي الغوثي	أستاذ محاضر أ	تلمسان	رئيساً
- شرقي الرزقي	أستاذ محاضر أ	تلمسان	مشرفاً ومقرراً
- بويحياوي عز الدين	أستاذ محاضر أ	الجزائر	عضواً مناقشاً
- مهتاري فايزة	أستاذ محاضر أ	تلمسان	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية (2010 - 2011)

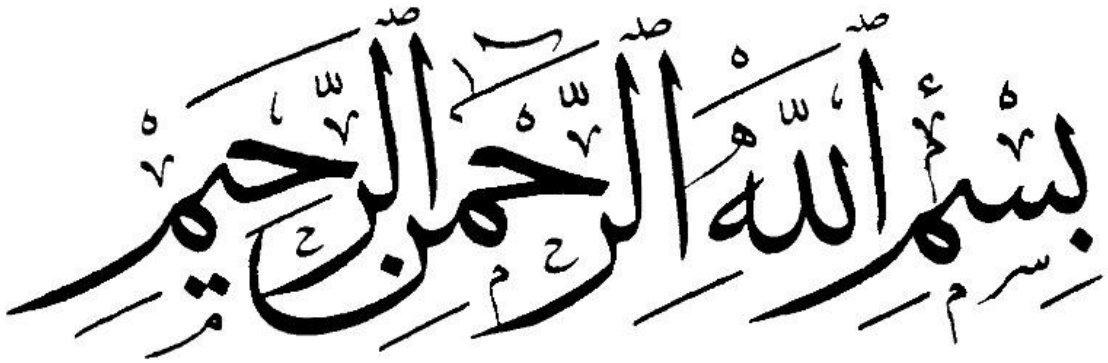
بسم الله الرحمن الرحيم

أثر علـم الآثـــار الوقائـــي الفرنسي
فـي تجـــارب دول المغـرب العربـي

إهـــــــداء

إلـــى الشمعة المنيرة التي أضاءت وتضيء حياتي، أمـــي الغالية

إلـــى طيور النورس المحلقة في سمائي إخواني وأخواتي وعائلاتهم

إلـــى كل من قدم لي يد العون والإسناد

أهدي باكورة أبحاثي

الدّارسة

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿...لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ...﴾ (سورة إبراهيم، الآية 07).

بادئ ذي بدء، أشكر الله عز وجلّ، وأحمده حقّ الحمد على عونه، وتوفيقه لإتمام هذا البحث؛ والشكر والاعتراف بالفضل والامتنان موصول لأستاذي الدكتور: شرقي الرزقي الذي لم يدخر جهدا في نصحي، وتوجيهي، وتشجيعي طيلة مراحل إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى كلّ الذين قدموا لي يد العون والدعم، وأخص بالذكر الأستاذ لبتر قادة، والأستاذة دحماني صبرينة والزملاء والزميلات: شريفة، وحكيم، وجازية على وجه الخصوص.

الدّارسة

قائمة المختصرات الأجنبية

AFAN = *Association pour les fouilles archéologiques nationales.*
CIRA = *Commission interrégionale de la recherche archéologique.*
CL = *Collectivité locale.*
CNRA = *Conseil national de la recherche archéologique.*
CNRS = *Centre national de la recherche scientifique.*
DAPA = *Direction de l'architecture et du patrimoine.*

DRAC *= Direction régionale des affaires culturelles.*
DRASSM *= Département des recherches archéologiques subaquatiques et sous-marines.*
DVRD = *Demande volontaire de réalisation de diagnostic.*
EPAC = *European Preventive Archaeology Project.*
FNAP *= Fonds national pour l'archéologie préventive.*
IGAPA = *Inspection générale de l'architecture et du patrimoine.*
INRAP *= Institut national de recherches archéologiques préventives.*
PCR *= Projet collectif de recherche.*
RAP *= Redevance d'archéologie préventive.*
SD Archetis *= Sous direction de l'archéologie, de l'ethnologie, de l'inventaire et du système d'information.*
SNAM *= Société des autoroutes du Maroc.*
SRA *= Service régional de l'archéologie.*
UMR *= Unité mixte de recherche.*
ZAC *= Zone d'aménagement concerté.*

مقـــدمـــــــة

تُعدّ فرنسا من بين الدّول المتأخّرة جدّا في مجال دخولها معترك ما يُعرف حاليـــا باسم "علم الآثار الوقائي" بوصفه اصطلاح جديد يُعبّر عن إستراتيجية دولية مبتكرة منـــذ سبعينيات القرن الماضي في حقل سياسة حماية التّراث الأثري، المهدد في وجوده بخطر زحف المشاريع التّنموية على حسابه، تنوب عمّ كان معروفا لدى المجتمعـــات الإنســـانية المعاصرة من قبل باسم "علم الآثار الإنقاذي"، أو "الحفرية الإنقاذية"، كما جـــرت العـــادة على اختزال كلّ الإستراتيجية في تسمية إحدى جزئياتها الرّئيسية (الحفرية الإنقاذية).

ومع ذلك، وبفضل تكيّفها السّريع مع هذه المستجدّات، واستدراك السّبق الزّمني لغيرها بل والتّفوق عليها من غير مبالغة في شيء، سرعان ما أثارت، واستقطبت أنظار العالم، لتؤكّد للجميع بأنّ تجربتها الرّائدة على الرّغم من حداثة سنّها، حيث لم تبدأ رسميا سوى في عام (2001) فقط، كما هو مفصل في موضعه من هذا البحث، جديرة بالفحص والتّمعن الدّقيق لكلّ مَن يرغب في تبني هذه الإستراتيجية الجديدة، والفعّالة لحماية تراثه الأثري القومي، شأن البلدان المغاربية، التّي لم تبق هي الأخرى في معزل عما يجري من حولها.

ومن ثم يمكن إثارة الإشكالية الآتية: ما حقيقة علم الآثار الوقائي في التّصوّر الفرنسي؟ وما مدى تأثير التجربة الفرنسية ذاتها في سياسات الدّول المغاربية المنتهجة في مجال حماية التّراث الأثري وتثمينه، لاسيما بعد دخول الطّرفين في تقارب رسمي منذ عام (2003)؟ وما مدى مرونة التّجربة الفرنسية هذه، وقدرتها على التكيف مع خصوصيات التراث الأثري بالبلدان المغاربية الواقعة من قبل تحت الاحتلال، أو الانتداب الفرنسي تحديدا (تونس والجزائر والمغرب الأقصى، وموريتانيا)؟.

ومهما كان من أمر، فقد تعددت دوافع اختيار الموضوع إلى دوافع ذاتية، تمثلت أساسا في الرّغبة الشّديدة لمعالجة موضوع في عمق التخصص، والنّزعة للمواضيع الجديدة، التّي لم يسبق طرقها من قبل؛ ودوافع موضوعية تمثّلت في محاولة التّعرّف عن حقيقة التّجربة الفرنسية في هذا المجال بعدما كانت عرضة لانتقادات لاذعة، وموضوع نقاشات حادّة بداخل فرنسا وخارجها، وكذا خلفيات السّعي الفرنسي الحثيث لتصدير تجربته المبتكرة إلى جهات أخرى من العالم، وفي مقدمتها الدّول المغاربية؛ أضف إلى ذلك محاولة تصحّيح بعض المفاهيم والأطروحات المغلوطة، المتداولة بيننا اليوم من غير فحص، ولا تدقيق.

أمّا عن جدّة الموضوع وأهمّيته، فالموضوع جديد لم يسبق وأن طُرق من قبل البتة ولعل مكمن أهميته يكمن في محاولة تقديم وتعريف إحدى المبتكرات الجديدة في حقل حماية الجوانب الهشّة من التّراث الأثري على وجه الخصوص، المتمثلة في البقايا الأثرية المطمورة تحت سطح الأرض في الأماكن التّي لم يطلها التّنقيب الأثري بعد، ومرشّحة لاستيعاب مشروع تنموي على المدى القصير، بوصفها أداة ناجعة لم تعتمد في البلدان المغاربية بعد على الرّغم من مباشرتها لعملية إنجاز مشاريع تنموية عملاقة، كشق الطّريق السّيار المغاربي، وبناء السّدود، وتحديث الشّبكات الطّرقية الوطنية، وما إلى ذلك.

ولمعالجة هذا الموضوع، تطلّب الأمر الرّجوع إلى مصادر متنوّعة كثيرة، كالمراجع والمقالات المتخصّصة، والتّقارير التّقنية، والإدارية، والوثائق الرّسمية، كالمعاهدات والاتفاقيات، وما إلى ذلك، لعلّ من أبرزها على الإطلاق ما يلي:

* "القانون الجديد لعلم الآثار الوقائي"[1]، كتاب صدر تحت إشراف خبير قانون التّراث الأثري الفرنسي السّيد "بيير لوران فرييه"، تضمن مجموعة من المداخلات التي عرضت في ندوة نظمتها وزارة الثقافة والاتصال، قسم الهندسة المعمارية والتراث، بالتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث في قانون البيئة، وتخطيط استغلال الأراضي، وذلك بجامعة باريس الأولى يوم 10 ديسمبر (2002)، والذي ركزت مداخلاته على موضوع الهيكلة القانونية لعلم الآثار الوقائي، وكذا مضامين وأبعاد الإصلاحات الواجب إدخالها على قانون إنشائه عام (2001)، تلك المقترحات التّي جسدتها على أرض الواقع فيما بعد، مضامين القانون الصادر في 1 أوت (2003)، المعدل للقانون 2001 – 44، المنشئ لعلم الآثار الوقائي بفرنسا.

---

[1] *FRIER (P.L),* ***le nouveau droit de l'archéologie préventive****, édition l'harmattan, France, 2004.*

* "التراث وتهيئة المحيط؛ علم الآثار الوقائي"[1]، كتاب صدر تحت الرّعاية السّامية "لليونسكو"، وقد تضمّن الأبحاث المتداولة في ورشة العمل "الأورو مغاربية" التي جاءت بذلك العنوان، والتي تم تنظيمها أيام 26 – 30 نوفمبر عام (2004) بمدينة الجزائر العاصمة.

إذ جرت أشغال هذه الورشة في شكل مائدة مستديرة موسعة، عرض من خلالها الطرف الفرنسي تجربته الخاصّة مع "علم الآثار الوقائي"، وإبراز أهمية هذا الأخير في ترقية البحث الأثري وتثمينه من جهة، والمحافظة على الآثار، المهددة بالزوال بفعل خطر زحف المشاريع التّنموية من جهة ثانية؛ قبل أن يعقبه المتدخلون المغاربة دوريا لشرح سياساتهم المعتمدة في مجال تسيير التّراث الأثري وحمايته، والمفتقدة تماما لمفاهيم "علم الآثار الوقائي"، سبب تتويج المؤتمرين أشغالهم بجملة من التّوصيات، تهدف أساس إلى محاولة إرساء دعائم هذا الأخير في البلدان المغاربية.

* "علم الآثار الوقائي في العالم"[2]، وهو كتاب ضخم، صدر تحت إشراف مهندس علم الآثار الوقائي بفرنسا السّيد "جين بول دو مول"، وقد تضمّن ثلاثين مداخلة، ألقيت بمقر المكتبة الفرنسية بباريس في إطار أشغال ملتقى دولي رفيع المستوى، تم تنظيمه من طرف المكتبة المذكورة، و"المعهد الوطني للبحث في علم الآثار الفرنسي" (*INRAP*) عام (2005) بذات العنوان: (علم الآثار الوقائي في العالم)، والذي شارك فيه متدخلون من مختلف قارات العالم.

---

[1] *UNESCO: Atelier euro-maghrébin* ***"patrimoine et aménagement du territoire-l'archéologie préventive"****, 26-30novembre 2004 Alger- Alegria.*

[2] *DEMOULE (J.P),* ***l'archéologie préventive dans le monde****, édition la découverte, Paris, 2007.*

* "علم الآثار الوقائي الأوربي"[1] كتاب صدر بعناية "المجلس الأوربـــي" بوصـــفه أعلى هيئة تشريعية في الإتحاد الأوربي اليوم، وقد تضمّن مداخلات المؤتمر الهام حـــول السياسة الأوروبية المشتركة في مجال ترقية علم الآثار الوقائي بمنطقتها من خلال فتـــح مشروع طموح لم يكتب له النجاح مع الأسف الشديد، ألا وهو المشـــروع الموســـوم بـــ: "المشروع الأوروبـــي لعلـــم الآثـــار الوقـــائي" (*EPAC*)، أو *European Preventive Archeology Project*

وهو المؤتمر الذي حضره مهنيون وخبراء ممثلون عن ثمان عشـــرة (18) دولـــة أوروبية ومنظمة دولية تنشط في حقل التّراث الأثري بغرض التّباحث فيما يُعـــرف بعلـــم الآثار الوقائي كإستراتيجية جديدة تسعى جاهدة للتوفيق ما بين متطلبات التّنمية، وواجـــب الحفاظ على التراث الأثري وتثمينه.

وذلك من خلال تدارس بنية المؤسسات، ونُظم التشـــريع القائمـــة فـــي البلـــدان الأوروبية من خلال عرض بيانات إحصائية، ومعلومات دقيقة حول كل بلد مـــن بلـــدان المجموعة الأوروبية، وبيان نقاط قوتها، وما يعترضها من مشاكل في المقابل، ومقارنـــة الجوانب النظرية بالممارسات التطبيقية، وكذا تشديد الحرص على أهمية التعاون الـــدولي القائم في هذا المجال؛ إضافة إلى تركيز العمل على العناصر التي بوسعها تحقيق المزيـــد من نجاعة العمل الوقائي نزلا عند رغبة متطلبات التنمية الاقتصادية الملحة مـــن جهـــة، ونزعة حفظ التراث الأثري المهدد في وجوده بفعل زحف مشاريع التّنمية المستدامة على حسابه من جهة ثانية.

هذا فيما يخصّ أبرز المصادر المعتمد عليها في هذه الدّراسة، أمّـــا فيمـــا يتعلّـــق بمناهج البحث المعتمدة، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الاستدلالي في شقه الاستقرائي، القائم بالدرجة الأولى على القدرات العقلية في جمع المعطيات، وتمحيصها، ومناقشتها، مناقشـــة

---

[1] ***European Preventive Archaeology Papers of EPAC meeting***, ***Vilnius 2004***, *National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007.*

علمية محكمة واستخلاص منها، ما يمكن استخلاصه من معلومات جديدة بخصوص موضوع الدراسة، الذي يغلب عليه طابع المناقشة والتّحليل.

وبذلك جاءت خطة البحث مشتملة على هذه المقدمة، إلى جانب أربعة فصول، وخاتمة حيث خصص الفصل التمهيدي منها، الموسوم بـ "مفاهيم عامة حول علم الآثار الوقائي" لتحديد مفهوم علم الآثار الوقائي على ضوء ما اتفق عليه المؤتمرون في مدينة "فيلنيوس" اللتوانية بطلب من مجلس الإتحاد الأوروبي عام (2004)، قبل التّطرق إلى نشأته، ودوافع ظهوره بالإضافة إلى ملامح آلياته في التشريع الدولي وأهم المبادئ والغايات المرجوّة منه، ثمّ خلاصة نهائية للفصل.

أمّا الفصل الأول، الموسوم بـ "التصور الفرنسي لعلم الآثار الوقائي"، فقد جاء فيه على وجه الخصوص مفهوم هذا الأخير من المنظور الفرنسي، وبنيته الهيكلية هناك، ودوره الوظيفي، وكذا علاقة مؤسساته الخاصّة ببقية المؤسسات الفرنسية الأخرى، النّاشطة في مجال إدارة التّراث الأثري وتثمينه، قبل الوقوف عند أدواته هناك، ثمّ خلاصة للفصل.

وأما الفصل الثاني المعنون بـ "التّقارب الفرنسي المغاربي في مجال علم الآثار الوقائي" فقد تضمّن على وجه الخصوص فشل مشروع (*EPAC*) الآنف الذكر، ودوره في صرف الأنظار العالمية اتجاه التجربة الفرنسية، ثمّ تحمس فرنسا لتصدير تجربتها الرائدة عبر العالم، فالتّعريج على أبرز محطات التقارب الفرنسي المغاربي في هذا المجال، حيث مُيّزت ثلاث قنوات رئيسية للتواصل بين الطرفين، بداية من الدعاية والتحسيس، مرورا برسكلة بعض الإطارات المغاربية بفرنسا، وانتهاءً بالعمليات الميدانية التجريبية بين فرنسا والدول المغاربية قبل تتويج الفصل المذكور بخلاصة نهائية.

فيما خُصص الفصل الثالث والأخير، الموسوم بـ "حصيلة التّقارب المغاربي الفرنسي وآفاق إرساء دعائم علم الآثار الوقائي بالمنطقة" لعرض توصيات الورشة الأورو مغاربية الآنفة الذكر، ثمّ تقّييم مدى التزام الطّرفين بتنفيذ تلك التّوصيات، فعرض ومناقشة

أسباب وعوامل ركود المشروع عند عتبة محاولاته الأوّلية، قبل الوصول إلـــى عـــرض تصوّر خاص لتفعيل المبادرة، وإرساء دعائم علم الآثار الوقائي بالمنطقة، ثمّ تتويج الفصل بخلاصة خاصّة.

وفي الختام جاءت خاتمة البحث متضمّنة أبرز نتائج البحث، مدعومة بثلاثة ملاحق تكميلية، كان الأوّل منها مخصصا لعرض خمس وثائق لعهود ومواثيـــق دوليـــة تتعلـــق بالموضوع المعالج من قريب، أو بعيد، وملحق ثانٍ خاص بالنّصين الفرنسيين المنشـــأين لعلم الآثار الوقائي هناك، وملحق ثالث تضمّن لوحات لمختلف أنشطة علم الآثار الوقـــائي بالمنطقة المغاربية، وعلى رأسها الجزائر.

إضافة لثبت المصادر والمراجع، وثلاثة فهارس، خُصص الأوّل منها للمخططـــات والأشكال، والثّاني للوحات، والثّالث للموضوعات، وبذلك كانت نهاية البحث، المزوّد على مستوى ظهر الغلاف بملخص وجيز، مرفق بكلمات مفتاحية في ثلاث لغات مختلفة.

فصـــــل تمهيدي:

مفاهيم عامة حول
"علم الآثار الوقائي"

تمهيـــــد:

لاح في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية توجه استراتيجيي جديـــد فـــي مجـــال صيانة التّراث الأثري وتثمينه، وحمايته من خطر الزوال، والتّشوه النـــاجم عـــن توســـع مشاريع التنمية الحضرية المعاصرة على حسابه. توجه سرعان ما استقطب اهتمام أمـــــم

العالم بأسره على الرغم من حداثة تجربته، ألا وهو توجه "الوقايـــة" (*PREVENTION*)، وما تتضمنه هذه الأخيرة من إجراءات إستباقية للحيلولة بينه وبيـــن وقـــوع الكـــوارث، وإلحاق الضّرر بالآثار، أو مسحها من الوجود بالكامل في أســـوء الحـــالات، كمـــا هـــو معروف.

وذلك تحت عنوان برّاق ألا وهو: "**علم الآثار الوقائي**" الذي ما يزال مثـــار جـــدل كبير في أوساط المتخصصين، ومسيّيري التّراث الأثري؛ فما حقيقة ذلك يا ترى؟.

1). مفهوم "علم الآثار الوقائي":

"علم الآثار الوقائي" كما عرفه المشاركون في مؤتمر مدينة "فِلْنيوس" (*VILNIUS*) بلتوانيا (*LITHUANIA*)، المنظم تحت الرّعاية السّامية "للمجلس الأوروبي"، أعلـــى هيئة تشريعية في الإتحاد الأوروبي اليوم، وبمساهمة كل من: "الدّيوان الوطني للتراث الثقـــافي بالمجر" و"أكاديمية التراث الثقافي بلتوانيا" (البلد المحتضن لأشغال هذه التّظاهرة العلميـــة الرّفيعة المستوى)، و"المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقـــائي الفرنســـي" (*INRAP*)؛ والذي جرت وقائعه أيام (16-17-18) ديسمبر 2004* هو كما يلي:

---

* يندرج هذا المؤتمر الهام ضمن السياسة الأوروبية المشتركة في مجال ترقية علم الآثار الوقائي مـــن خلال فتح مشروع طموح لم يكتب له النجاح مع الأسف الشديد، ألا وهـــو المشـــروع الموســـوم بـــ: "المشروع الأوروبي لعلم الآثار الوقائي" (*EPAC*)، أو *European Preventive Archeology Project* والذي حضره مهنيون وخبراء ممثلون لثمان عشرة (18) دولة أوروبية، ومنظمـــة دوليـــة تنشط في حقل التّراث الأثري؛ وذلك بغرض التّباحث فيما يُعرف بعلم الآثـــار الوقـــائي كإســـتراتيجية جديدة تسعى جاهدة للتوفيق ما بين متطلبات التّنمية، وواجب الحفاظ على التراث الأثري وتثمينه من

خلال تدارس بنية المؤسسات ونظام التشريع القائم في البلدان الأوروبيـــة، وذلـــك بعـــرض بيانـــات إحصائية ومعلومات دقيقة حول كل بلد من بلدان المجموعة الأوروبية، وبيان نقاط قوتها وما يعترضها من مشاكل ومقارنة الجوانب النظرية بالممارسات التطبيقية، وكذا تشديد الحرص على أهمية التعـــاون الدولي القائم في هذا المجال؛ إضافة إلى تركيز العمل على العناصر التي بوسعها تحقيق المزيـــد مـــن نجاعة العمل الوقائي نزلا عند رغبة متطلبات التنمية الاقتصادية الملحة من جهة، ونزعة حفظ التراث

"هو إجراء استباقي لوقاية التراث الأثري من أخطار توسع المشاريع التنموية المستقبلية على حسابه"[1]. وهو بذلك ليس بتخصص علمي جديد من فروع علم الآثار المتعددة، كما يمكن أن يُفهم من صياغة المصطلح "علم الآثار الوقائي"؛ ولا بمنهج علمي مستحدث في الدراسات الأثرية، مثل ما هو الحال عليه مع "علم الآثار المقارن" (*ARCHEOLOGIE COMPARATVE*)، أو "التقييس الأثري" (*ARCHEOMETRIE*) على سبيل الذكر لا التخصيص والحصر؛ وليس بمؤسسة قائمة بذاتها تختص بحماية التراث الأثري على الصعيد الدولي أو المحلّي، وإنّما هو مبدأ نظري عام تستند إليه استراتيجيات الدول والأمم القائمة، والمستقبلية في حماية ثروات تراثها الأثري الخاص.

أو بعبارة أوضح، هو توجه فكري جديد في مجال حماية التراث الأثري وتثمينه، يَعقب مرحلة "الإنقاذ" التّي تجاوزها الزّمن بفعل متغيراته الرّاهنة، حيث كان الأثري، والهيئات المشرفة على الآثار وقتها تتدخل بعد حدوث الكارثة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ساعة شق الطرقات السريعة، ومد الجسور، وغيرها من المشاريع التنموية المعاصرة على حساب الآثار العريقة، مفاده لزوم تدخل الأطراف المذكورة أعلاه، وقيامها بما يجب القيام به قبل انطلاقة المشروع التنموي في حد ذاته.

2). نشأة علم الآثار الوقائي ودوافع ظهوره:

أ- نشأته:

تعود نشأة "علم الآثار الوقائي" إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي (القرن 20م) وعلى خلاف تطوره وازدهاره في أوروبا الغربية اليوم وفي مقدمتها التجربة الفرنسية الرائدة في هذا المجال، يُلاحظ ظهوره لأول مرة في المنظومة التشريعية المتعلقة بحماية

الأثري المهدد في وجوده بفعل زحف مشاريع التّنمية المستدامة على حسابه من جهة ثانية.

[1]-***European Preventive Archaeology Papers of EPAC meeting*** , ***Vilnius 2004,*** *National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007, p 12.*

التراث الأثري لدى إحدى دول أوروبا الشرقية، ألا وهي "رومانيا" التي نصّ قانونها الخاص رقم 63/1974 على مبدأ: "إلزام إجراء الاختبارات الأثرية على الأراضي المرشحة لاستيعاب المشاريع التنموية قبل بداية انطلاق هذه الأخيرة"[1] . قبل أن تُدَعِمَ هذا المبدأ الأساسي في مفهوم "علم الآثار الوقائي" بمبدأ: " الملوث أو المسيء هو من يتحمل أعباء الإصلاح"، في عقب مصادقتها على الاتفاقية الأوروبية المعدلة حول حماية التراث الأثري بالقارة الأوروبية، المعروفة باتفاقية مالطا، أو (*VALLETA*) "فليتا" 1992م[2] .

بـــ- دوافع ظهوره:

يمكن حصر دوافع ظهور "علم الآثار الوقائي" في النّقاط السّريعة الآتية:

1). التّدمير الذي حدث باسم التّطوير، والتحديث وانجاز مشاريع التنمية، علما أن عوامل التلف البشرية تكون نتائجها أكثر حدّة وتأثيرا على التراث الأثري من نظيرتها الطّبيعية، إذ تشكل خطرا تخريبيا منظما باسم الثورة الصناعية، وما تلاها من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث كانت البداية مع مدّ خطوط السكك الحديدية، وبناء السّدود، وشق الطرقات، وتوسيع المدن الصناعية التي أدت في كثير من الأحيان إلى تخريب واختفاء العديد من المواقع الأثرية[3].

والأمثلة على ذلك كثيرة، لعلّ من أبرزها على الإطلاق، الحملة التّي قام بها البارون "جورجس هاوسمنين" في مجال تحديث مدينة باريس الفرنسية إبّان الفترة الممتدّة ما بين سنتيْ (1853 و 1870) حيث شق شوارع جديدة، طويلة وعريضة على حساب

---

[1] *European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, p168.*

[2] *Assemblée parlementaire*, ***la recherche d'un équilibre entre le sauvetage des découvertes archéologiques et les projets d'aménagement,*** *Document N° 12285, Juin 2010, p 8.*

[3] عبد القادر ريحاوي، **المباني التاريخية وطرق صيانتها وترميمها**، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق 1972، ص 21.

هدم الكثير من المباني الأثرية القديمة[1]. وكذلك مشروع السد العالي بمصر؛ وما حدث في مينائيْ رأس الشّمرا وطرطوس، وسدّ الفرات والرّستن في سوريا على سبيل الذكر لا التّخصيص والحصر[2].

2). الزحف العمراني الحديث غير المخطط وما أسفر عليه من إنجاز بنيات تحتية على حساب مقوّمات التّراث الأثري بداخل التّجمعات السّكنية بنوعيها الحضرية والرّيفية، نُزلا عند حاجة النّمو الدّيموغرافي المتزايد، وارتفاع نسبة الكثافة السّكانية في الحواضر، ومناطق توفّر الشّغل[3]. حيث أصبحت المجتمعات الإنسانية اليوم بحاجة ماسة إلى متطلبات جديدة، تحتاج إلى ضرورة توفير مباني جديدة، ووظائف غير مسبوقة تتماشى مع حركة التطور التكنولوجي القائم، كتنوّع وسائل النقل والمواصلات الحضرية؛ وتزويد السّكنات الخاصّة بالكهرباء، والغاز والهاتف، والماء الصّالح للشّرب، وشبكات الصّرف الصّحي، وما إلى ذلك من خدمات حضرية على حساب الآثار القديمة في كثير من الأحيان[4].

فقد بدأت تنتشر الأحياء بضواحي المدن، وما لبثت أن بدأت تتطور بشكل سريع لافت للنّظر، وهو في حدّ ذاته خطر على مراكز تلك المدن ذاتها، التّي أصبحت مهدّدة بخطر الهدم، وتجديد بنائها بشكل عمودي، بدل الامتداد الأفقي المعهود في الفترات

---

[1] جمال عليان، **الحفاظ على التراث الثقافي**، سلسلة عالم المعرفة،نشر المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، ص 87.

[2] شوقي شعث، "المعالم التاريخية في الوطن العربي وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها"، في: **مجلّة التراث العربي**، العدد: 104، دمشق 2006، ص 302.

[3] *European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, p10.*

[4] أمير صالح احمد أمين، "**نحو رؤية لعمليات الحفاظ على التراث لتدعيم هوية المجتمعات الإسلامية في عصر العولمة**"،ورقة مقدمة في:مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع،12-14أفريل 2007،القاهرة.

التّاريخية السّابقة، حيث عاد الأمر يشكل خطرا حقيقيا على مكونات هذه المراكز، خاصة المكونات الفرعية منها المنطوية على القيمة الأثرية والتاريخية[1].

3). تزايد وعي المجتمع الدولي بأهمية التراث الأثري في تخليد آثار الإنسان على هذا الكون، والحفاظ على الهوية الثّقافية والحضارية للمجتمعات الإنسانية، لاسيما بعدما شاهده العالم من دمار رهيب في غضون الحربين العلميتين الأولى والثانية، وما نجم عنهما من تدمير واندثار العديد من المواقع الأثرية المهمة.

إذ لم تعد عملية الحفاظ على التراث تقتصر على الدولة التي توجد بها تلك المعالم فحسب وإنّما هو مهمة المجتمع الدولي ككل، مثل ما حدث مع تعبئة منظمة اليونسكو (*UNESCO*) في حملتها العالمية لحماية معبد "أبي سنبل" الذي كان مهددا بالغرق ساعة إنشاء السد العالي في أسوان بمصر، حيث كان من الممكن أن يتسبب هذا السد في إغراق العديد من المعالم الأثرية المهمة، المشيدة على ضفتيْ نهر النيل، فلولا مساهمة المجتمع الدولي في تمويل أعمال إنقاذ المعبد ونقله إلى مكان آخر أكثر أمانا لا أُفتقد إلى الأبد[2].

4). تطور تقنيات توثيق وأرشفة التراث الأثري، حيث استطاعت الثورة الرقمية التي شهدها العالم مؤخّرا تغيير الكثير من المفاهيم والوسائل، وعادت معظم الدول اليوم تعتمد اعتمادا أساسيا في عملها المرتبط بتسيّير التراث الأثري وأرشفته على النظم المعلوماتية، وهي نظم آلية قوامها مجموعة من التقنيات التي تعمل على استقبال موارد البيانات وتحويلها إلى منتجات معلوماتية مرنة التفاعل[3]. مثل "نظام المعلومات الجغرافية" (*SIG*) الذي أصبح يستعان به في رسم الخرائط الرقمية المتميزة بالدقة المتناهية في

---

[1] عبد القادر ريحاوي، مرجع سابق، ص 21.

[2] اليونسكو والإكروم، **تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث**، طباعة مكتب اليونسكو، عمان،الطبعة الأولى، 2003، ص 16.

[3] هاشم عبود الموسوي، وصبا هاشم الموسوي، "ضرورة استخدام الوسائط الرقمية في التوثيق المعماري للمباني التاريخية الليبية"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة: نحو إستراتيجية شاملة لتطوير وصيانة المدن التاريخية المنعقدة في الفترة 24 – 24 /10/ 2007 في مدينة غدامس، ليبيا، ص.

إسقاط المواقع الأثرية ضمن بيئتها الاجتماعية والطّبيعية، فضلا عن جمع المعلومات وتخزينها في بنوك معلوماتية خاصّة، ومن ثم معالجتها آليا، وتحليلها بيانيا بشكل غير مسبوق[1].

5). تطور المنظومة التشريعية، والتنظيمية للتراث الأثري على الصعيدين الوطني من خلال ما أصدرته، وتصدره الدول على المستوى المحلي والإقليمي من قوانين جديدة في سبيل حماية تراثها الأثري، وعلى الصعيد الأممي الذي يستند إلى مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية في هذا الشّأن.

أضف إلى ذلك ظهور العديد من المنظمات الدولية المتخصّصة في هذا المجال، حيث تعمل جاهدة على سنّ القوانين، وعقد المؤتمرات، وتنظيم الندوات الرّفيعة المستوى حول سُبل حماية التّراث الأثري، ووقايته من الأخطار المحدّقة به، ولاسيما زحف مشاريع التّنمية المعاصرة على حسابه، كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة" (*UNESCO*)، و"المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية" (*ICCROM*)*، و"المجلس الدولي للمعالم التّاريخية والمواقع الأثرية" (*ICOMOS*)**، التّي لا تتوقف على عرض الخطط، والبرامج التي تعمل على تطوير الممارسات العلمية والعملية خدمة للتراث الأثري[2].

–يُنظر أيضا: ياسر عثمان محرم محجوب، "تأثير التطور العمراني الحديث على التراث العمراني في الإمارات: دراسة حالات دبي والعين"، ندوة حول الحفاظ على التراث المعماري في دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1995، ص.

[1] زيدان عبد الكافي الكفافي،**المدخل إلى علم الآثار**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 84.

* يُنظر على سبيل المثال نصّ الوثيقة الآتية: ***ICCROM et Patrimoine mondial***, Juin 1996

** ينظر على سبيل المثال: *ICOMOS*, ***Chartes internationales sur la conservation et la restauration***, ICOMOS, Paris, Sans date.

[2] جمال عليان، مرجع سابق، ص 169.

6). اعتبار التراث الأثري كمصدر أساسي في الدّخل القومي من لدن بلدان سياحية كثيرة كفرنسا، وإسبانيا، وتركيا، والمغرب الأقصى، وهو بذلك عامل مهم من عوامل الاستقطاب السياحي بنوعيه الدّاخلي والخارجي، وما بوسع هذا الأخير من تحقيقه في مجال الانتعاش الاقتصادي القومي، إذا ما أحسنت عملية إدارته، وعقلنة عمليات استغلاله، خصوصا وأن السياحة تعد من أهم الصناعات العالمية الرّائجة في هذا الوقت. وبالتالي فإنّ التّراث الأثري عنصر فاعل في التنمية المستدامة للمجتمعات، وليس عائقا لها كما يدعي بعض المستثمرين خطأ.

3). ملامح آلياته في التشريع الدولي:

يمكن التجذير للإجراءات الممهدة لـ "علم الآثار الوقائي" في المنظومة القانونية الدولية المعاصرة بمستهل عقد الستينيات(60) من القرن الماضي، وتحديدا بداية من عام 1963، تاريخ قيام "اللجنة الثقافية" المنبثقة ساعتها عن المجلس الأوروبي بإعداد تقرير مثير حول "حماية وتثمين المباني التاريخية والمواقع الأثرية"، والذي جاء في مقدمته على وجه الخصوص نظرة استشرافية جديرة بالاهتمام، مفادها أن التراث الأثري بشكل خاص، والتراث الثقافي بشكل عام مُهدد في وجوده على المدى القريب بأوروبا، أمام ارتفاع الكثافة السكانية لبلدانها الكبرى وتنامي حركتها الاقتصادية، وأن على هذه المدن ضرورة التأهب والاستعداد لمواجهة ذلك الخطر قبل فوات الأوان.

كما أشار في ذات السياق إلى الأخطار التي قد تنجم عن التقدم التكنولوجي الذي من شأنه الإساءة إلى جمال المدن التاريخية وتشويه مظهرها الذي أبدعته عبقرية الإنسان عبر العصور، قبل أن ينتهي في الأخير إلى التحذير من الاكتفاء بإجراء سن القوانين الصارمة في هذا المجال فحسب، ووجوب إتباع ذلك بسبل وآليات عملية ناجحة[1] .

---

[1] إبراهيم عبد الباقي، **التراث الحضاري في المدينة العربية المعاصرة**، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، ص 116؛ وينظر أيضا الموقع الإلكتروني: http://www.cpas-egypt.com

تلته بعد ذلك توصية "اليونسكو" (*UNESCO*) بخصوص "الحفاظ على الممتلكات الثقافية المهددة بفعل خطر أشغال المشاريع العمومية والخاصة"*، الصادرة بتاريخ 9 نوفمبر 1968 كرد فعل سريع ومباشر على الآثار السلبية التي خلفها مشروع السد العالي بمصر على مباني المعابد الفرعونية المشيدة بشمال أسوان منذ أكثر من 3000 سنة، كما سلفت الإشارة، ودعوتها الصريحة إلى ضرورة التوفيق بين المحافظة على التراث الأثري بوصفه ثروة طبيعية غير متجددة، وحق الإنسانية فيه، وفي مشاريع التنمية المعاصرة.

ثم اتفاقية التراث العالمي بنوعيه الثقافي والطبيعي المصادق عليها في يوم 16 نوفمبر 1972 من طرف الدول المنتسبة لمنظمة " اليونسكو" الأممية**، وذلك على هامش أشغال دورتها السادس عشرة (16) التي جرت وقائعها بعاصمة فرنسا "باريس"، والتي تعد بحق أحد الركائز الأساسية في تنمية نظريات حفظ التراث الأثري وتثمينه في الوقت المعاصر.

ولعل أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو اشتمالها على تعريف التراث الثقافي، والطبيعي في المادتين الأولى والثانية، وكذا حرصها على ضرورة تحديد الممتلكات من طرف الدول الموقعة على الاتفاقية في المادة الثالثة، ومهمتها المتمثلة في حماية، وصيانة وتثمين تراثها المحلي، ونقله للأجيال المقبلة.

ومن جانب آخر تم تحديد أشكال وطرق الحماية الوطنية، والدولية للتراث الثقافي والطبيعي، والتأكيد على التعاون الدولي في مجال الحفاظ على التراث إضافة إلى تأسيس "لجنة التراث العالمي" وتحديد مهامها وضبط قانونها الداخلي، كما هو موضح في المواد (8 / 14) وإحداث "صندوق التراث العالمي" الذي يعنى بتمويل مشاريع حماية التراث

---

*ينظر الملحق رقم: 1

ينظر الملحق رقم:2 **

العالمي، وتوضيح كيفية وطرق مساهمة الدول الأطراف فيه، وتحديد أشكال وطرق الاستفادة من خدماته بالنّسبة للدّول العضوة فيه.

والأهم من كلّ ذلك فيما يخصّ ما أبدته الاتفاقية المذكورة من ملاحظات حول ما سوف يُعرف لاحقا بـ "علم الآثار الوقائي" ما يلي:

- إشارتها الصريحة إلى أن التراث الثقافي بشكل عام، والتراث الأثري منه بشكل خاص مهدد في وجوده، ليس بعامل الكوارث الطبيعية فحسب، وإنما يتعداه إلى مشاريع التنمية الاقتصادية المعاصرة، التي أضحت تشوه مظهره أحيانا، وتقضي عليه بالكامل أحيانا أخرى، وهو ما يتطلب تدابير وقائية جديدة.

- الدّعوة إلى ضرورة اعتماد مناهج وطرق علمية جديدة، تؤسس لأنظمة فعّالة في مجال حماية التراث الأثري في المستقبل القريب، دون أن تفصل في ذلك بسبب اختلاف سياسات الدول المعتمدة في حماية تراثها القومي، والتي كان بموجبها ظهور "علم الآثار الوقائي" لدى الأوروبيين.

وهما التوصيتان اللتان ثمنتهما لاحقا "الاتفاقية الدولية لإدارة التراث الأثري"* الصادرة عن منظمة المجلس الدولي للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية (إيكوموس) عام 1990م، ولاسيما منها المادتان الثانية والثالثة على وجه الخصوص، حيث أشارت الاتفاقية بصريح العبارة في آخر فقرة من المادة الثالثة إلى أن أكبر خطر يهدد التراث الأثري اليوم هي أشغال التهيئة، ومشاريع التنمية المستدامة، وإلزام المهيأ أو المرقي بضرورة إجراء دراسة أثرية تمهيدية مع تحمل أعباء مصاريفها كاملة في مقابل أحقيته الكاملة في إدراج تكاليف هذه الدراسة ضمن تكاليف مشروعه التنموي بلا حرج.

---

* ينظر الملحق رقم: 3

أما "الاتفاقية الأوروبية حول حماية التراث الأثري"، والمعروفة لدى المختصين باتفاقية مالطا 1992**، كما سلفت الإشارة والتي جاءت لتعديل نظيرتها الصادرة في لندن بتاريخ 6 مايو 1969، فلم تحرص على ما جاءت به اتفاقية "الايكوموس" لعام 1990 فحسب، وإنما تعدّاه إلى تبنيها لمجمل ما جاء في سابقتها مع إعادة صياغته على نحو يتماشى وخصوصيات التراث الأثري الأوروبي من جهة، وأبعاد الوحدة الأوروبية كتكتل سياسي إقليمي من جهة ثانية ليس إلاّ.

غير أن تأخر أو تردد بعض الدول الأوروبية ولا سيما منها دول أوروبا الشرقية في المقام الأول عن توقيع "اتفاقية مالطا لعام 1992"*، دفع بالبرلمان الأوروبي إلى استصدار توصية في عام 2008م، تحث على ضرورة التزام المجتمع الأوروبي في مجال التراث الأثري بمبادئ "علم الآثار الوقائي" حيث جاء بهذا الخصوص ما يلي: "تدع جمعية البرلمان الأوروبي لجنة الوزراء إلى سبر أغوار ما يعرف بـ "علم آثار الإنقاذ " و"علم الآثار الوقائي"، وضرورة إنشاء شبكة لتبادل المعارف والخبرات في مجال "علم الآثار الوقائي"[1] وذلك في سبيل تدارك فشل مشروع "البرنامج الأوروبي لعلم الآثار الوقائي"(*EPAC*) المسطر على امتداد ثلاث سنوات (2004 – 2007م)[2].

ليأتي في نهاية المطاف مؤتمر مدينة "فلنيوس" اللّتوانية لوضع عربات قطار "علم الآثار الوقائي" على السّكة من خلال إيجاد مفهوم موحد لهذا المصطلح بين مختلف مكوّنات المجتمع الأوروبي كأوّل خطوّة في أفق جديد، لاسيما وأن معظم

** ينظر الملحق رقم: 4

* إلى غاية 1 أفريل 2010، صادقت على اتفاقية مالطا 38 دولة أوروبية، أما الدول التي لم تصادق عليها فهي (النمسا، وبلجيكا، والبوسنة، وأيسلندا، وايطاليا، ولوكسمبورغ، وروسيا الفدرالية، واسبانيا).

[1] *Assemblée parlementaire, Op.cit, p 2 - 3.*

[2] *European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, p 11.*

الدول المشاركة في المؤتمر هي دول موقعة على اتفاقية مالطا التي تضمنت بعض المبادئ التوجيهية الواضحة في هذا الإطار، شأن المادة الخامس (5) منها التّي حرصت على ضرورة التوفيق بين حفظ التّراث الأثري وتمرير المشاريع التّنموية، حيث تقول: " سعيا منها للتوفيق بين متطلبات حفظ التّراث الأثري ومتطلبات التنمية، وبعد إشراك علماء آثار الدول المعنية في سياسات التخطيط الخاصة بحماية التراث الأثري على هذه الدول أن تمنح الوقت، وتوفر الموارد اللاّزمة للدراسة العلمية والتقنية الكافية"*.

4). مبادئ علم الآثار الوقائي:

هناك أربعة دعائم أساسية لـ "علم الآثار الوقائي" من حيث المبدأ، وجزافية من حيث مستوى التطور المتفاوت بين بلدان العالم، وتباين أنظمتها التّشريعية هي:

أ. المبدأ النظري: ضرورة حماية التراث الأثري من خطر مشاريع التنمية المستدامة الزاحفة على حسابه.

بـ. التشريع: ضرورة إعادة مراجعة المنظومة القانونية المحلية وفق مبادئ وتوصيات اتفاقية عام 1972 الصّادرة عن "اليونسكو"، واتفاقية (الإيكوموس) 1990.

ج. البناء المؤسساتي: ضرورة صياغة أطر العمل المؤسساتي المتناسق في هذا الإطار عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات القائمة، أو بابتكار هياكل أخرى جديدة، وتوفير الجوّ الملائم لتعايشهما، حتى لا تتداخل صلاحيات بعضهما ببعض.

د. التمويل المالي: ضرورة رصد مصادر ثابتة، ودائمة لتمويل مختلف عمليات "علم الآثار الوقائي"، كابتكار مؤسسة مالية عمومية تسهر على ذلك، أو تخصيص ميزانية محدودة في هذا الإطار للهيئة الوصية على قطاع التراث الأثري.

---

* ينظر الملحق رقم: 4

وعلى هذا الأساس نجد مستوى "علم الآثار الوقائي" في بلدان أوروبا متباينا، تباينا شديدا، حيث نجد فرنسا على سبيل المثال في قمة الهرم، متبوعة ببريطانيا وألمانيا، ثم بقية دول أوروبا الغربية تليها بلدان أوروبا الشرقية، أو البلدان الاشتراكية قبل سقوط المعسكر الاشتراكي عام 1989م، أين يلاحظ رومانيا في مقدمة الترتيب وروسيا في ذيله، حيث لم تبذل أدنى جهد في هذا المقام[1] .

5). غايات علم الآثار الوقائي:

يهدف "علم الآثار الوقائي" إلى غاية سامية، تتمثّل في إيجاد حل توافقي للمفارقة القائمة بين التّراث الأثري باعتباره مورد طبيعي محدود غير متجدد، وما يشكله من قلق متزايد نتيجة لما يتعرض له من أخطار وكوارث يعتبر الإنسان هو المتسبب الأول فيها، واحتياجات التنمية الإقليمية والاقتصادية التي لا تخدم المصلحة الخاصة فقط، وإنّما المجتمع بأكمله من جهة أخرى.

خلاصة الفصل:

إنّ ظهور "علم الآثار الوقائي" كتوجه جديد في استراتيجيات الحفاظ على التراث الأثري، أمر ضروري بالنظر إلى الظروف المصاحبة لنشأته، حيث يعتبر في هذا الصّدد كنتيجة حتمية أملتها ظروف تطوّرات العصر، وعاد بذلك يمثل مرحلة ما بعد "الإنقاذ" التّي ازدهرت بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث كان القائمون على التّراث الأثري ينتظرون وقوع الكارثة للتدخل بغرض إنقاذ ما يمكن إنقاذه على خلاف "علم

[1] ***Les documents de travail du Sénat, série législation comparée : l'archéologie préventive***, *N° LC 138, Octobre, 2004.*

الآثار الوقائي" الذي يمنع وقوع الكارثة أساسا من خلال تدخله قبل انطلاقة المشروع التّنموي، وهنا مكمن جدّة وأهمية ما يُعرف بعلم الآثار الوقائي في مجال حماية التّراث الأثري وتثمينه.

وبالنظر إلى مختلف التجارب العالمية في هذا المجال لاسيما الأوروبية منها على وجه الخصوص، يمكن القول بأن علم الآثار الوقائي يقوم على مبدأ نظري واحد غايته حماية التّراث الأثري من خطر مشاريع التّنمية الزّاحفة عليه، وشبه إجماع حول مصادر تموّيل مشاريعه الطّموحة، كما يمكن أن يستنبط من عبارته الشّهيرة: "المتلف هو من يدفع" (*CASSEUR PAYEUR*) على خلاف بنائه الهيكلي والتّنظيمي الذي ما يزال في شكله الهلامي، مثار جدل كبير بين المختصين في الوقت الرّاهن.

الفصـــــل الألأول:

التّتّصور الفرنسي لعلم الآثار الوقائي

تمهيد:

قام علم الآثار* الوقائي**في فرنسا على أنقاض "جمعية الحفريات الأثرية الوطنية" (*AFAN*)[1]**، التي بدأت تنشط مع مستهل عقد سبعينيات القرن الماضي (1970) في إطار عمل تطوعي من لدن أثريين فرنسيين ناقمين على الأضرار البليغة التي لحقت بـــتراثهم الأثري جراء فتح المشاريع التنموية الكبرى على حسابها، كمدّ خطوط الســكك الحديديــة وشق الطرقات السيارة، وتهيئة أرضيات المصانع الكبرى وما إلى ذلك[1]، دون أن يكـــون بوسع الحكومة الفرنسية تحريك ساكن في هذا المقام، قبل أن يتعزز دورها الريادي مـــع وصول نشاطاتها إلى تغطية مختلف أنحاء التراب الفرنسي.

وفي منتصف عقد الثمانينيات المـــوالي (1985) اضـــطرت الحكومـــة الفرنســـية للاعتراف بها في نهاية المطاف كشريك فاعل في مجال حماية التراث الأثري الفرنســـي وصيانته على حدّ ما يُستقى بوضوح من مضامين "اتفاقية إطار" المبرمة بيـــن الحكومـــة الفرنسية وتلك الجمعية في الفاتح جويلية من عام 1992[2].

إلاّ أن الاعتراف الحكومي بهذه الجمعية سرعان ما أثار جدلا حادا فـــي الأوســـاط الفرنسية حول الوضعية القانونية لهذه الجمعية بالنظر إلى هيئات إدارية وعلمية أُوجـــدت

---

*مصطلح "علم الآثار" في المنظومة التشريعية الفرنسية متباين الدلالات الاصطلاحية، فمرّة يُقصد بـــه هذا العلم المتعارف عليه بين المجتمعات الإنسانية، ومرّة ثانية يُنعت بـــه مقومـــات الـــتراث الأثـــري الفرنسي، ومرّة ثالثة يُطلق على بعض المصالح الإدارية المختصة مثل "علم الآثار الوقائي".

*كان توظيف مصطلح "علم الآثار الوقائي" لأوّل مرّة من لدن الفرنسيين في سنة (1979)، وذلك على يد السيد: "جاك لافارج" (*JACQUES LASFARGE*)؛ فيما تُعتبر حفرية باحة متحف "اللّوفر" سنة (1982) بمثابـــة أول حفريـــة وقائيـــة أقيمـــت بفرنســـا، أكـــثر تفاصـــيل ينظـــر: http://fr.wikipedia.org/wiki/Arch%C3%A9ologie_pr%C3%A9ventive

**[1] التسمية الكاملة لهذه الجمعية في لغتها الأصـــلية هـــي: (*ASSOSIATION POUR LES FOUILLES ARCHEOLOGIQUES NATIONALES*)

[1] - *DEMOULE (J.P) et LANDES (Ch),* ***la fabrique de l'archéologie en France****, Editions la découverte, Paris, 2009, pp 251-255.*

- DEMOULE (J.P), ***l'archéologie préventive dans le monde****, Editions la découverte, Paris, 2007, pp 8 -13.*

- BELLAN (G), ***Archéologie préventives trois décennies pour une mise en place, regard sur l'archéologie préventive****, AFAN, 2002, pp 7 – 8.*

[2] ينظر نص الاتفاقية الملحقة بالبحث، الملحق رقم: (5).

من قبل للغرض ذاته، الشيء الذي دفع بالحكومة الفرنسية مرّة ثانية إلى تشكيل لجنة من الخبراء بقيادة "جون بول دو مول" (*DEMOULE .J.P*) في التاسع أكتوبر 1998 لإعادة صياغة أطر قانونية جديدة تضع حدّا لتداخل الصّلاحيات وفضّ النّزاع بين الجمعية المذكورة من جهة، وبقية المؤسسات الإدارية والعلمية والتّقنية السّاهرة على صيانة التّراث الأثري وحمايته من جهة ثانية، وهو ما أسفر في النهاية على ميلاد ما يعرف "بعلم الآثار الوقائي"، الذي يُعتبر "جون بول دو مول" مهندسه الرّئيسي في هذا المقام[1].

1). مفهوم علم الآثار الوقائي من المنظور الفرنسي:

علم الآثار الوقائي من المنظور الفرنسي كما جسده التّقرير التمهيدي الذي رُفع إلى وزير الثقافة عام 1998، وأكدته كل من المادة الأولى من القانون 2001 / 44، المؤرخ في 17 جانفي 2001 المتعلق بعلم الآثار الوقائي، والمعدل بموجب القانون 2003 / 707 المؤرخ في الفاتح أوت 2003، وكذا المادة: لـ 521 - 1 من قانون التراث الأثري على أنّه: يختص بتحري الآثار المتضررة، أو المحتمل تضررها بفعل الأشغال العمومية والخاصة ضمن مشاريع التهيئة العمرانية الجارية على التراب الفرنسي، وتحت مسطحاته المائية، وتثمينها عن طريق الدراسة العلمية، ونشر نتائجها[2].

2). الهيكلة الفرنسية لعلم الآثار الوقائي:

رغم التأخر النّسبي الذي عرفته فرنسا في مجال دخولها فضاء "علم الآثار الوقائي" مقارنة ببعض الدول الأوروبية الأخرى[3]، حيث يعود تاريخ ظهوره لدى نظيرتها من تلك البلدان إلى نحو خمسين سنة خلت من الآن، كما هو مبيّن في موضعه من الفصل السّابق

---

[1] *DEMOULE(J.P) et BECHEUR(B) et POIGNANT(B),* ***L'organisation de l'archéologie préventive en France****, rapport réalisé à la demande de Madame Catherine Trautmann Ministre de la culture et de la communication, novembre 1998; Institut nationale de recherche d'archéologie préventive, p 34.*

[2] *- DEMOULE (J.P) et BECHEUR (B) et POIGNANT (B), Op.cit.*

- ***«Archéologie préventive: un service public national scientifique****», Sur le Web* www.culture.gouve.fr

- la loi n°2001/44 du17janvier2001 relatif à l'archéologie préventive modifiée par la loi n° 2003 - 707 du 1 Août 2003.

- (code de patrimoine (Livre 5.

[3] *JOCKEY (Ph),* ***l'archéologie****, Editions Belin, Paris, 1999, p 180;*

- DEMOULE (J.P), Op.cit, pp 8 – 9.

من هذا البحث، إلاّ أنها استطاعت أن تتدارك ذلك التأخر الزمني، وتتصدّر الأحداث بفضل ترسانتها القانونية، وابتكاراتها الهيكلية الخاصة بعلم الآثار الوقائي*، وتصبح قطبا دوليا رائدا في هذا المجال جدير بتتبع تجربته ودراستها، دراسة تقييمية مستفيضة:

أ). الإطار القانوني والبناء التّشريعي المسير لعلم الآثار الوقائي:

*** قانون "كاركوبينو" حول التنقيب الأثري الصّادر عام (1941):** يمكن القول بأن القانون المؤرخ في 27 سبتمبر (1941) المتعلق بتنظيم الحفريات الأثرية، والمعروف لدى الهيئات السّاهرة على حماية التّراث الفرنسي وترقيته هناك باسم منشئه المؤرّخ الشّهير "جيروم كاركوبينو" (*CARCOPINO JEROME*)[1]، والذي تمت المصادقة عليه سنة (1945)، هو بمثابة القانون الأنموذجي للتّنقيب الأثري بمختلف أشكاله منذ ذلك الوقت إلى اليوم، كما يبدو تأثيره الواضح في صياغة دواليب تسيّير تقنيات التّنقيب المعتمدة في مجال علم الآثار الوقائي (التّشخيص، والحفرية الوقائية)، بدءً بضبط المسؤولية الجزائية عند إتلاف الآثار عن قصد، أو من غير قصد، وانتهاءً بالجهات المخوّل لها قانونا القيام بذلك، كما يُستشفّ بوضوح من حصر عمليات التّشخيص في مؤسسة "المعهد الوطني لبحوث علم الآثار الوقائي"، المستحدث خصّيصا لهذا الغرض بوصفها عمليات بسيطة لا تتطلّب كفاءات عالية في مجال تخصص علم الآثار؛ فيما تُرك أمر القيام بالحفرية الإنقاذية

---

* كان انضمام فرنسا إلى اتفاقية مالطا الصّادرة عام (1992) بموجب المرسوم رقم 95 – 1039 الصّادر بتاريخ 18 سبتمبر 1995؛ فيما كان توقيعها الرّسمي على هذه الاتفاقية التّي كان لها شأنا كبيرا في مجال استحداث ما يُعرف بعلم الآثار الوقائي لدى الغرب في السّنة الموالية، أي عام (1996)م.

[1] "جيروم كاركوبينو" (1881 – 1970)، مؤرخ فرنسي، مختص في تاريخ الحضارة الرومانية اشتغل في بادئ الأمر بالتدريس، قبل أن يتقلد عدة مناصب إدارية في كلّ من الجزائر المحتلّة، وروما وبعد عودته إلى فرنسا، عُيّن مستشارا للدولة ابتداءً من شهر فيفري (1941)، حيث ارتبط اسمه في التّاريخ بانجازين هامين، أوّلهما إعادة هيكلة التّعليم المدرسي الفرنسي في 15 أوت (1941)، وآخرهما استصدار قانون 27 سبتمبر (1941) الآنف الذكر، الذي مازالت تعمل به فرنسا، وكثير من الدّول في العالم بما فيها الدّول المغاربية طبعا.

للكفاءات الوطنية الدّولية، كالجامعات الفرنسية، ومراكز البحث المتخصص، والمؤسسات الخاصّة بداخل فرنسا، وبلدان الجوار كألمانيا وبريطانيا على وجه الخصوص[1].

*** الباب الخامس المتعلق بالتراث الأثري من قانون التّراث:** أفرد المُشـــرِّع الفرنسي الباب الخامس من قانون التراث الثّقافي لعلم الآثار بشكل عام، حيـــث تضـــمن الفصل الأول منه أحكاما عامة حول ضبط مكوّنات التّراث الأثـــري، المحـــدّدة بمـــوجب أحكام المادة: لـــ 510 -1 على أنّها: كلّ البقايا والآثار المادية التي تدل علـــى وجـــود الإنسان، والتي يتم الكشف عنها عن طريق الدراسة والحفريات في ســـبيل تتبـــع تطـــور تاريخ الإنسان وعلاقته ببيئته الطبيعية.

قبل أن يُخصّص الفصل الثاني منه لعلم الآثار الوقائي، والذي جاء مقسما ضـــمنيا إلى أربعة فصول فرعية، تضمن الفصل الأول منها تعريف علم الآثار الوقائي على ضوء ما جاء في القانون 2001 – 44، المعدّل بموجب القانون 2003 – 707 المؤسّس لعلم الآثار الوقائي بفرنسا كما هو مبيّن في موضعه أدناه؛ والفصل الثاني لضبط مهام مؤسسات علم الآثار الوقائي المستحدثة بفرنسا في مستهل هذا القرن، وتحدّيد علاقتها ببقيـــة مؤسســـات الدّولة الفرنسية السّاهرة على حماية التّراث الأثري وتثمينه علـــى الصّـــعيدين الجهـــوي والمحلّي بدقّة متناهية لتجنّب التّجاوزات، وتداخل الصّلاحيات فيما بينهـــا؛ فيمـــا خُـــصّ الفصل الثالث لإجراءات تنفيذ مختلف عمليات علم الآثار الوقائي، المنصوص عليها فـــي القانون 2001 – 44، وبقية النّصوص المعدلة، والمتمّمة له؛ في حين خُصّ الفصل الرابع والأخير لكيفيات تموّيل وشروط الاستفادة من دعم مؤسسات علم الآثار الوقـــائي ســـاعة إجراء العمليات الوقائية على التّراث الأثري عبر كامل التّراب الفرنسي بما فيها جزيـــرة "كورسيكا" في البحر الأبيض المتوسط[*].

---

[1] *DEMOULE (J.P) et LANDES (Ch), Op.cit, p 235 - 236.*

[*] يمكن الإشارة في هذا النّسق العام إلى ارتباط قوانين علم الآثار الوقائي في فرنسا بعدد من القـــوانين الأخرى كقانون البناء والسكن من خلال المادتين لـــ 472 -1، ولـــ 472 -1 -1، اللتان تتضمنان تحديد بعض أنواع الأشغال المتعلقة بالسكنات الاجتماعية المنجزة من طرف الدولة الفرنسية والسكنات التي يشيدها المواطنون للاستغلال الشخصي، وليس لغرض تجاري مربح، حيث يستفيد أصحابها بدعم مالي قد يكون كلّيا في بعض الحالات، أو جزئي في حالات أخرى من الصـــندوق الـــوطني لتمويـــل (FNAP)، عمليات علم الآثار الوقائي وفقا لأحكام دفتر شروط مفصّل في هـــذا الشّـــأن، لا يمكـــن

*** قانون 2001 - 44 المؤرخ في 17 جانفي 2001 المتعلق بعلم الآثـــار الوقائي:** شكّل قانون 17 جانفي 2001 الخاص بعلم الآثار الوقائي، المكوّن من أربع عشرة (14) مادّة[**]، حدثا تاريخيا لم يسبق له مثيل في تاريخ علم الآثار بفرنسا، وقد كان من أهم مبادئه تأكيد دور الدولة في الحصول على حق الملكية والمراقبة والتقييم العلمي لكل مـــا يتعلق بتسيير الأعمال الأثرية في إطار أشغال التهيئة الإقليمية، مثل ما هو منصوص عليه في قانون "كاركوبينو" الآنف الذكر.

إضافة إلى تبنيه مبدأ الضّريبة المزدوجة على عمليتي "التشـــخيص"، و"الحفريـــة الأثرية الوقائية"، مكمن جدّة هذا المشروع المستحدث في مجال حماية التّـــراث الفرنســـي وصيانته؛ مبدأ سرعان ما صار مثار جدل كبير في فرنسا، ومقابلته بمعارضة قويّة فـــي أوساط المنتخبين السياسيين على الصّعيد المحلّي، والمهيئين والمستثمرين من القطـــاعين العام والخاص على حدّ سواء[1]؛ أضف إلى ذلك رفض هذا القانون من لدن هيئات البحـــث في مجال التّراث الأثري بفرنسا بسبب ظاهرة الاحتكار التّي أُوكلـــت للمعهـــد الـــوطني لبحوث علم الآثار الوقائي في مجال التّنقيب الميداني، وانفراده بذلك.

الشّيء الذي أوصل هذا القانون إلى أزمة حقيقية، سرعان ما زادت حـــدّتها بفعـــل النّمو التّدريجي لتكاليف أعمال التّنقيب الميداني، الملقاة على عاتق المتعاملين الاقتصاديين حيث عادت مشروعية علم الآثار الوقائي في هذا الشّأن مثار ريب كبير، وطعنا في صحة ومصداقية أسسه القانونية، ولعل من أبرز أسبابها، هو تفاوت قيمة الضّريبة المفروضـــة على المرقي من منطقة إلى أخرى في سبيل إنجاز نفس العملية الوقائية، أضف إلى ذلـــك مسألة تعقيد وبطء الإجراءات الإدارية المالية المتعلقة بهذا الشّأن، وانعكاسها السّلبي على تأخر إنجاز المشاريع التّنموية في آجالها الزّمنية المحددة مسبقا، والتّـــي لـــم تأخـــذ فـــي

.الوقوف عند تفاصيله في هذا المقام

[**] ينظر نصّ هذا القانون كاملا في ملاحق هذا البحث.

[1] *FRIER (P.L), **Le nouveau droit de l'archéologie préventive**, Edition L'Harmattan, Paris, 2004, p 44.*

حسبانها من قبل المدة الزّمنية المستغرقة من طرف إجراءات علم الآثار الوقـــائي علـــى الصّعيدين الإداري، والميداني قبل انطلاقة المشروع التّنموي[1].

وهو ما تمّ استدراكه لاحقا، ولو بشكل جزئي في أحكام القـــانون 2003 - 707 المؤرخ في 1 أوت 2003، والمعدل لهذا القانون.

*** قانون رقم 2003 - 707 المعدل للقانون 2001 – 44، المتعلق بعلم الآثار الوقائي:** وقد تمّ بموجب هذا القانون المُصاغ في ســـتّ عشـــرة (16) مـــادّة*، إصـــلاح ومراجعة نقطتين أساسيتين من القانون 2001 – 44 هما:

أ). إلغاء هيمنة المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي(*INRAP*) على العمليات الميدانية، وفتح مجال التّنافس من خلال تخصيصه بإعداد عمليات "التّشخيص" فقـــط دون الحفريات الأثرية الوقائية التّي أصبحت بموجب هذا القانون الجديد محلّ مناقصة دولية أو وطنية، تبعا لأهمية الموقع الأثري المكتشف، حيث بوسع المعهد تقديم ترشّحه مثله مثـــل بقية المترشحين الآخرين.

وبذلك فُتح المجال واسعا أمام المؤسسات العلمية المتخصصة بفرنسا وأوروبا حيث عادت المؤسسات البريطانية تسيطر بشكل لافت للنّظر على مشاريع الحفريـــات الوقائيـــة الفرنسية بفضل خبرتها وسرعة تنفيذها للعمل وفق الرّزنامة الزّمنية التّي يحدّدها المرقي بوصفه العنصر الرّئيس في تمويل تلك الحفرية.

بـــ). إصلاح النّظام الضّريبي المفروض على المرقين في هذا الشّـــأن مـــن خلال إعادة مراجعة معايير حساب الضّريبة، وتوحيد قيمها على كافة التّراب الفرنســـي علـــى خلاف ما كان عليه مع قانون 2001 – 44؛ وإقحام الخزينة العمومية في التّمويل، إضافة إلى استحداث صندوق وطني خاص، كما هو مفصّل في موضعه لاحقا من هذا الفصـــل لتمويل العمليات الوقائية؛ أضف إلى ذلك ضبط التزامات كلّ طرف من الأطراف المعنية في العملية بدقّة (الدولة، المهيئون، المؤسسة العمومية المحلّية، السلطات الإقليمية)، كل في مجال تخصصه وصلاحياته القانونية.

---

[1] *Rapport au parlement,* ***mise en œuvre de la loi modifiée du 17 janvier 2001****, Février 2006.*

* ينظر نصّ هذا القانون كاملا في ملاحق هذا البحث.

كما أكّد هذا القانون الجديد من جانب آخر على دور الدولة الفاعل في ضمان النوعية العلمية للعمليات الوقائية من خلال إصدار قرارات المتطلبات الوقائية لمشاريع التهيئة، ومراقبة مراحل الانجاز، والاستغلال العلمي للنتائج، وكل ما يسمح لها بالتوفيق بين متطلبات هذه المهمة، والالتزام بالتهيئة الإقليمية[1].

*** المرسوم رقم 2002 - 450 المؤرخ في 2 أفريل 2002 والمتعلق بالأحكام المطبقة على موظفي المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي[2]:** يتضمن هذا المرسوم

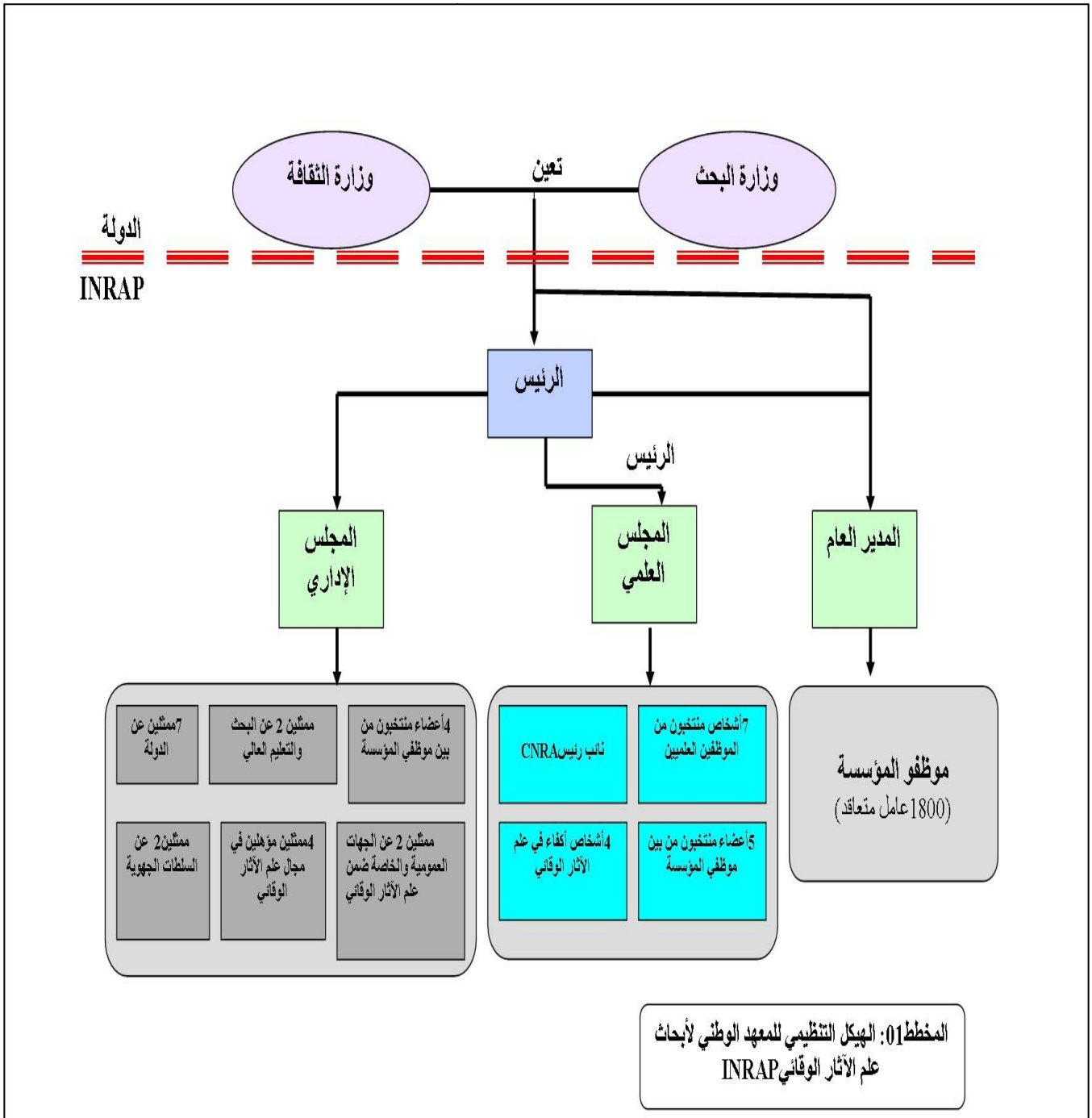

المخطط01: الهيكل التنظيمي للمعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائيINRAP

*** المنشور رقم 2005 - 38 المؤرخ في 23 جوان 2005 المتعلق بتمويل علم الآثار الوقائي**[1]: يتضمن هذا المنشور مراجعة النّظام الضّريبي، المطبّق في مجـــال علم الآثار الوقائي، وفق منظور جديد مبني على أحكام قانون التّعمير الصّادر بتاريخ 12 أوت 2004؛ إضافة إلى بعض التّفاصيل التّقنية المتعلّقة بمجالات تطبيق تلك الرّســوم، أو إلغائها، وبيان مبدأ القاعدة الجديدة في هذا الشّأن.

*** المقررة 2008 / DA/ 035 المؤرخة في 25 جانفي 2008** المتعلقة بتحديد نسب الضرائب الموجهة لتمويل أعمال المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي، والذي تمّ بموجبه إلغاء المقررة رقم 2008 / DAF / 015 السّابقة لها في هذا النّسق العام[2].

*** المقررة رقم 2008 / DAF / 036 المؤرخ في 25 جانفي 2008** المتعلقة بالنّظام التّعويضي لموظّفي المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي، المشــرفين علــى العمليات الوقائية الميدانية (التّشخيص، والحفرية الوقائية)، كمسؤول العملية بصرف النّظر عن نوعها إن كانت حفرية وقائية، أو تشخيص فحسب؛ ومسئول القطاع ســاعة إجــراء الحفرية الوقائية؛ التّقني المتخصص، كالمصوّرين، وعلماء الفخار، وصيانة اللّقى الأثرية والطبوغرافي المرافق لفريق الأثريين، وغيرهم.[3]

بـــ). مؤسساته التنفيذية: وتتجسّد خصّيصا في مؤسسة عمومية وحيدة ذات طابع خدماتي، تخضع للوصاية المشتركة ما بين وزارتي التّعليم العالي والبحث العلمــي مــن جهة، ووزارة الشّؤون الثّقافية من جهة ثانية، ألا وهي مؤسسة: "المعهد الوطني لأبحــاث علم الآثار الوقائي"، المستحدث بموجب المرسوم رقم 2002 - 90 المؤرخ في 16 جانفي[4] المعدل والمتمّم بالقرار، المؤرخ في 10 ماي 2005، والذي جاء تعريفه في المادّة الأولى من المرسوم المذكور كالآتي: "هو [أي المعهد] مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تخضع

---

[1] ***Circulaire n° 2005-38-UHC/DU3*** *du 23 juin 2005 relative à la redevance d'archéologie préventive.*

[2] ***Décision n°2008/DAF-035*** *du 25janvier2008 relative à la fixation des tarifs standards hors taxes des modules de l'institut national de recherches archéologiques préventive (INRAP).*

[3] ***Décision n°2008/DAF-036*** *du 25janvier2008 relative à la fixation des tarifs standards hors taxes des prestations et services rendus de l'institut national de recherches archéologiques préventive (INRAP).*

[4] ***Décret n°2002-90*** *du 16 janvier 2002 modifié version consolidée au 10 mai 2005.*

للوصاية المشتركة بين وزارتي الثقافة والبحث العلمي، حيث يتولى مهمة إجراء مختلف عمليات علم الآثار الوقائي فضلا عن قيامه بمهام البحث، والنشر العلمي"[1].

مؤسسّة هُيكلت إدارتها المركزية من رئيس للمعهد، ومجلس إداريّ، ومدير عام ومجلس علمي (ينظر المخطط: 01 أعلاه)؛ من تحتها تنبثق ثمان (08) قواعد جهوية لتغطية كامل التّراب الفرنسي، تنقسم بدورها ضمنيا إلى سبعين (70) مركزا أثريا على الصّعيد المحلّي[2].

ج). التّمويل: أُستُحدث لهذا الغرض صندوقا وطنيا خاصا، يُعرف بالصّندوق الوطني لعلم الآثار الوقائي (*FNAP*)، وذلك بموجب القانون 2003 – 707 الآنف الذكر لتمويل العمليات الميدانية المنوطة بعلم الآثار الوقائي (التّشخيص، والحفرية الوقائية)، إمّا بتغطية النّفقات بشكل كامل، أو بمساهمة جزئية، كما هي موضّحة في أحكام المادة (524 - 14) من قانون التراث الآنف الذكر.

ذلك الصّندوق الذي يستمدّ تمويله الأساسي من رسوم ضريبية خاصة، مفروضة على المرقين العموميين والخواص على حدّ سواء، تُعرف في صلب القانون باسم "ضريبة علم الآثار الوقائي" (*RAP*)، تُحسب وفق معايير مالية دقيقة، تخضع للإشراف المشترك بين وزارتي المالية، والشّؤون الثّقافية، ليس هاهنا مكان للوقوف عند تفاصيلها[3].

والتّي لا يُعفى منها في واقع الأمر غير السكنات الاجتماعية المُعدة للإيجار، أو تلك التي تخضع لأشغال التهيئة والصّيانة بدعم من الدولة في إطار أحكام الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة لـ 351 – 2 من قانون التّراث، وأحكام المادتين: لـ 472-1، ولـ 472-1-1 من قانون البناء والإسكان، إضافة إلى المساكن المنجزة من قبل الأفراد للاستغلال الخاص، وكذا أشغال الحفر الضروري المتعلق بالزراعة، والبستنة، والوقاية من الأخطار الطبيعية؛ كما تعفي المادة لـ 524 - 6 من قانون التّراث من جانبها، والمعدلة بموجب القانون رقم 2004 - 804 المؤرخ في 9 أوت 2004 بعض الأشغال الصّغيرة من

---

[1] *Article 1 du Décret n° 2002 - 90 du 16 janvier 2002.*

[2] *www.inrap.fr*

[3] *Sous direction de l'archéologie (Ministère des affaires culturelles),* ***Le Fonds national pour l'archéologie préventive****, 3 août 2010.*

الضريبة، كتلك المذكورة في الفقرة الأولى من المادة لـــ 524 – 7، أي الأشغال المنجزة على مساحة صغيرة لا تزيد عن 1000م^2.

علما أنّ هذا الصندوق يقع تحتّ تصرّف إدارة المعهد الوطني لأبحاث علم الآثـــار الوقائي، المسئول بدوره كما سلفت الإشارة من قبل عن تنفيذ القرارات التي تتخذها الدولة فيما يتعلق باستغلال موارد هذا الصندوق في سبيل تمويل عمليات علم الآثار الوقائي في أماكن مرشحة لاستيعاب أشغال التهيئة مستقبلا على حسب ما تنصّ عليه أحكام المادة لـــ 522 - 2 من قانون التّراث الثّقافي المذكور أعلاه.

د). الرقابة والمتابعة: استجابة للاعتراضات القويّة التّي واجهت القانون 2001 – 44 من طرف المستثمرين، والهيئات العلمية على النّحو المفصل أعلاه، اُضطرّ المُشـــرّع الفرنسي للاستجابة إلى تلك المطالب، والانتقادات، كما يمكن أن يُستشف بوضـــوح مـــن استحداثه لهيئتين رقابيتين بموجب القانون 2003 – 707، تختصّ الأولى منهما برقابـــة المؤسسة المالية المستحدثة لتمويل عمليات علم الآثار الوقـــائي، أي رقابـــة "الصّـــندوق الوطني لعلم الآثار الوقائي"، والمتمثّلة في هيئة استشارية سامية تعمل لدى وزير الثّقافـــة الآمر بصرف أموال الصّندوق المذكور، حيث تتكوّن من عضوٍ فـــي مجلـــس الشـــيوخ الفرنسي، معين من قبل ذلك المجلس، وعددا متساويا من ممثلي مصالح الدولة المركزية، والسلطات الإقليمية والجهوية، إضافة إلى ممثلين عن الجهات المشار إليها في المـــادة (ل 524–2)، وبعض الشّخصيات المؤهلة مهنيا إلى ذلك، أي الخبراء.

إذ تُعرف في صلب القانون باسم "لجنة الصندوق الوطني لعلم الآثار الوقائي"، وقد أُسندت لها مهمة دراسة ملفات طلب التّمويل من الصّندوق المذكور، ثمّ رفعها إلى وزيـــر الشّؤون الثقافية المخوّل له قانونا اتخاذ قرار التكفل بتلك الطّلبات، بناءً علـــى "**المعـــايير المؤهلة للحصول على المنحة**"، المسطّرة من طرف تلك اللّجنة في اجتماعهـــا، المنعقـــد بتاريخ 12 جويلية 2005[1]، والتّي يُلاحظ عليها منح الأولية للتّكفّل التّـــام بـــدل المســـاهمة الجزئية في مجال تمويل العمليات الميدانية لعلم الآثار الوقائي.

---

[1] ***Liste des critères d'éligibilité des demandes de subvention****, adoptée par la commission du Fonds national pour l'archéologie préventive le 12 juillet 2005.*

أمّا الهيئة الثّانية، فالظّاهر أنّها جاءت لتلبية مطالب الهيئات العلمية المحتجة على احتكار مؤسسة "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" للتّنقيبات الميدانية في ظلّ نظام سوق، يرفض الاحتكار، والتّوجيه في مقابل دعمه للانفتاح والمنافسة، والممثلة في "مديرية المناقصات العمومية" (*DAF*)، المستحدثة بموجب أحكام المقرّرة رقم DAF/2008 /037 المؤرخة في 29 جانفي 2008، التّي أُسندت لها مهمّة الإشراف ومتابعة المناقصات العمومية بالسّوق الدّاخلية في مجال إنجاز عمليات علم الآثار الوقائي بشكل عام، والحفرية الوقائية منها بشكل خاص، التّي أصبحت محلّ منافسة مفتوحة بين الهيئات العلمية الوطنية والدّولية المؤهّلة كما سلفت الإشارة من قبل على عكس أشغال "التّشخيص" التّي أبقى القانون على احتكارها من طرف مؤسسة "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" بلا منازع[1].

إذ تنشط هذه المديرية ضمن اتفاق إطار يربطها بالمعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي، بموجب أحكام المادة 21 من قانون المناقصات العمومية، لاغية بذلك نظيرتها المقرّرة رقم (D/01/05/ 2005) المؤرخة في 7 جانفي 2005، التّي كانت تخصّ إنشاء وتشكيل مديرية فرعية للمناقصات العمومية على مستوى المعهد المذكور.

وتتشكّل هذه الأخيرة بموجب أحكام المادة الثانية من مقرّرة الإنشاء من: أعضاء يتمتعون بحق التّصويت، وهم المدير العام للمديرية، أو ممثلا عنه، ومسئولون عن المصالح المعنية بالمشروع، ومدير الشؤون الإدارية والمالية، أو ممثل عنه؛ وأعضاء استشاريين ليس بمقدورهم التّصويت، مثل ممثل المديرية العامة للمنافسة والاستهلاك وقمع الغش، ومدير مديرية مراقبة الميزانية أو ممثله، ومنتدب المحاسبة العمومية المعتمد لدى المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي، أو ممثله، وكل شخص معين من قبل رئيس اللجنة (كالخبراء شريطة ألاّ يتجاوز عددهم شخصين في كلّ اجتماع).

---

[1] ***Décision n° 2008/DAF-037*** *du 29 janvier 2008 portant création et organisation de la commission d'appel d'offres pour les marchés publics passés par l'institut national de recherches archéologiques préventive (INRAP).*

إذ يجتمع مجلس هذه المديرية بدعوة من رئيسها، أو من ينوب عنه بموجب أحكام المادة 25 من قانون المناقصات العمومية، كما يُشترط في صحّة مداولاته ضرورة اكتمال النصاب المنصوص عليه في تنظيم الهيئات الإدارية بفرنسا[2].

3). دوره الوظيفي وعلاقة مؤسّساته بالمصالح والهيئات الأخرى:

أ). الدّور الوظيفي لعلم الآثار الوقائي: تتلخص وظائف ما يُعرف بعلم الآثار الوقائي في فرنسا على ضوء الأهداف المتوخاة من إنشائه، والمتمثلة أساسا في حماية وتثمين بقايا التراث الأثري المطمورة تحت سطح الأرض، أو الغارقة في أعماق المياه الدّاخلية والبحرية الإقليمية، المهددة في وجودها بخطر زحف المشاريع التنموية المعاصرة على حسابها في وظيفتين أساسيتين: أولاهما مهمة تجاه مقوّمات التّراث الفرنسي مباشرة تتمثّل على ضوء ما جاء في قانونه التّأسيسي (2001 – 44)، والتّأكيد عليها في مضامين بقية النّصوص القانونية المعدّلة والمتمّة له حتّى اليوم في "**تحرّي**" الآثار المطمورة باعتبار أنّ عمليات تسيّير، وترميّم، وحفظ الآثار من اختصاص هيئات إدارية وتقنية موجودة من قبل.

وبذلك فهو مصلحة تقنية تساعد "المديريات الجهوية للشؤون الثّقافية" (*DRAC*) في عملية تسيّير التّراث من خلال تزويّدها بنتائج أبحاثه الميدانية في سبيل إثراء الخريطة الأثرية الفرنسية باكتشافات جديدة، والسّماح لها بأخذ التّدابير المناسبة، والقرارات السّلمية تجاه تلك المكتشفات، التّي عادة ما تكون مرفقة بدراسات أوّلية في إطار الشّق الثّاني من وظيفة علم الآثار الوقائي تجاه الآثار، المتمثلة في عملية "**التّثمين**" عن طريق الدّراسة العلمية المتخصّصة.

وثانيها دور الوساطة بين المصالح السّاهرة على حماية التّراث الأثري الفرنسي المنشغلين بخطر زحف المشاريع التّنموية على حساب المواقع الأثرية المجهولة، أو التّي لم تدرس بعد لسبب من الأسباب، والمستثمرون العموميون والخواص الذين يرون في

---

[2] ***Décision n° 2008/DAF-037*** *du 29 janvier 2008, Portant création et organisation de la commission d'appel d'offres pour les marchées publics passés par l'INRAP.*

التّراث الأثري المدفون تحت سطح الأرض بمثابة عائق يلاحقهم في كلّ مكان، وما يُسفر عليه في معظم الأحيان من تعطيل، وتأخير لإنجاز مشاريعهم في الآجال المحدّدة لها سلفا.

وبذلك يكون علم الآثار الوقائي بمثابة الحاكم المحايد بين طرفين متصارعين على الدّوام، طرف يُرافع على أهمّية التّراث الأثري، ووجوب المحافظة عليه بوصفه ثروة طبيعية غير متجدّدة، والأسبق في ذلك المكان، ولما يكتسيه من أهمّية في ثقافة وحضارة الأمّة؛ وطرف يُرافع على ضرورة تقديم المشاريع التّنموية المعاصرة على حساب رواسب الماضي السّحيق باعتبار أنّ ما يهمّ الإنسان هو مستقبله وليس ماضيه؛ حيث جاء علم الآثار الوقائي في هذا المقام كحلّ توفيقي بين الطّرفين، يسعى جاهدا إلى حماية التّراث الأثري بمختلف السّبل الحديثة كالأرشفة الرّقمية ونحوها في موازاة استمرارية المشاريع التّنموية من غير تأخيرها من خلال تضافر مجهودات الطّرفين ما دام أنّ حماية التّراث الأثري مسؤولية الجميع، فالمستثمر غير المتخصص يُمكنه المساهمة بالدعم المالي للعملية، فيما يتكفّل الطّرف الآخر بتنفيذ الإجراءات الوقائية اللاّزمة الذي عادة ما كان يتحجّج بنقص التّمويل الكافي للقيام بذلك.

وقد كانت لهذه المبادرة نتائج مشجّعة لجميع الأطراف لعلّ من أبرزها ما يلي:

– تقريب وجهات نظر أطراف ظلّت متعادية لمدّة طويلة من الزّمن دون الوصول إلى حلّ يرضيها، وتجسيد مبدأ التّعاون المشترك في حماية تراث الأمّة على أرض الواقع.

– تحقيق التوازن بين المحافظة على التراث الأثري، واستمرار نموّ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في انسجام كبير.

– فتح أفق جديدة أمام العلوم المتعلّقة بدراسة وتثمين التّراث بشكل عام، والتّراث الأثري منه بشكل خاص بفضل الاكتشافات الجديدة المتزايدة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل[1].

– تحسين أداء المصالح التّقنية السّاهرة على إدارة وترقية التّراث الأثري بفضل المعلومات الدّقيقة التّي يضعها علم الآثار الوقائي في متناولها باستمرار.

– عقلنة شغل السّطح بأسلوب راقٍ ومتطوّر جدّا.

---

[1] *INRAP, **Vingt ans de découvertes**, présenté par DEMOULE (J.P, pp 5 -11).*

– المساهمة في بناء تنمية مستدامة متوازنة عبر القطر من خلال تنسيق الجهـــود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتضافرها مع بعضها بعضا[1].

بـــ). علاقة مؤسساته بالمصالح والهيئات الأخرى[2]: بصرف النّظر عـــن طبيعـــة العلاقة التّي تربط مؤسسات علم الآثار الوقائي المذكورة أعلاه ببقية الهيئات والمؤسسات الأخرى كالتّعاون، والاستشارة، والشّراكة، وغيرها، يمكن ذكر على وجه الخصوص في هذا الإطار الهيئات الآتية:

*** الهيئات المُسيّرة للتّراث الأثري الفرنسي على مختلف الأصعدة:**

– مديرية الهندسة المعمارية والتراث الأثري (*DAPA*):

أنشئت هذه المديرية المركزية على إثر اندماج مديرية الهندسة المعمارية بمديريـــة التراث سنة (1988)م، وهي هيئة تتمتّع بدورٍ استشاري في المسائل التشريعية والتنظيمية إلى جانب مهمتها الأساسية المتمثلة في جرد، وحماية، وصيانة، وتثمين التّراث الأثـــري والمعماري، والتاريخي، والإثنولوجي، والحفاظ على الثروات الفنية الفرنسية، كمـــا هـــو مفصل في أحكام المرسوم رقم 98 - 840 المؤرخ في 21 سبتمبر (1998)، حيث تضمّ في ثناياها المديرية الفرعية للآثار، المسئولة عن التراث الأثري الفرنســـي علـــى الصّـــعيد المركزي، فضلا عن تعاملها مع مختلف الشركاء المعنيين بحماية التّراث الفرنسي وترقيته بما في ذلك وزارة البحث العلمي، ومديرية المتاحف الفرنسية في سبيل تنسيق سياســـات البحث المعتمدة على الصّعيد الوطني والإقليمي.

---

[1] - *Jean-Paul DEMOULE, Op.cit, pp 117 – 118, 127.*

- *Bouba Ould Mohamed Naffé et autres**, l'archéologie préventive en Afrique (Enjeux et Perspectives)**, Actes du colloque de Nouakchott 1er - 3 février 2007; éditions SEPIA 2008, p 22.*

.Assemblée parlementaire, Op.Cit, p 7 -

[2] *«**La gestion du patrimoine archéologique; ses acteurs et ses règles** », Octobre 2002, pp 28 - 31.*

- ***L'archéologie préventive**, fichier du CNIG n° 99, 2006, pp 2 – 3.*

- www.culture.gouv.fr

- *Direction régionale des affaires culturelles Rhône-Alpes, service régional de l'archéologie, **l'archéologie préventive**, mars 2009.*

www.culture.gouv.fr/rhone-alpes

*Avis n° 22 du conseil national de la recherche archéologique**" de concurrence** - **.en Archéologie"**, 14 Avril 2003*

- **المديريات الجهوية للشؤون الثّقافية (*DRAC*)** : أُنشئت هذه المديريات على أنقاض المديريات الجهوية للآثار القديمة (ما قبل التاريخ والتاريخ)، كاستجابة أملتها تطوّرات العصر في مجال توسّيع مفهوم التّراث الثّقافي مع مستهلّ عقد سبعينيات القرن العشرين (20) المنصرم*، حيث أصبحت تشتمل على عدّة مصالح جهوية منها: المصلحة الجهوية للحفاظ على المعالم التاريخية؛ والمصلحة الجهوية للأثنولوجيا؛ والمصلحة الجهوية للجرد والمصلحة الجهوية للآثار؛ كما لها مصالح أخرى على مستوى العَمَلات مثل: مصلحة الهندسة المعمارية والتّراث (*SDAP*)، التّي أُسندت لها مهمّة دراسة وتثمين التّراث المعماري على سبيل الذكر لا التّخصيص والحصر.

أمّا بخصوص علاقة هذه المديريات الجهوية بمؤسسات علم الآثار الوقائي فهي علاقة إدارية جدّ وثيقة من حيث تلقي هذه المديريات طلبات أشغال التّهيئة وإجراء عمليات علم الآثار الوقائي ميدانيا (التّشخيص، والحفرية الوقائية) والنّظر فيها، والبتّ فيها قبل تحويل عملية التّنفيذ الميداني على أقرب قاعدة من قواعد "المعهد الوطني لبحوث علم الآثار الوقائي"، قبل استلام منها تقارير نتائج الفحوصات الميدانية (نتائج التّشخيص) وتقييّمها، ثمّ تقريرها في وجوب حفرية وقائية، أو منح الرّخصة للمرقي، أو أخذ قرار آخر.

أي بعبارة أوضح أنّ المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي ما هو إلاّ متعامل تقني معها بفضل ما تتمتّع به من صلاحيات كاملة في مجال برمجة الحفريات الأثرية بمختلف أنواعها عبر مقاطعاتها الإدارية بقوّة القانون، وتحديدا بموجب أحكام (المادة لـ 522-1) من قانون التراث، والمادة (54) من المرسوم رقم 2004-490 المتعلق بالإجراءات الإدارية والمالية في مجال علم الآثار الوقائي، المذكور في موضعه من قبل.

- **المصالح الجهوية للآثار (*SRA*):** وهي مصالح فرعية تنشط تحت إدارة المديريات الجهوية للشؤون الثّقافية كما سلفت الإشارة من قبل، وظيفتها دراسة، وحماية، وتثمين التراث الأثري على الصّعيد الجهوي، كما تسهر على تطبيق التشريع المعمول به في مجال شغل الأراضي (*OCCUPATION DU SOL*)، الذي تُعتبر فيه مؤسسات علم الآثار الوقائي أحد شركائها التّقنيين المتميّزين.

* ينظر بهذا الخصوص نصّ اتفاقية اليونسكو، الصّادرة عام (1972)م، الملحقة بهذا البحث.

- **اللّجان الإقليمية للبحوث الأثرية *(CIRA)*** : وهي كما يدلّ عليها اسمها عبارة عن هيئات استشارية على الصّعيد الإقليمي، تبدي آرائها في الطّلبات الخاصة بتراخيص الحفريات الأثرية المودعة على مستوى المصالح الجهوية للآثار، كما تقوم هذه اللجان البالغ عددها ستّ (06) لجان على الصعيد الوطني هي: لجنة الإقليم الشمالي، ولجنة الإقليم الشرقي، ولجنة الإقليم الجنوبي – الشرقي، ولجنة الإقليم الجنوبي، ولجنة الإقليم الجنوبي – الغربي، ولجنة الإقليم الغربي بموجب أحكام المرسوم المؤرخ في 16 جانفي 2002 على مراقبة كلّ مشاريع التهيئة المقررة، وإعداد التقارير التي تتضمن تقييما للعمليات الأثرية، دراسة المناطق، وبرامج العمليات السنوية في مجال التّنقيب الأثري طبعا، كما تقوم بصياغة المقترحات، واستعراض النشاطات الأثرية، إضافة إلى توليها عمليات النشر العلمي في هذا الشّأن، كتقارير الحفريات، وما إلى ذلك.

*** هيئات البحث المتخصّص في مجال التّراث الأثري:**

- **المركز الوطني للبحوث العلمية *(CNRS)*** : يمثّل هذا المركز شريكا مهما لمؤسسات علم الآثار الوقائي بموجب اتفاقية التّعاون المبرمة بينه، وبين المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي بتاريخ 24 مارس 2003؛ــ لاسيما وأنّه أكبر هيئة بحثية في فرنسا، كمًّا ونوعًا كما هو معروف، فضلا عن اشتماله لما يُناهز (650) باحثا من خيرة علماء الآثار بفرنسا، الذين أصبحوا بموجب هذه الاتفاقية تحت تصرّف مؤسسة "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي"، متّى استدعت الحاجة لكفاءتهم العالية في مجال تخصصاتهم الدّقيقة.

أضف إلى ذلك من جانب آخر تعدّد علاقات هذا المركز مع مختلف مؤسسات التعليم العالي المتخصص، التّي سمحت له باستقطاب الكفاءات العالية النّاشطة في مجال ترقية التّراث الأثري وتثمينه من خلال مناقصاته البحثية المعروضة عليهم في شكل برامج دورية، كبرنامج "الوحدات المختلطة للبحوث" (*UMR*)؛ وبرنامج "مشاريع البحث الجماعية" (*PCR*)؛ وبرنامج "نشاط البحث الجماعي" (*ACR*)، حيث جعل من نتائج حفريات علم الآثار الوقائي أحد مواضيعها الرّئيسية.

- **المجلس الوطني للبحوث الأثرية *(CNRA)*** : تعتبر هذه الهيئة بمثابة أعلى هيئة توجيهية للدراسات والبحث في حقل الآثار عبر التّراب الفرنسي، وهو بذلك يشرف على

نشاطات كلاّ من: "اللّجان الإقليمية للبحث الأثري"؛ والمركز الوطني لما قبل التاريخ (*CNP*) و"مديرية البحث في علم الآثار البحري" (*DRASM*)، و"المركز الوطني لعلم الآثار الحضري" (*CNAU*).

فضلا عن مسؤولية هذا المجلس الرّفيع المستوى في مراجعة، واقتراح كلّ التدابير المتعلقة بالدراسة العلمية، وجرد التراث الأثري من خلال سهره على تحدّيث الخريطة الأثرية الفرنسية باستمرار؛ والعمل على نتائج العمليات الأثرية وحماية، وحفظ، وتثمين التراث الأثري بشكل عام بما فيها نتائج علم الآثار الوقائي طبعا.

* **الشّركاء والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعين:** ارتبط التّعديل الذي عرفه قانون 2001 - 44 المتعلق بعلم الآثار الوقائي بمسألة الاحتكار التّي كان يمارسها المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي في هذا المجال، كما سلفت الإشارة من قبل، وبذلك فُتح المجال أمام المتعاملين من القطاع العام ونظيره الخاص، بموجب اعتماد رسمي لؤلئك المتعاملين الرّاغبين في ممارسة عمليات التّنقيب الوقائي (التّشخيص، والحفرية الوقائية) إذا ما توفّرت فيهم المؤهّلات العلمية والخبرة المهنية المطلوبة[1].

ففي هذا الصّدد، وعلى ضوء النّصوص التّشريعية المعدّلة والمكمّلة لقانون 2001 – 44، المؤسس لعلم الآثار الوقائي بفرنسا، تمّ تخصّيص هامش ضيقٍ جدّا لا يكاد يُذكر للمصالح الجهوية للآثار لمشاركة المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي في عمليات "التّشخيص" على مستوى البلدية، التّي يقع فيها مقرّ تلك المصلحة على الصّعيد المحلّي دون السّماح لها بتعدّي ذلك النّطاق الصّغير لشمل بقية البلديات الواقعة تحت نفوذ تلك المصالح بحسب التّقسيم الإداري المعتمد في هذا المقام.

أمّا فيما يخصّ إجراء عمليات "الحفرية الأثرية الوقائية"، فقد تركت لمنافسة مفتوحة من خلال فتح مناقصات وطنية ودولية في هذا المجال، كما سلفت الإشارة من قبل، وبذلك أصبح بالإمكان إنجازها إمّا من طرف المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي، أو من قِبَل المصالح الأثرية بنوعيها (العامّة، والخاصّة)، المتحصّلة على اعتمادٍ رسمي من طرف السّلطة المركزية للدّولة الفرنسية، أو ممثّليها على الصّعيدين الإقليمي والجهوي

---

[1] *Sous- direction de l'archéologie, de l'ethnologie, de l'inventaire et du système d'informatique (SD.Archétis),* ***l'agrément pour la réalisation d'archéologie préventive****.* www.culture.gouve.fr

بناءً على أحكام المادة 74 من المرسوم 2004 - 490 المتعلق بالإجراءات الإدارية والمالية في مجال علم الآثار الوقائي،.المعدل، والمتمم بموجب المرسوم رقم 2007 - 18 المؤرخ في 5 جانفي 2007، كما سلفت الإشارة من قبل.

تبعا لاختيارات المهيأ نفسه بوصفه المموّل الرّئيسي للحفرية الوقائية، الذي خـــوّله القانون بموجب المادة لـــ 523 - 8 من قانون التّراث، والمادة 37 من المرسوم 2004 - 490 تبوء مرتبة المسؤول الأول عن انجاز الحفرية الأثرية الوقائية، وتمتّعه بحق حرّيـــة اختيار المتعامل الأكفأ، والأنسب له على ضوء شـــروط ومعـــايير المنافســـة العموميـــة المنصوص عليها في المادة 29 من المرسوم الآنف الذكر.

علما أنّ القانون الفرنسي لم يقصِ المنظمات الأثرية المنتميـــة إلـــى إحـــدى دول الاتحاد الأوروبي من تنفيذ الحفريات الأثرية الوقائية على الأراضـــي الفرنســـية، حيـــث يُشترط فيها فقط ضرورة الاعتماد وفق الشّروط المطبقة على المعتمدين الفرنسيين، إذا لم يكن لها اعتماد في دولتها الأصلية، وفي حالة توفّرها على الاعتماد، وجـــب إخضـــاعه لإجراء المعادلة المنصوص عليها في أحكام المادة 76 من المرسوم المذكور أعلاه (2004 - 490).

إذ تتم عملية فحص ملفات طلب الاعتماد من طرف المديرية الفرعية لعلـــم الآثـــار والإثنولوجيا، والجرد ونظام المعلومات (*SDAESI-ARCHETIS*) علـــى مســـتوى وزارة الشّؤون الثّقافية، بعد إجراء مشاورات إلزامية مع "المركز الـــوطني للبحـــث الأثـــري" (*CNRA*)، والمصالح الجهوية للآثار (*SRA*)، قبل أن يُتخذ القرار النّهائي بشكل مشـــترك بين الوزير المكلف بالثقافة، ووزير البحث في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع ملـــف طلب الاعتماد من قبل المترشح (الخاص، أو العام).

ذلك الاعتماد الذي يبقى صالحا لمدّة خمس سنوات (05) متتالية، قابلة للتجديد بنفس الإجراءات والشّروط، كما وقد يخضع الاعتماد للسحب، أو لتقلّيص مدته، إذا ما لم يلتزم المتعامل بشروط الاعتماد المنصوص عليها في المرسوم (2004 - 490)، وذلك بانتهاج نفس الخطوات المتبعة في إجراءات منح الاعتماد.

4). أدوات إنجاز أشغال علم الآثار الوقائي:

تعتمد عمليات علم الآثار الوقائي ميدانيا على نوعين من أنواع التّنقيـــب الأثـــري المستعجل، أي التّنقيب المربوط بتحدّيد الفترة الزّمنية، والفضاء الجغرافي مسبقا، حيـــث يُعرف الأوّل منهما بـــ "**التّشخيص**"، والآخر بـــ "**الحفرية الأثرية الوقائية**" (المخطط: 2):

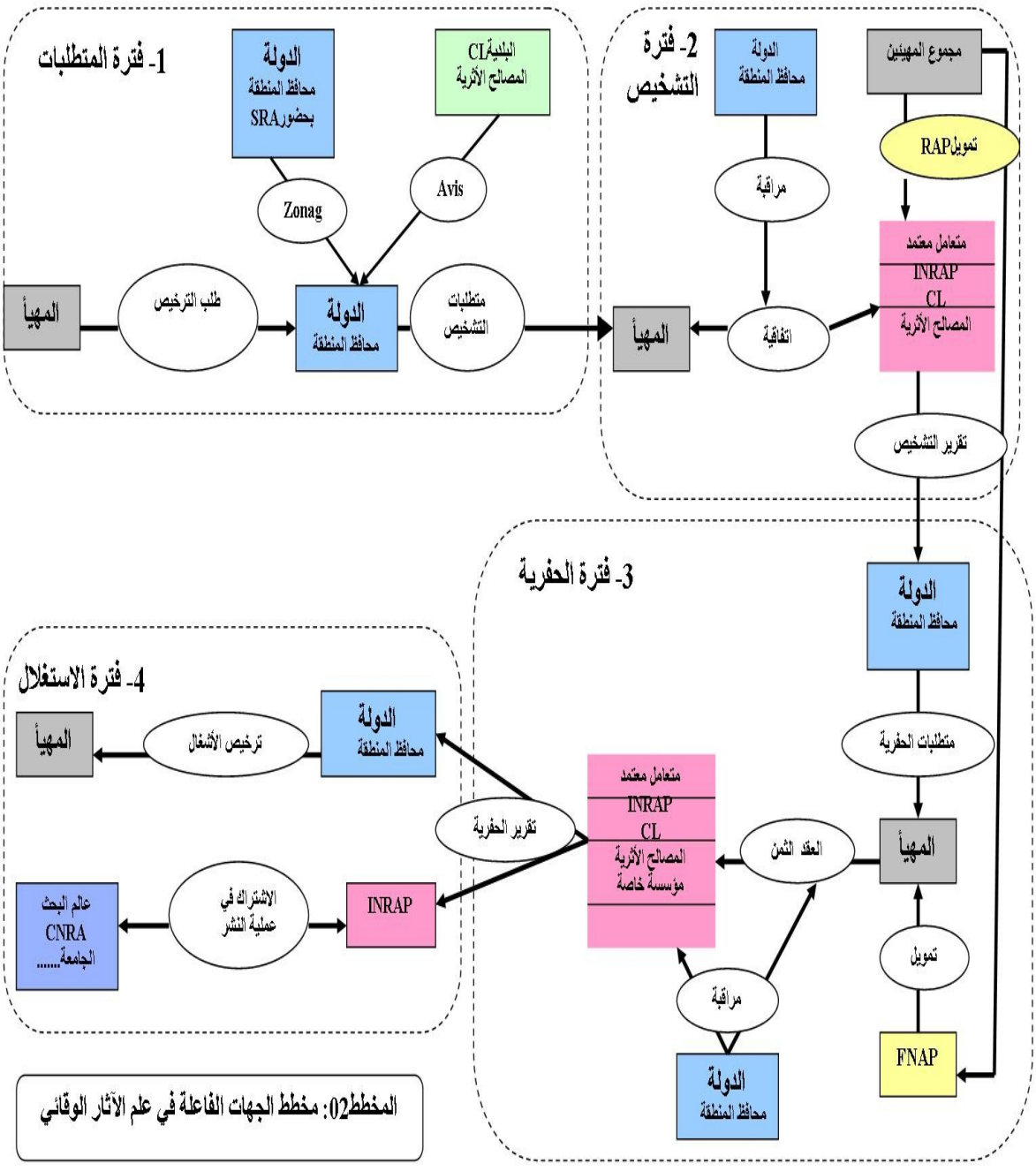

المخطط02: مخطط الجهات الفاعلة في علم الآثار الوقائي

أ). **التّشخيص:** وهو إجراء أساسي في مجال تحرّي الآثار المطمورة، أو المحتمل العثور عليها في الفضاء الجغرافي المرشّح لاستيعاب هياكل مشروع تنموي معاصر في القريب العاجل، أو تحدّيث مرفق قديم كان قائما عليه.

ومبدأه هو إجراء مسابر موسّعة، تختلف عن المسابر الجيولوجية المعتمدة في عمليات المسح الأثري من قبل، والقائمة كما هو معروف لدى الأثريين على استحداث مقاطع عمودية داخل أنابيب ثقّابة في شكل حبّة جزر، مصدر تسمية هذه التّقنية "بالتّجزير" (*CAROTAGE*)؛ والمسابر المُمهدة للحفرية الأثرية، أو الدّاعمة للمسح القائم على الأقدام في بعض الحالات، حيث يتمّ حفر خندق مربّع الشّكل، أو أكثر بأبعاد صغيرة يدويا؛ على خلاف السّبر الجديد المطبّق في عمليات علم الآثار الوقائي، الذي هو عبارة عن أنفاق أفقية متوازية، أو متقاطعة الشّكل في بعض الحالات، تبعد عن بعضها بعضا بنحو (05) أمتار إلى (10) أمتار، فيما يتأرجح طولها ما بين (10) و(20) مترا، تبعا لشساعة الفضاء الجغرافي وشكل امتداده، وعرض ثابت مقداره (01.50) مترا، وعمقا يتأرجح ما بين (0.70) و(1.20) مترا باعتبار أنّ هذه العملية لا تجرى سوى على الأراضي التّي تساوي

أو تتجاوز مساحتها (1000) متر مربع كما سلفت الإشارة من قبل؛ وذلك بجرّافة ميكانيكية ملساء ذراع الحفر حتّى لا تخدش، أو تتلف البقايا الأثرية المطمورة تحت سطح الأرض في حالة تزويده بأسنان معدنية (اللّوحة: 01).

علما أنّ هذه المسابر لا تتجاوز نسبة (10) في المائة من المساحة الإجمالية التّي أُجري عليها السّبر، ولا تقلّ عن نسبة (05) في المائة كحدّ أدنى بموجب أحكام النّصوص التّشريعية المسيّرة لعلم الآثار الوقائي بفرنسا؛ غير أنّ هذا النّوع من الفحوص غير كاف لتأكيد خلوّ تلك الأرض من البقايا الأثرية لعدّة اعتبارات تقنية لعلّ من أبرزها: أنّ إجراؤه عادة ما يكون عفويا؛ وثانيها النّسبة الضّعيفة المحفورة من إجمال الأرض المرشحة لاستيعاب المشروع التّنموي لاحقا (10 في المائة في أحسن الظّروف)؛ وفشله في تحديد الآثار الصّغيرة مثل محطّات ما قبل التّاريخ التّي عادة لا تتجاوز مساحتها (1×1) متر والآثار المعزولة كالمقابر وغيرها، إذا لم يتم العثور عليها صدفة (اللّوحة: 02).

أي بعبارة أوضح فإنّ هذا النّوع الجديد من المسابر الأثرية فعّال لاكتشاف بقايا المدن والقرى الأثرية المطمورة تحت سطح الأرض، وعديم الفائدة في معظم الأحيان عند التّنقيب عن الآثار المفردة المعزولة، كالأضرحة، وأبراج المراقبة، ومحطّات ما قبل التاريخ وما إلى ذلك. وبالتّالي تبقى صحّة ومصداقية تقريره نسبية، وليست قطعية، لاسيما إذا ما تمّ إنجازه من قِبل أشخاص قليلي الخبرة المهنية في التّنقيب الأثري الميداني، حيث تغيب عليهم ظواهر أثرية عديدة من حيث لا يحتسبون، كبقايا حُفر غرس الأشجار المثمرة في سالف العصور، ونحوها على سبيل الذكر لا التّخصيص والحصر.

بـ). الحفرية الوقائية: هي إجراء غير دائم، حيث لا تُنفذ إلاّ بعد إجراء عملية التّشخيص وتأكيد هذه الأخيرة من جهتها على وجود أثار كثيرة، تستوجب ضرورة إجراء حفرية أثرية قائمة بذاتها.

عندها تأتي "الحفرية الوقائية" كإجراء استثنائي، مثلها في ذلك مثل "الحفرية الإنقاذية" المعروفة من قبل، حيث تنفذ بنفس التّقنيات والآليات المعتمدة في الحفرية الإنقاذية تماما، ولعلّ الاختلاف الوحيد بينهما، يكمن أوّلا وآخرا كما يُستشف من اختلاف تسميتهما بعضا عن بعض في الغاية المرجوة من الحفرية ذاتها ليس إلاّ.

فالحفرية الإنقاذية لا تنطلق إلاّ بعد انطلاقة المشروع التّنموي على حساب الآثـــار وإتلاف جانب منها في معظم الأحيان، عندها يتدخل الأثري لإنقاذ ما أمكنه إنقاذه، وبذلك سُمّي هذا النّوع من الحفريات الأثرية بـــ "**الحفرية الإنقاذية**"؛ أمّا نظيرتها **الوقائية** فهـــي إجراء استباقي لمنع حدوث الكارثة أصلا، غير أنّها تبقى مربوطة بالظّروف الاســـتثنائية المحيطة بالحفرية الإنقاذية من حيث ضغط العامل الزّمني المحدود جدّا، وعـــدم مراعـــاة الظّروف المناخية الملائمة؛ وعدم الالتزام برزنامة **الحفرية الأثرية المبرمجة** خصوصا.

والفرق الوحيد بين النّوعين يكمن في الفرق الزّمني فحسب، حيث لا يُجرى النّوع الأوّل إلاّ بعد انطلاقة المشروع، ولربّما لإتلافه بعض البقايا الأثرية، فيما ينطلـــق النّـــوع الثّاني قُبيل انطلاقة المشروع، ولذلك خوّل المشّرّع الفرنسي صلاحيات الإشـــراف علـــى الحفرية، واختيار مُنفذها للمستثمر في حدّ ذاته، وكذا قبول مؤسسات عمومية وخاصة من بلدان الاتحاد الأوروبي من غير استثناء في الوقت الذي لا توجد فيه بهذه البلدان مصالح مهيكلة لعلم الآثار الوقائي بنفس الهيكلة التّي تميّزت بها التّجربة الفرنسية عن غيرها فـــي هذا المجال.

خلاصة الفصل:

وصفوة القول، فبالرغم من التأخر الواضح الذي عرفته فرنسا في مجال دخولهـــا فضاء علم الآثار الوقائي، مقارنة بعدد كبير من الـــدول الأوروبيـــة الأخـــرى، إلاّ أنهـــا استطاعت في نهاية المطاف أن تكون أنموذجا رائدا لكثير من الدول بفضل القفزة النّوعية التّي خطتها في مجال تأطير علم الآثار الوقائي من الناحية القانونية والبنـــاء المؤسســـاتي المحكم في عقب تبنيها مبادئ اتفاقية مالطا لعام (1992)م، واستصدارها في وقت لا حـــق من ذلك القانون رقم 2001 - 44، وبقية النّصوص المتممة له منذ ذلك الحين إلى اليوم.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ علم الآثار الوقائي، كما تصوّره العالم بشـــكل عام، والتّجربة الفرنسية بشكل خاص ليس بتخصّص علمي يندرج ضـــمن التّخصصـــات الفرعية لعلم الآثار، ولا بمنهج دراسة جديد، وإنّما هو إستراتيجية نظرية جديدة لا محيـــد

عنها في مجال حماية بقايا التّراث الأثري المهدّد في وجوده بأشـــغال مشـــاريع التّنميـــة المعاصرة، حيث بوسع كلّ دولة تطبيق هذه الإستراتيجية بالشّكل اللاّئق بها وبتراثها.

وبذلك فهو إستراتيجية تختّص بوصاية التّراث بشكل عام، والتّراث الأثـــري منـــه بشكل خاص، وليس من اختصاص وصاية البحث والتّعليم العالي بدليل التّجربة الفرنســـية ذاتها، حيث بدت مؤسسات البحث مساعدة لمصلحة إدارية استحدثت لعلم الآثار الوقائي.

الفصـــــل الثاني:

التقارب الفرنسي-المغاربي في مجال علم الآثار الوقائي

تمهيد:

لعلّ من أبرز ما تجدر الإشارة إليه في مستهلّ هذا الفصل من البحث، هو طبيعة التّقارب الفرنسي المغاربي في هذا المجال، الذّي اتّسم منذ البداية بالطابع الانتقائي على خلفيات جيو استراتيجية، وعلاقات تاريخية وثقافية عريقة بين الطّرفين، ليس هاهنا مكان للوقوف عند تفاصيلها*، كما يمكن أن يُستشف بوضوح من اقتصار هذا التقارب على الدّول المغاربية الناطقة باللّغة الفرنسية، كلغة ثانية بعد لغتها الوطنية، أي تونس والجزائر، والمغرب الأقصى، وموريتانيا على وجه الدّقة والتّحديد، دون القطر اللّيبي الشّقيق، الذي يُعتبر من هذا المنظور خارج الإطار.

* أكثر تفاصيل حول العلاقات الفرنسية المغاربية منذ سقوط المعسكر الشّرقي عام (1989)م، وإلى غاية السّنوات الأخيرة، يُنظر على سبيل المثال: بيرم (فاطمة)، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2009.

1). فشل مشروع (*EPAC*)[**] ودوره في صرف الأنظار تجاه التّجربة الفرنسية:

لم تكن فرنسا من الدّول المبادرة لعلم الآثار الوقائي كما قد يتوهم البعض من خلال الصدى الإعلامي الكبير الذي واكب تجربتها المتميّزة، وإنّما تُعدّ في ثلّة الدّول الأوروبية المتأخّرة عن الالتحاق بالرّكب، كما هو مشار إليه في موضعه من الفصل السّابق، حيث سبقتها مبادرات فردية وجماعية بأوروبا، كان من أبرزها على الإطلاق المبادرة المشتركة، الموسومة بـ: "المشروع الأوروبي لعلم الآثار الوقائي" (*EPAC*)، المقترحة في وقت سابق من طرف "الديوان الوطني للتّراث الثّقافي" بالمجر، المدعوم بالبرنامج الأوروبي المشترك، الموسوم بـ "برنامج ثقافة 2000"[1].

ذلك المشروع الذي كان مقرّرا له سلفا بأن يكون برنامجا متواصلا بلا انقطاع، ومتجدّدا كلّ ثلاث سنوات، إلاّ أن الرّياح تجري بما لا تشتهيه السّفن، فبدل أن تكون هذه المبادرة بمثابة مشروع مستهلّ القرن الواحد والعشرين في أوروبا، صادفت طريقها عوائق ميدانية كثيرة، سرعان ما أثّرت في سير انطلاقته المحتشمة التّي انتهت في نهاية المطاف بفشل ذريع مع نهاية دورته الأولى عام (2004) على حدّ إجماع رأي المشاركين في مؤتمر "فلنيوس" اللّتوانية، الذين حضروا خصّيصا لتقييم حملته التّجريبية الأولى (2001 – 2004)[2].

بل الأكثر من ذلك، هو بقاء توصيات المؤتمرين، المُشار إليهم أعلاه، مجرّد حبر على ورق، كما يمكن أن يُستشف بوضوح من عدم تجديد عهدة ثلاثية جديدة للمشروع كما كان مقرّرا في بادئ الأمر (2004 – 2007)، وكذا تأخّر نشر أوراق مؤتمر "فلنيوس" نفسه إلى غاية عام (2007)، وهو ما دفع بالمجلس الأوروبي في هذا الإطار إلى حثّ "الجمعية البرلمانية الأوروبية" على ضرورة استصدار توصية جديدة سنة (2008) لفائدة "لجنة الوزراء الأوروبية" تحثها على وجوب تفعيل آليات تطبيق إجراءات "علم الآثار الوقائي" بأوروبا من خلال التزام بلدان المنطقة على وجه الخصوص بالنّقطتين الآتيتين:

---

[*] (*EPAC*) اختصار باللغة الإنجليزية لمشروع أوروبي طموح، تسميته الكاملة كالآتي: "المشروع الأوروبي لعلم الآثار الوقائي"، أو (*EUROPEAN PREVENTIVE ARCHAEOLOGY PROJECT*)، كما سلفت الإشارة من قبل في مُتن العنصر الثّالث من الفصل التّمهيدي.

[1] ***European Preventive Archaeology Papers of EPAC meeting***, *Vilnius, 2004, National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007, pp 11 – 12.*

[2] *European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, pp 11 – 12.*

– التوقيع والتصديق على الاتفاقيات التي أصدرها المجلس الأوروبي لاسيما منها "اتفاقية مالطا"، والعمل على إدراج أحكام هذه الاتفاقية ضمن تشريعاتها الخاصة، لما تتضمّنه من وصف مفصل حول التدابير اللازمة للحفاظ على التراث الأثري من جهة وإلزامها للمرقي من جهة ثانية بتمويل عمليات البحث الأثري والحفاظ على مكوّناته المتعدّدة بموجب هذه الاتفاقية دائما.

– وضع شبكة لتبادل المعارف والخبرات الخاصة بعلم الآثار الوقائي في أوروبا وضرورة توفير فرص التكوين المتبادل بين دول الاتحاد الأوروبي.

كما دعت هذه الجمعية في سياق آخر لجنة الوزراء إلى ضرورة دعم عمليات التنقيب المرتبطة بالاستكشاف المعمق لمسألة "علم الآثار الإنقاذ"، ونظيره "علم الآثار الوقائي"، حيث نوّهت الجمعية البرلمانية في هذا النّسق العام بالدراسة المقارنة التي أجراها مجلس الشيوخ الفرنسي، الشّاملة لسبع دول في الاتحاد الأوروبي هي على وجه الدّقة والتّحديد: (ألمانيا، وبريطانيا، والدّنمرك، وإسبانيا، وإيطاليا، وهولندا، والسّويد) حيث تعتبر كلّ واحدة منها بمثابة أنموذج قائم بذاته في مجال التّحرّيات الأثرية وعلاقتها بالمشاريع التنموية، مصدر استحداث ما يُعرف اليوم بـ "علم الآثار الوقائي"[1].

وهو ما أسهم بشكل مباشر في نهاية المطاف إلى لفت الأنظار نحو التجربة الفرنسية بوصفها المبادرة الأكثر نضجا من غيرها في الوقت الرّاهن على الصّعيدين القارّي، والأممي بفضل ما حققته من إنجازات رائدة في مجال البناء المؤسساتي والتّشريع التنظيمي لعلم الآثار الوقائي بفرنسا، وتوفيقها إلى هيكلة دواليبه على النّحو المفصل في موضعه من الفصل السّابق.

2). تحمُّس فرنسا إلى تصدير تجربتها الرائدة عبر العالم:

سارعت فرنسا منذ الوهلة الأولى عبر معهدها الرّائد في هذا المجال، ألا وهو: "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي (*INRAP*)" إلى عرض تجربتها المتميّزة في مجال علم الآثار الوقائي، والتّشهّير بها لدى المجتمع الدولي بمختلف مكوّناته (الهيئات

---

[1]- *SENAT (De France), «L'archéologie préventive», Série législation comparée, In:* ***Documents de travail du Sénat****, N° LC 138, Octobre, 2004, pp 1 – 49. Assemblée parlementaire,* ***la recherche d'un équilibre entre le sauvetage des découvertes archéologiques et les projets d'aménagement****, Document N° 12285, Juin 2010, p 6.*

العلمية كالجامعات، والمعاهد، والمدارس العليا المتخصصة في مجال علم الآثار ومؤسسات البحث كالمراكز، والورش المتخصّصة؛ والهيئات السّاهرة على حماية التّراث الأثري وتثمينه على الصّعيدين الأممي مثل منظمة "اليونسكو"، وعلى الصّعيد المحلّي، أي على صعيد كلّ دّولة بمفردها)، وذلك مع كلّ مناسبة سانحة، وعبر مختلف القنوات الدّعائية، المواكبة بدورها لظروف التّقارب، الذي عادة ما يتخذ الصّبغة الثّنائية بين الطّرفين.

ولعلّ من أبرز تلك القنوات على الإطلاق ما يلي:

– إيفاد إطارات "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" ضمن بعثات دولية من أجل تقديم الدعم والإرشاد في الظّاهر، كما حدث في كمبوديا، وألبانيا، والصين، ومصر وإيطاليا، ومنغوليا، وعمان، والصومال، وسورية، وغيرها؛ وسعيا منها في الباطن إلى التّرويج لتجربتها في مجال "علم الآثار الوقائي"، والعمل بلا هوادة على تعزّيز مركزها وتقوية مكانته في هذا الصّدد على الصّعيد الدّولي.

– انتساب "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" في مختلف الهيئات الفاعلة على صعيد الاتحاد الأوروبي في مجال حماية التّراث الأثري وتثمينه، إذ يُعدّ في هذا الشّأن: عضوّا فاعلا في "المجلس الأثري الأوروبي" (*EAC*)، أعلى هيئة أوروبية في مجال حماية التّراث الأثري بالاتحاد المذكور؛ وعضوّا بارزا في "الجمعية الأوروبية لعلماء الآثار" (*EAA*)، أعلى هيئة للمتخصصين على الصّعيد الإقليمي؛ وعضوا مؤسسا "للمشروع الأوروبي لعلم الآثار الوقائي" (*EPAC*) في طبعته الثّانية[1].

– تنظيم بعض المؤتمرات، والمساهمة في تحضير بعض اللقاءات الدولية الهامّة بخصوص علم الآثار الوقائي بداخل فرنسا وخارجها، لعلّ من أبرزها على الإطلاق:

* **مؤتمر "فلنيوس"** (***VILINIUS***) : المنظم كما سلفت الإشارة في مستهل الفصل التّمهيدي من هذا البحث تحت الرّعاية السّامية "للمجلس الأوروبي"، وبمساهمة كلّ من: "الدّيوان الوطني للتراث الثقافي بالمجر"، و"أكاديمية التراث الثقافي بلتوانيا، و"المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي الفرنسي" (*INRAP*)، عام (2004)[2].

---

[1] www.inrap.fr *Bilan 2002-2007.*

[2] *European Preventive Archaeology Papers, Op.cit, pp 11 – 12.*

*** مؤتمر "باريس" (*PARIS*)** : نُظم هذا المؤتمر من قبل "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" بالاشتراك مع المكتبة الوطنية الفرنسية (*BNF*)، يوما 30 سبتمبر والفاتح أكتوبر من عام (2005)، تحت عنوان عريض: "**علم الآثار الوقائي في العالم**"، حيث تمّ تقديم ثلاثين مداخلة من طرف باحثين فرنسيين، ومتدخلين أجانب[1].

– إبرام اتفاقية تعاون بين "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" و"مركز التّراث العالمي"، التّابع لمنظمة "اليونسكو" السّنة الماضية (2010) في سبيل المساهمة، والعمل المشترك بين الطّرفين في مجال حفظ، وتثمين المواقع الأثرية، والمعالم التّاريخية المسجلّة في قائمة التراث العالمي باعتبار أنّ هذا المعهد قد أصبح يتمتّع بخبرة دولية محترمة بفضل تدخلاته الكثيرة في مواقع أثرية مقيّدة في قائمة التراث العالمي.

وذلك بطلب من السلطات الوطنية لبعض الدول مثل: إثيوبيا لمساعدتها في إنجاز الخريطة الأثرية للمواقع والمعالم المسيحية، والجزائر من خلال إجراء عمليات التشخيص التي تمت في ساحة الشهداء بقصبة الجزائر العاصمة، وموقع "مركدال" بشرشال وكمبوديا من خلال الدعم المقدم إلى السلطات الكمبودية في هذا المجال لتسيير موقع "أنقور" (*ANGKOR*)، إضافة إلى إجراء حفريات وقائية بمطار "سيام ريب" (*SIEM REAP*)؛ وليبيا في إطار تقييم أثر تنمية البنية التحتية للطرقات في المدن الأثرية الرئيسية كصبراتة، ولبدة الكبرى، وغيرهما[2].

وهو في واقع الأمر، إنجاز كبير حقّقته التّجربة الفرنسية في مجال علم الآثار الوقائي في ظرف قصير نسبيا، سيعزّز من دون شكّ في رفع مكانتها الدّولية مستقبلا في هذا الإطار أكثر، فأكثر[3].

3). أبرز المحطات التاريخية للتقارب الفرنسي المغاربي في مجال علم الآثار الوقائي:

تعود بداية التقارب الفرنسي المغاربي في مجال علم الآثار الوقائي إلى سنة (2003)، المصادف من جهة تاريخ تعديل القانون المسير لعلم الآثار الوقائي بفرنسا في

---

[1] *DEMOULE (J.P)*, ***l'archéologie préventive dans le monde***, *édition la découverte, Paris, 2007.*

[2] *Archéopage, n°17, 2005.* www.inrap.fr

[3] *MOUNIR ARBASH, REMY CRASSARD, HOLGER HITGEN, ET LAMYA KHALIDI, "Vers une archéologie préventive au Yémen», In:* ***Chronique yéménites****, Numéro 13, 2006, pp 1 – 12.*

عقب جدل داخلي حادّ بشأنه*، ومن جهة ثانية تزامنه مع احتفائية "سنة الجزائر في فرنسا (2003)"، حيث كانت الانطلاقة مع مشروع تجريبي محدود موسوم بـ: "**علم الآثار الوقائي والتّراث؛ إنقاذ شرشال**" (المخططان: 03 - 04)[1].

وذلك في إطار عمل مشترك بين "الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنّصب التّاريخية" *ANAPSMH*))* آنذاك، و"المعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي" *INRAP*))، قوامه إجراء تشخيص أثريّ بموقع "مركدال" الأثري في مدينة شرشال السّاحلية حيث كانت هذه العملية البسيطة فاتحة عهد جديد للتّقارب الفرنسي المغاربي في مجال علم الآثار الوقائي.

تلاها في ذات السّنة بالجزائر دائما، دعوة وزارة الثقافة الجزائرية للمعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي بغرض تقديم الدّعم، وتقييم مشروع العملية الأثرية المنجزة من طرف باحثين منتسبين للوزارة المذكورة بالاشتراك مع مؤطّرين من المعهد

---

* أكثر تفاصيل حول هذا الجدل يُنظر على وجه الخصوص مجموع المداخلات التي عُرضت في ندوة خاصّة من تنظيم وزارة الثقافة والاتصال الفرنسية، قسم الهندسة المعمارية والتراث، بالتّعاون مع مركز الدراسات والأبحاث في قانون البيئة، وتخطيط استغلال الأراضي؛ وذلك بجامعة باريس الأولى يوم 10 ديسمبر 2002؛ حيث ركزت المداخلات على موضوع الهيكلة القانونية لعلم الآثار الوقائي، وكذا مضامين وأبعاد الإصلاحات الواجب إدخالها على قانون إنشائه عام (2001)، تلك المقترحات المجسدة على أرض الواقع في مضامين القانون الصادر في 1 أوت 2003، الهادف إلى توضيح أهمية تسيير التراث الأثري، وإدارة التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري، أكثر تفاصيل حول الموضوع يُنظر على وجه الخصوص: *FRIER (P.L), **Le nouveau Droit de l'archéologie préventive**, édition l'harmattan, Paris, 2004.*

[1] *-Agence national d'archéologie et de protection des sites et monuments historique, **SAUVER CHERCHELL (recherche archéologiques préventive)**, N° 94 / S.DG / 2003.*

***Document final de synthés (Diagnostique archéologique du terrain - MARCADAL -Cherchell- Algérie)**, Mars, 2004, ANAPSMH (Algérie) et INRAP (France), P 3.*

* **أنشئت "الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية" بموجب المرسوم رقم 87 - 10 المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1407، الموافق للسّادس يناير سنة 1987، وفي 29 ذي القعدة عام 1407 الموافق ليوم 25 يوليو سنة 1987، صدر القرار الوزاري المشترك، المتضمّن لتنظّيمها الدّاخلي، قبل أن تتغير طبيعتها القانونية، وتسميتها إلى "الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها" بداية من سنة 2005، ينظر الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية، مجلّد عام (1987) ومجلّد عام 2005.**

المذكور بالمنطقة المعروفة باسم "جزيرة لالاّهم" من القصبة السّـــفلى بمدينـــة الجـــزائر (المخطط: 05)، حيث كانت انطلاقة الأشغال به يوم 29 نوفمبر 2003[2].

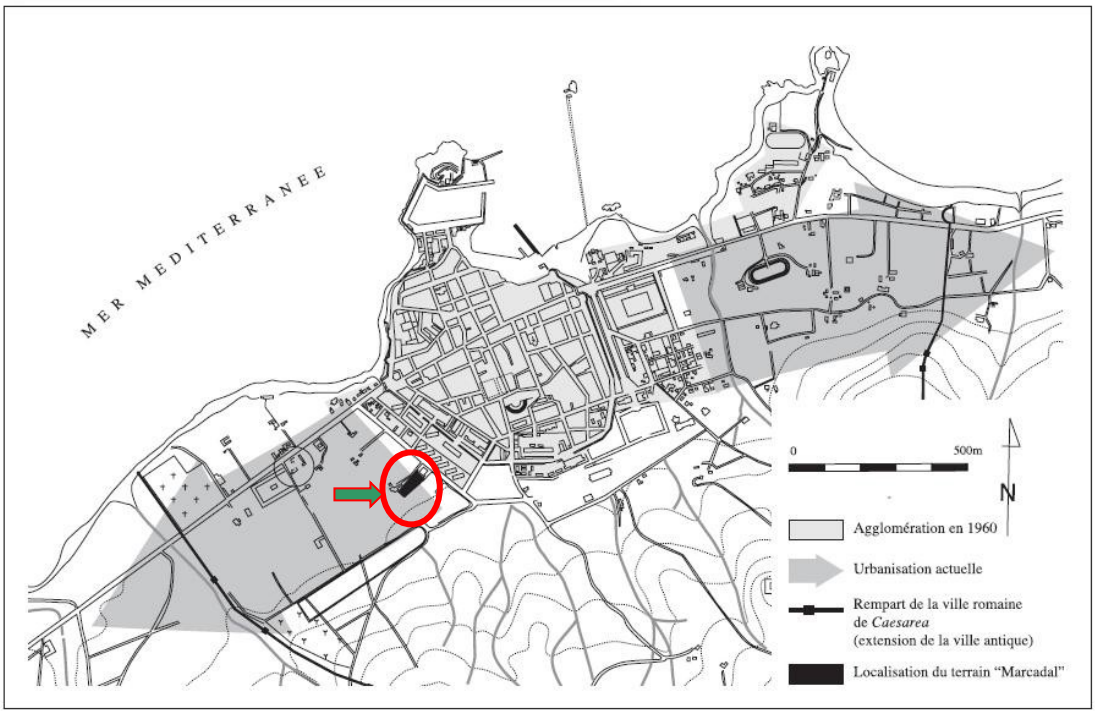

المخطط (03): موقع تجزئة "مركدال" من مدينة شرشال، نقلا عن:
(*FRANçOIS SOUQ*) "فرنسوان سوك"

[2] *SOUQ (F), "Rapport d'expertise du Projet d'évaluation archéologique Ilot Lallahoum (Icosium)", UNESCO,* ***Atelier euro-maghrébin "patrimoine et aménagement du territoire- l'archéologie préventive"****, 26 – 30 Novembre 2004 Alger, pp 81 – 82.*

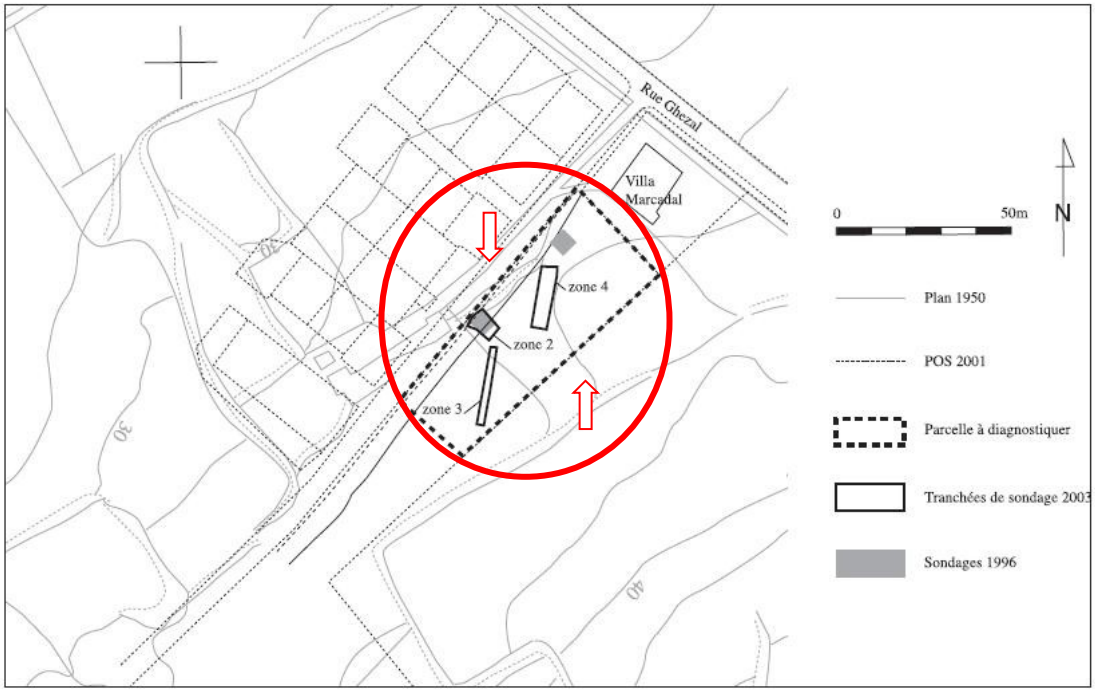

المخطط (04): تفاصيل تشخيص موقع "مركدال" بمدينة شرشال،
نقلا عن: "فرنسوان سوك" (*FRANçOIS SOUQ*)

ثم عقد "الورشة الأورو–مغاربية" الذائعة الصّيت بمدينة الجزائر العاصمة أيام 27– 28 – 29 نوفمبر 2004 بمشاركة "المعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقـــائي" ودعم "اليونسكو"، وحضور باحثين من إسبانيا، وإيطاليـــا، وســـورية، وليبيـــا، وتـــونس والجزائر، والمغرب الأقصى، وموريتانيا، وقد كان موضوعها الرّئيسي هـــو: "**الـــتراث والتنمية الإقليمية، علم الآثار والوقائي**"[1].

[1] *UNESCO, Op.cit.*

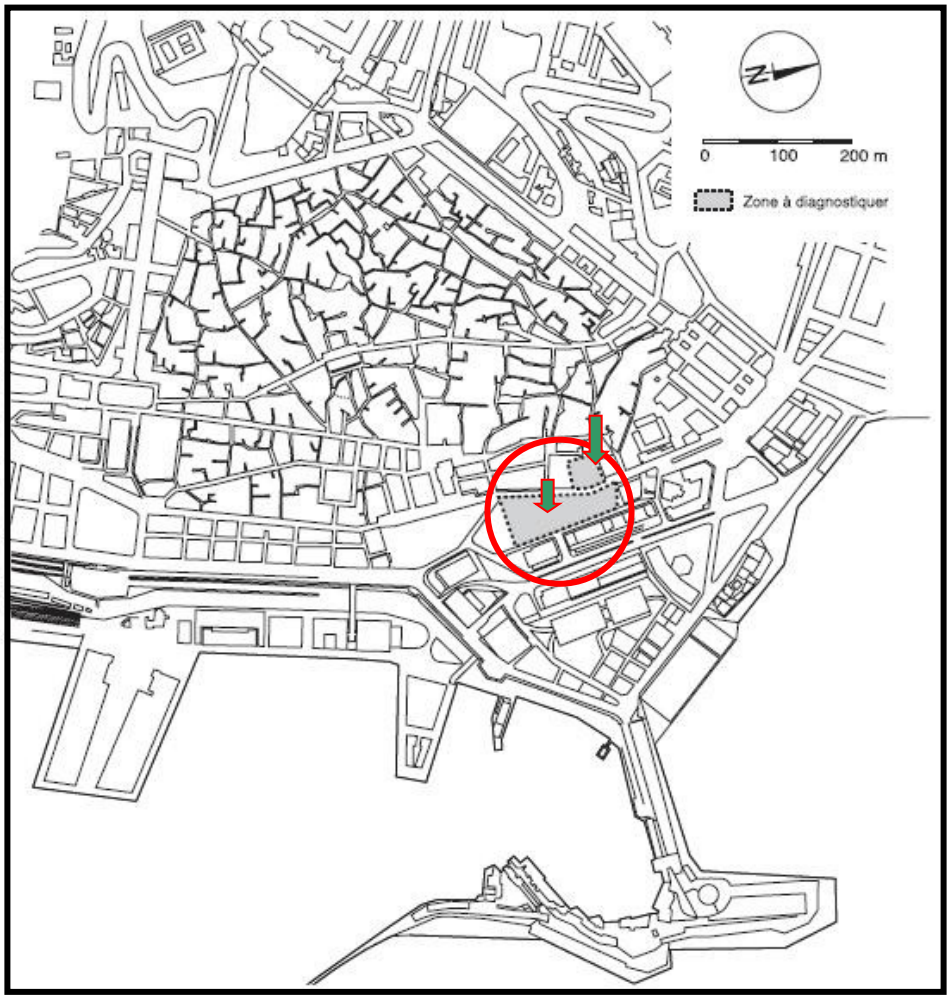

المخطط (05): موضع تشخيص جزيرة "لالاهم" بقصبة مدينة الجزائر،
نقلا عن: "فرنسوان سوك" (*FRANçOIS SOUQ*)

وبعدها بأقلّ من شهر، احتضنت جامعة أبي بكر بلقايد في مدينة تلمسان، شهر ديسمبر من تلك السّنة (2004)، لقاءً علميًا، ضمّ إطارات من "المعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي"، وأساتذة باحثين من جامعة "بول فاليري الثّالثة" (*UNIVERSITE PAUL VALERY III*) بمدينة مون بوله الفرنسية، وممثلين عن السّفارة الفرنسية بالجزائر، وممثلين عن الأسرة الجامعية بتلمسان (طلبة، وأساتذة، ومسؤولين إداريين)؛ تُوّج في نهاية المطاف بعقد "اتفاق – إطار"، ينصّ على التّعاون بين الجامعة المذكورة، و"المعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي" في مجال تكوين أساتذة وطلبة قسم علم الآثار خلال الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين سنتيْ (2007 – 2010)م[1].

[1] *Institut National des Recherches Archéologie Préventive (France) et Université Abou Bekr Bel kaid (Tlemcen)* , ***Accord- Cadre de Coopération en matière de formation et de recherche scientifique en Archéologie Préventive****, 2007.*

وفي سنة (2005) نُظّم بمدينة الرباط مؤتمرا فرنسيا، مغربيا حول علم الآثـــار الوقائي على شاكلة الورشة "الأورو–مغاربية"، المنعقدة بمدينة الجزائر من قبل، حيث تـــمّ عقده برعاية "اليونسكو"، ومشاركة كلّ من: "معهد التّـــراث المغربـــي"، ووزارة الثقافـــة الفرنسية، وجامعة "بول فاليري الثّالثة" بمدينة مون بوله الفرنسية.

وأخيرا مؤتمر نواكشوط الذي جسد التقارب الثّنائي بين فرنسا وموريتانيا في مجال علم الآثار الوقائي من خلال تنظيم ندوة دولية حول آفاق علم الآثار الوقائي بإقليم إفريقيا الغربية، التي كانت من تنظيم "المعهد الموريتاني للبحوث العلمية" (*IMRS*)، أعلى هيئة علمية تسهر على حماية التّراث الأثري وترقيته بموريتانيا، و"المعهد الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي"، وذلك تحت الرعاية السّامية لليونسكو (مكتب الرباط)، ومســـــاهمة وزارة الخارجية الفرنسية، مثل ما وقع مع ورشة مدينة الجزائر، ومؤتمر الرّباط من قبل تماما.

تلك الندوة التي جمعت باحثين، وجامعيين، ومسئولين عن التراث الأثري حضروا من أكثر من عشرين دولة إفريقية، وأوروبية أيام 1، 2، 3 فيفري 2007[1].

---

[1] *Bouba Ould Mohamed Naffé et autres**, **l'archéologie préventive en Afrique (Enjeux et Perspectives)**, Actes du colloque de Nouakchott 1er - 3 février 2007; éditions SEPIA 2008. pp 15, 18.*

المخطط (06): تفاصيل تشخيص جزيرة "الأهم" في إطار إعادة تهيئة حيّ البحرية من قصبة الجزائر السّفلى، نقلا عن: "إلياس عريفي، وهيرفي بوتي تو (*HERVE PETITOT*)"

4). قنوات التّواصل بين الطرفين:

أ). الدّعاية والتّحسيس: شكلت الورشة "الأورو–مغاربية" نشاطا دعائيا كبيرا للتّجربة الفرنسية في مجال علم الآثار الوقائي لدى الدّول المغاربية من جهة، وفي أوساط المعارضة الدّاخلية لعلم الآثار الوقائي بفرنسا من جهة ثانية، لاسيما وأنّها كانت مدعومة بمنظمة "اليونسكو" الأممية، وبعض الدّول الأوروبية الأخرى كإيطاليا، وإسبانيا، وهو ما يُعتبر من جانب آخر انتصارا ساحقا على المعارضين المحلّيين بتخطي هذه التّجربة عتبة القطر الفرنسي، وولوجها الأُفق الدّولي من الباب الواسع، كما يمكن أن يُستشف بوضوح من مباركة منظمة "اليونسكو" لهذا المسعى الذي ما يزال قيد التّجريب.

ذلك العمل الدّعائي الكبير، الذي سرعان ما مهّد الطّريق بدوره للقاءات أخرى ثنائية، ضمّت على إنفراد الطّرف الفرنسي بالأطراف المغاربية النّاطقة باللّغة الفرنسية من دون تونس (الجزائر، والمغرب الأقصى، وموريتانيا)، التّي توارت عن الأنظار منذ اختتام أشغال الورشة "الأورو–مغاربية" المذكورة، وذلك وفق الرّزنامة الزّمنية المذكورة في العنصر السّابق؛ بل الأكثر من ذلك هو تمديد عملية الدّعاية التّحسيسية إلى إقليم إفريقيا الغربية، كما هو متجلّ بوضوح في مؤتمر نواكشوط، وما صدر عنه من توصيات تصبّ في هذا النّسق العام[1].

وبذلك يكون هذا العمل الدّعائي قد حقّق الأهداف المرجوة منه وزيادة، فهو من جهة قد أخرج علم الآثار الوقائي في فرنسا من قمع زجاجة بفضل تكميم الأفواه المعارضة له هناك، ومن جهة ثانية عرض التّجربة الفرنسية على المغاربة في أفضل حلّة لها، ومن جهة ثالثة غزوّ إقليم جغرافي جديد لم يكن في الحُسبان، ألا وهو إقليم إفريقيا الغربية، ومن جهة رابعة المساهمة في إنجاح فعاليات مؤتمر باريس (2005) لاحقا.

بـ). رسكلة الإطارات المغاربية بفرنسا: تكفّل "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" في هذا الإطار بعملية تكوين مجموعة من الإطارات المغاربية في مجال علم الآثار الوقائي، وصقل تجاربهم الخاصة بتربصات مكثّفة قصيرة المدى، كانت بدايتها مع

---

[1] *Bouba Ould Mohamed Naffé et autres, Op.cit.*

دورة تكوينية على شرف مجموعة من الباحثين الموريتانيين في المواقع الفرنسية عـــام (2005)[1].

تلتها دورات تكوينية أخرى بفرنسا دائما للتّكوين النظري، والتطبيقي على شـــرف الإطارات الجزائرية، الذين توافدوا على فرنسا في عدّة بعثات متقطعة عام (2007)، كان من جملتهم إطارات وتقنيين من "الوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع والمعالم التاريخية" سابقا، وإطارات من وزارة الثقافة[2]؛ وأساتذة جامعيين من قسم علم الآثار بجامعة أبي بكر بلقايد في تلمسان (اللّوحتان: 01 – 02) خلال الفترة الممتدّة ما بين 27 مارس و 25 أفريل (2007)[3]؛ فيما لم يُسجّل استفادة الإطارات التونسية ونظيرتها المغربية من هذا الامتيـــاز لأسباب تبقى مجهولة لدينا.

ج). العمليات الميدانية بين فرنسا والمغاربة:

1. التّجارب الميدانية بين الجزائر وفرنسا: ثمّة ثلاث تشخيصـــات ميدانيـــة أجراها إطارات "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" الفرنسي في الجزائر بمعيـــة باحثين من وزارة الثّقافة الجزائرية، كانت فاتحة عهدها خريـــف عـــام (2003) بمدينـــة شرشال الأثرية، وخاتمتها ساحة الشّهداء بقصبة الجزائر العتيقـــة عـــام (2009)، وهـــي بحسب تسلسلها الزّمني من الأقدم إلى الأحدث كالآتي:

---

[1] www.inrap.fr ***Rapport d'activités 2005***, *pp 48 – 49; «Discours de J.P. DEMOULE, président de l'institut national de recherches archéologiques préventives», In:* ***Actes du colloque de Nouakchott****, Op.cit, pp 26 – 27.*

[2] ***Bilan 2002 – 2007.*** www.inrap.fr

[3] ***Rapport Final Sur Un Stage de Formation en Archéologie Préventive A l'INRAP****, Montpellier, France, présenté par : Belhadj MAAROUF (MC) et Rezki CHERGUI (CC), Année Universitaire 2006 / 2007.*

*** تشخيص موقع "مركدال"[*] بشرشال:** برزت فكـــرة العمـــل المشـــترك (الفرنسي – الجزائري) بموقع مركدال في مدينة شرشال (المخطط: 03) سنة 2003، كما سلفت الإشارة من قبل، وذلك في إطار نشاطات تظاهرة سنة الجزائر في فرنسا على وجه الدّقة والتّحديد.

وفي خريف سنة (2003) تمت انطلاقة عملية التشخيص بالقسم الغربي من مدينـــــة شرشال في رقعة صغيرة من الأرض تمتدّ على مساحة مقدارها ألف ومائتي (1200) متر مربع (اللّوحات: 03 – 06)، كانت مرشحة لاستيعاب مشروع تهيئة بوسعه التّسبب في تلف وتخريب البقايا الأثرية المطمورة هناك على الرّاجح (المخطط: 04).

ومن ثم جاءت هذه العملية (اللّوحة: 07) كتّدخل مسبق لوقاية آثـــار الموقـــع قبـــل انطلاقة المشروع التّنموي على سطحه من جهة، وكذا تطبيق تقنيات العمل الجديـــدة فـــي مجال علم الآثار الوقائي بالجزائر لأوّل مرّة من جهة ثانية، ومـــن جهـــة ثالثـــة تطـــبيق التّجربة الفرنسية لأوّل مرّة خارج الحدود السّياسية للقطر الفرنسي[1].

---

[*] يقع موقع "مركدال" الذي يُنسب إلى تسمية "فيلة" مجاورة له بوسط مدينة شرشال، وتحديدا في القسم الجنوبي الغربي من المدينة (المخطط: 03 أعلاه)، وشرشال كما هي معروفة لدى المختصين مدينـــــة من أعرق مدن الفترة القديمة بالجزائر، فضلا عن تقييدها في قائمة التّراث العالمي، حيث كـــانت فـــي بادئ الأمر محطة تجارية فينيقية، فمدينة بونية تُسمّى "إيول" (*IOL*)، قبل أن تتحوّل إلى مدينة تابعـــة لمملكة قبائل "الماسيل" (*MASSYLES*) المحلّيين، ثم عاصمة للمملكة الموريتانية على عهد الملك "يوبا الثاني"، الذي أطلق عليها اسم "القيصرية " (*CAESAREA*)، ثمّ عاصمة لإقليم موريتانيا القيصرية في ظلّ الاحتلال الرّوماني للمنطقة؛ كما احتلها الوندال من بعدهم، وكذلك البيزنطيين؛ ومع مستهل القرون الوسطى فقدت مدينة شرشال أهميتها السّياسية والإدارية القديمة، وأصبحت مجرّد مرفأ تجاري صغير إلى غاية سنوات الستينيات من القرن العشرين المنصرم، حيث عرفت منذ ذلك الحين انتعاشة عمرانية جديدة على حساب بقايا المدينة الأثرية القديمة، وهو ما ساهم بشكل واضح في تـــدهور حالـــة حفـــظ أطلالها الأثرية، وحاجتها الماسة إلى تدخلات وقائية وإنقاذية عاجلة، أكثر تفاصيل يُنظر علـــى وجـــه الخصوص: *LEVEAU (PH),* ***Caesarea de Mauritanie, une ville romaine et ses compagnes****, Collection de l'Ecole de Rome, Rome, 1984.*

[1] *SOUQ (F), "l'opération de diagnostic archéologique du terrain Marcadal à Cherchell (Algérie)",* ***Atelier euro-maghrébin****, Op.cit, p 69.*

ومن حسن الطّالع، فقد جاءت نتائج التّحرّي الأولي مشجعة للغاية، حفّزت القائمين على العملية لبعث فريق متكامل من الباحثين الجزائريّين والفرنسيين إلى مدينة "نيم" (*NIMES*) الفرنسية في غضون شهر ديسمبر من تلك السّنة (2003) لفحص، ودراسة المكتشفات الأثرية، وإجراء عمليات التّحاليل المخبرية اللاّزمة عليها قبل تحرّير التقرير النّهائي، الذي ضم توثيق جميع مراحل العمل الميداني (اللّوحة: 07)، الممتدّ على فترة زمنية ناهزت خمسة عشر (15) يوما، وأكثر من شهرين فيما يخصّ الدراسة العلمية والفحوصات المخبرية للّقى الأثرية المكتشفة هناك[1].

* **تشخيص جزيرة "لالاّهم"**: أقدمت بلدية "وادي قُريش" في منتصف عقد تسعينيات القرن الماضي على تهيئة موضع لاحتضان مشروع مركز تجاري ضخم يتربّع على مساحة مقدارها (4775) متر مربع، تتعدّد طوابقه إلى خمس طوابق بالمنطقة المعروفة محلّيا بـ: "جزيرة لالاّهم"، و"ساحة الإيالة" (*PLACE DE REGENCE*) الواقعين بالقصبة السّفلى من مدينة الجزائر (المخطط: 05).

وبالنّظر إلى أنّ هذا المشروع قد وقعت تهيئته في منطقة أثرية مهمّة، تمّ تقييدها في قائمة التّراث الوطني ابتداءً من عام (1973)، ثمّ في قائمة التّراث العالمي بوصفها جزءً لا يتجزأ من قصبة الجزائر ككل عام (1992)، قبل أن تُصنّف في وقت لاحق، وتحديدا عام (2005) كقطاع محفوظ بموجب المستجدّات التّي أحدثها قانون (98 – 04) الذائع الصّيت[2] فقد لزم الأمر إجراء بعض الأسبار الأثرية الاحترازية قبل انطلاقة المشروع.

وهو ما تمّ فعلا خلال الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين سنتيْ (1996 – 1997)م من طرف "الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنّصب التّاريخية" بوصفها أعلى هيئة تقنية تشرف على تسيّير وحماية التّراث الأثري الوطني آنذاك، حيث نُفذت العملية (المخطط:

---

[1]- *ABBACI (A) & SOUQ (F),* ***Document final de synthèse; Archéologie préventive et patrimoine «Sauver Cherchell», Diagnostic du terrain Marcadal Cherchell (Algérie)****, ANAPSMH, Alger / INRAP, Nîmes, 2004.*

-SOUQ (F), "l'opération de diagnostic archéologique du terrain Marcadal à Cherchell (Algérie)", Op.cit, pp 69 - 79.

[2] "المرسوم التّنفيذي رقم 05 – 175، المؤرّخ في 30 ربيع الأوّل 1426هـ، الموافق لـ 09 مايو 2005، المتضمّن إنشاء القطاع المحفوظ لقصبة الجزائر وتعيّين حدوده"، منشور في: **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية**، العدد 34، السّنة 42، ص 4.

06 الدّائرة الصغرى) من طرف فريقين بقيادة كلّ من الباحث "كمال مدّاد"، وزميله "إلياس عريفي"[1].

وبمجرّد انطلاق أشغال التّنقيب الأثري، تبيّن لأعضاء الفريقين بأنّ الموضع منطوي على بقايا أثرية مطمورة كثيرة، لا تبعد عن سطحه سوى بـ (0.50 إلى 0.60) متر فقط من غير التّمكن من الإلمام بها كاملة باعتبار أن الموقع قد شهد تعاقب حضارات إنسانية كثيرة عليه.

ولمّا قدم وفد "المعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي" إلى الوكالة المذكورة عام (2003) بغرض إتمام الإجراءات الإدارية لتنفيذ تشخيص موقع "فلّة مركدال" بمدينة شرشال (اللّوحة: 04)، عُرضت عليه دعوة لزيارة موقع لالاّهم، وإبداء رأيه فيما جرى، حيث لاحظ من جهته بأنّ الأسبار الأثرية قد نُفذت بإمكانيات محدودة، وبطريقة يدوية لا ترقى إلى مستوى تطلعات الغاية المرجوة من تلك العملية، وبادر لاقترح في مقابل ذلك إضافة أسبار أثرية بآلات ميكانيكية على نطاق أوسع، وعمق أكبر بغرض قراءة توضع الطبقات الأثرية بالموقع قراءة صحيحة.

وبذلك جاء تشخيص "جزيرة لالاّهم" على الفضاءات المجاورة لأسبار الوكالة بالاعتماد على الجرّافة الميكانيكية في ثلاث مواضع متجاورة (المخطط: 06 الدّائرة الكبرى)، أوّلها قسم سكنات "لالاّهم" المتربعة على مساحة مقدارها (1200) متر مربع حيث تمّ فحص منه (85) متر مربع؛ وثانيها القسم الشّمالي من ساحة الإيالة، الممتدّة على مساحة (1375) متر مربع، أين تمّ فحص (100) متر مربع؛ وآخرها القسم الجنوبي من ذات السّاحة، المتربع على مساحة (2200) متر مربع، حيث تمّ فحص منه مساحة (150) متر مربع، أي بفحص مساحة (335) متر مربع من مجموع مساحة الموقع المقدرة بـ (4775) متر مربع[2]. وهو ما يمثّل نسبة (07.01) بالمئة من مجموع المساحة العامة. أي

---

[1] *ARIFI (L) & PETITOT (H), "Projet d'évaluation archéologique Ilot Lallahoum (Icosium)", **Atelier euromaghrébin**, 26-30 Novembre, Alger, 2004, p 87.*

[2] *- ARIFI (L) & PETITOT (H), Op.cit, pp 87 – 88.*

*- SOUQ (F), "Rapport d'expertise du projet d'évaluation archéologique : Ilot Lallahoum (Icosium)", **Atelier euro-maghrébin**, Op.cit, pp 81 – 85.*

النّسبة المئوية المعتمدة قانونا في التشخيصات الأثرية بفرنسا، والتّي جعلها المشرّع الفرنسي متأرجحة ما بين (05) و(10) في المئة من جملة المساحة العامة للمشروع.

* **تشخيص ساحة الشهداء:** أُجريَ هذا التّشخيص الأثري في موضع محطّة انطلاق "ميترو الجزائر" مستقبلا، وذلك من قِبل فريق عمل مكون من اثنا عشر (12) باحثا جزائريا، ينتسب إلى "المركز الوطني للبحث في علم الآثار" (*CNRA*) و"الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها"، و"مديرية الثقافة" لولاية الجزائر العاصمة، يؤطّرهم خمسة (05) إطارات من "المعهد الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي"، وذلك في إطار اتفاقية الشراكة التي تمّ إبرامها ما بين المعهد المذكور من جهة ووزارة الثقافة الجزائرية سنة (2009) من جهة ثانية، ورعاية منظمة "اليونسكو" باعتبار أنّ الموقع مسجّل في قائمة التّراث العالمي، فضلا عن المساعدة التّقنية التي قدمتها "شركة قطار الجزائر للأنفاق" (*EMA*) بالاتفاق مع وزارة النّقل الجزائرية.

وهو بذلك عمل يُعتبر بمثابة امتداد وتكملة للتّشخيص الذي تم إنجازه عام (2003) على مستوى "جزيرة لالاّهم" المجاور له من النّاحية الغربية، حيث تمّ في هذا الصّدد فتح مجسين مربعين (اللّوحة: 08) يبعدان عن بعضهما بعضا بنحو ستّين (60) مترا، أحدهما يقع في شمال منطقة المشروع (المحطة المستقبلية)، والآخر بجنوبها.

إذ تمّ في هذا الصّدد حفر مساحة إجمالية مقدارها أربعمائة (400) متر مربع بعمق مقداره سبعة أمتار (07) كاملة، أي إلى غاية بلوغ الطّبقة العذراء، الخالية من البقايا الأثرية المحتملة، حيث سمحت عمليات التشخيص في هذا الصّدد من الكشف عن بقايا أثرية في منتهى الأهمية التّاريخية لتاريخ مدينة الجزائر عبر العصور* (اللّوحات: 09 – 11)، تمّ نشرها عبر صفحات التّقرير النهائي للعملية، التي أنجزت خلال الفترة الممتدّة ما بين 18 نوفمبر و 19 ديسمبر 2009.[1]

---

* حول موجز تاريخ مدينة الجزائر عبر العصور، ينظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر: عبد القادر (نور الدّين)، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر منذ أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التّركي**، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965.

[1] - www.cnra.dz
- www.inrap.fr
-www.algeria.com/forums/histoiy-histoire/157773-6.htm

-كما يمكن الاطلاع على الشريط الوثائقي المصوّر لعملية التشخيص عبر الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.inrap.fr/via_podcast/p-8289-Un-diagnostic-a-alger.htm

2. التجربة الميدانية بين المغرب الأقصى وفرنسا: تجسد التقارب الفرنسي المغربي في مجال علم الآثار الوقائي على أرض الواقع في عمل مشترك وحيد، تمثّل في اتفاق مُبرم بين "الجمعية الوطنية للطرقات" بالمغرب الأقصى (*SNAM*)*، و"المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي" الفرنسي من أجل القيام بأشغال المسح الأثري في المناطق المقترحة لعبور مشروع الطريق السيَار (فاس– تازا)؛ وقد حقّق هذا العمل المشترك جملة من النتائج المرضية، حيث سمح بتحرّي، وتحديد مواقع أثرية لم تكن معروفة من قبل، هي بأمس الحاجة للمزيد من الاعتناء بها، والمحافظة عليها وتخصيصها بالقدر المستحق من الدّراسة والتّثمين[1].

خلاصة الفصل:

وصفوة القول، يمكن التّذكير بأربع نقاط أساسية وردت بشكل مباشر، أو انتهت إليها نتائج هذا الفصل بشكل غير مباشر: أوّلها أنّ اهتمام العالم بالتّجربة الفرنسية في مجال "علم الآثار الوقائي"، مرده في المقام الأوّل إلى فشل المشروع الأوروبي لعلم الآثار الوقائي الذي سبقه من قبل؛ وثانيها حسن استغلال فرنسا لمنظمة "اليونسكو"، وجامعة "بول فاليري" بمدينة "مون بوله" الفرنسية في الدّعاية لتجربتها الرّائدة، كما يُستشف بوضوح من مرافقتهما للمعهد القومي لأبحاث علم الآثار الوقائي في جلّ نشاطاته بداخل الوطن وخارجه؛ وثالثتها أنّ أوّل مسعى خارجي لفرنسا في هذا الإطار كان بالمنطقة المغاربية عامة، والجزائر منها خاصّة، وقد كان لهذه الطّلعة نتائج جدّ إيجابية لسمعة التّجربة الفرنسية لاحقا في فرنسا ذاتها من خلال تكميم أفواه المعارضين لتلك التّجربة، وبخارجها أيضا كما يمكن أن يُستنتج من مساهمة هذا التقارب في إنجاح فعاليات مؤتمر باريس عام (2005)؛ وآخرها بقاء قنوات التّواصل بين الضّفتين حبيسة النّشاطات السّطحية الاستعراضية، المنحصرة خصوصا في رسكلة بعض الباحثين المغاربة بفرنسا، وكذا إجراء بعض التّشخيصات بالجزائر، وعمليات المسح الأثري بالمغرب الأقصى لا غير.

---

* * *SNAM: Société des autoroutes du Maroc.*

[1] *MAHFOUD FERROUKHI* ***"Nous adhérons au principe casseur payeur",*** *sur site Internet: www.djazairess.com/fr/elwatan/112178*

الفصـــــل الثالث:

حصيلة التقارب المغاربي الفرنسي وآفاق إرســـاء دعائم علم الآثار الوقائي ببلدان المنطقة

تمهيد:

لعلّ أبرز ما يُشار إليه في مستهلّ هذا الفصل، هو توقف علاقة فرنسا بالدّول المغاربية في مجال "علم الآثار الوقائي" عند عتبة "التّقارب الأوّلي الاستطلاعي"، أو بعبارة أوضح عند مستوى علاقة الزّبون بالتّاجر في سوق مفتوحة في الهواء الطّلق حيث يقف الأوّل أمام الثّاني مَليا، يتفرّج على بضاعته المعروضة، ثمّ ينصرف من غير مساومته، أو مجاملته.

ولذلك تبدو حصيلة "التّقارب الفرنسي – المغاربي" في هذا الشّأن من الوهلة الأولى حصيلة رمزية بكلّ المقاييس، وأنّ أثر التّجربة الفرنسية في هذا المقام، أثر بسيط في واقع الأمر لا يتعدّى مستوى "الاحتكاك بالآخر، وجسّ نبضه"، كما يمكن أن يُستنبط من عدم تفاعل الدّول المغاربية مع تلك التّجربة بالقدر الذي كانت تُراهن عليه فرنسا قبل انطلاقة العملية بين الطّرفين على ما يبدو.

ولعلّ خير دليل على ذلك، هو ما يمكن أن يُستشفّ بوضوح بعد قليل من خلال عرض التّوصيات المتفق عليها بين الطّرفين في مستهلّ العلاقة عام (2004)، وتقيّيم مدى حرص الطّرفين على تنفيذ بنودها ميدانيا إبّان الفترة المحصورة ما بين (2004)، تاريخ عقد أوّل لقاء بين الطّرفين، كما جسّدته جلسات الورشة "الأورو – مغاربية" حول علم الآثار الوقائي بالجزائر العاصمة، المذكورة في الفصل السّابق من البحث، ومستهلّ عام (2011)، تاريخ الفراغ من إنجاز هذا البحث.

1). توصيات "الورشة الأورو–مغاربية" حول إرساء دعائم علم الآثار الوقائي بالمنطقة:

بعدما انتهت مراسيم الافتتاح الرّسمي للورشة، جنحت الوفود المشاركة إلى العمل التّقني، والأكاديمي، المُمُصاغ في شكل مداخلات عامّة، تّم من خلالها استعراض في بادئ الأمر واقع تسيير التّراث الأثري لدى البلدان المغاربية الأربعة المشاركة في أشغال

الورشة بهذا التّرتيب: السّياسة الجزائرية المنتهجة في هـذا المضـمار، فنظيرتهـا فـي المغرب الأقصى، ثمّ السّياسة الموريتانية، وفي المقام الأخير السّياسة التّونسية[1].

تلاه عرض مماثل آخر حول التّعريف بحقيقة "علم الآثار الوقائي" وفـق التّصـوّر الفرنسي، وذلك ضمن خمس مداخلات متتالية، كانت فاتحتها مداخلة "مهندس" علم الآثـار الوقائي بفرنسا، والرّئيس الأوّل "للمعهد الوطني لأبحاث علـم الآثـار الوقـائي"، السّـيد "دومول، جين، بول" (*DEMOULE, J.P*)[2]؛ قبل أن يُذيّل هذا العرض الثّاني بثلاث تقارير مشتركة بين باحثين جزائريين، وفرنسيين حول نتائج العمليتين الاستعراضـيتين، اللّـتين قاموا بهما سوّيا على مستوى موقع "مركدال" بالضّاحية الجنوبيـة الغربيـة مـن مدينـة شرشال، وجزيرة "لالاّهم" بأسفل قصبة مدينة الجزائر، كما هو مفصّل في موضعه مـن الفصل السّابق[3].

لتخلُص العروض والمناقشات في نهاية المطاف إلى فكرة أساسية مفادها أنّ: "**علـم الآثار الوقائي" هو الحلّ الأمثل في مجال التّوفيق بين متطلّبات التّنمية المعاصـرة مـن جهة، ومستلزمات حماية التّراث الأثري المطمور في أعماق الأراضي التّي لـم يصـلها التّنقيب الأثري بعد من جهة ثانية**[4].

تلك النّتيجة التّي انبثق على إثرها ثلاث ورشٍ لصياغة التّوصيات الختامية، حيـث خُصّصت الأولى منها لموضوع: "تنظّيم، وتقنّين، وتموّيل علم الآثـار الوقـائي[5]؛ فيمـا خُصصت جلسة الورشة الثّانية لصياغة توصيات موضوع: "وسائل وآليات تسيّير التّراث الأثري، وإستراتيجيات التّدخل"[6]؛ أمّا الورشة الثّالثة والأخيرة، فقد أُسـندت لهـا مهمّـة صياغة توصيات موضوع: "التّعاون، والتّكوين البشري، وتبادل الخبرات بين المعنيين"[7].

أ). توصيات الورشة الأولى:

*** في مجال التشريع:**

---

[1] *UNESCO, **Atelier euro-maghrébin "patrimoine et aménagement du territoire- l'archéologie préventive"**, 26 – 30 Novembre 2004, Alger, pp 15– 29.*
[2] *UNISCO, Op.cit, pp 31 – 67.*
[3] *Ibid, pp 69 – 92.*
[4] *Ibid, p 93.*
[5] *Ibid, pp 93 – 94.*
[6] *Ibid, pp 95 – 96.*
[7] *Ibid, Op.cit, p 97.*

– صياغة واعتماد "ميثاق مغاربي" مشترك، يضبط الأُطر العامة في مجال تسيّير مقوّمات التّراث الأثري بتلك البلدان.

– وضع ميكانيزمات على الصّعيد الوطني لكلّ قطر من الأقطار المغاربية، تُلزم كلّ الأطراف بضرورة الرّجوع إلى المصالح الأثرية، والأخذ باستشارتها، مأخذ الجدّ عند إعداد، أو إنجاز مشاريع التّهيئة، مثل ما هو الحال عليه في الجوانب المتعلقة بالبيئة.

*** في مجال الهيكلة (البناء المؤسساتي):**

– استحداث آليات لتبادل الخبرات، والممارسات الميدانية بين البلدان المغاربية وشركائها.

– توفير الوسائل الكفيلة بجرد التّراث الأثري، ووضعه تحت تصرّف الباحثين، والهيئات المكلّفة بتهيئة المحيط.

– الحرص على تكيّيف مهام المصالح السّاهرة على حماية التراث الأثري مع حجم الإمكانيات والوسائل المخصصة لها.

*** في مجال التّمويل:**

– تأمين السّلطات العمومية مصادر لتموّيل عمليات البحث الأثري.

– اتخاذ التدابير المناسبة لضمان مساهمة الهيئات العمومية والخاصةّ، المشرفة على أشغال التّهيئة لتحمّل تكاليف التّنقيب الأثري هناك على عاتقها.

– تحيّن مختلف إمكانات التّمويل المتاحة بداخل الوطن وخارجه، كالمساعدات، والهبات وعقود الشّراكة، ونحوها[*].

بـ). توصية الورشة الثّانية:

بعدما شدّد المجتمعون في هذه الورشة على أهمية "**الخريطة الأثرية**" في مجالات عدّة، كمجال البحث العلمي، ومجال تسيّير التّراث الأثري، وميدان التّنسيق بين أشغال التّهيئة ووقاية التّراث الأثري المطمور (مجال اهتمام علم الآثار الوقائي)؛ انصرف المجتمعون إلى تركيز مضامين توصياتهم على الاعتناء بالخريطة الأثرية من حيث التّصميم، ودقّة رموزها، وتحديثها المستمرّ، حيث أوصوا في هذا الصّدد على وجه الخصوص بما يلي:

---

[*] وفي الأخير تمنّى أعضاء هذه الورشة مواصلة هذا النّوع من التّشاور المثمر، والعمل على تكثيف اللّقاءات، والاجتماعات مستقبلا في سبيل إرساء دعائم شبكة خبراء مشتركة بين البلدان المغاربية، وشركائهم، ينظر: *UNISCO, Op.cit, p 94*.

– "الخريطة الأثرية" أداة تسيّير للتّراث، وبهذه الصّفة، وجب على كلّ دولة مغاربية إعداد خريطتها الأثرية الخاصة، والمواظبة على تحديثها باستمرار على ضوء ما استجد به التّنقيب الأثري في هذا المضمار.

– "الخريطة الأثرية" ليست بملكة معرفية منوطة بشخص باحث، وكلّ تنقيب يندرج في إطار الجرد الأثري، وجب تقديم نسخة من تقريره للمصالح المعنية بإدارة التّراث وتثمينه.

– دعم، أو وضع آليات قانونية وتقنية جديدة على جناح السّرعة في سبيل مباشرة عملية إجراء تشخيصات أثرية ناجعة بالأماكن المتوفرة على ملفات قيد الدّراسة في مجال تهيئة سطح أراضيها.

– **ثمّة تخصّص مهني جديد للأثري، مُستقى من اكتساب تقنيات "علم الآثار الوقائي"**، وجب تنميته في البلدان المغاربية[1].

ج). توصيات الورشة الثّالثة:

كُرّست توصيات الورشة الثّالثة والأخيرة، التّي حضرها عشرون (20) عضوّا من مختلف الجهات المشاركة في النّدوة للحرص على التّعاون المشترك، وتبادل الخبرات، حيث أوصت على وجه الخصوص بما يلي:

– يتطلّب علم الآثار الوقائي تعبئة مهارات، وتقنيات خاصّة، وعليه توصي الورشة بضرورة تبادل الخبرات الوطنية المكتسبة في إطار تعاون مشترك.

– وعلى ضوء هذا الأُفق، يُطلب من الدول المعنية، وبدعم من "اليونسكو"، وكذا مشاركة هيئاتها الوطنية الوصية على قطاع التّراث، توفير آليات التّكوين البشري المستمرّ للفاعلين الوطنيين المكلفين بإجراء عمليات علم الآثار الوقائي، كالتّربصات، والمدارس، والدّورات التّكوينية، والجامعات الصّيفية، ونحوها؛ وفي سياق آخر، تحبذ الورشة أن تكون هذه الدّورات متنقلة، وألا تقتصر على التّكوين النّظري فحسب، بل وجب إرفاق كلّ تكوّين من هذا النّوع بعملية ميدانية تجريبية.

– تنبّه الورشة الهيئات الوصية، المسؤولة على التّكوين بوضع في حسبانها، أن التّكوين في مجال "علم الآثار الوقائي" خلال دورات التّكوين، هو تكوين متعدّد التّخصصات العلمية، ومتنوّع المهارات المهنية، ترقى إلى مستوى شهادة "اللّيسانس"، و"الماستر". وفي

---

[1] *UNISCO, Op.cit, p 96.*

هذا المقام، فإنّ جامعة "بول فاليري الثّالثة" تُعرب عن استعدادها الكامل لاستقبال طلبة من البلدان الشّريكة لتكوينهم في "ماستر وظيفي"، تمّ استحداثه عام (2004)م في إطار المشروع الموسوم بـ: "الآثار المتوسطية؛ علم الآثار الوقائي" (*ARCHEOLOGIE MEDITERRANEENNE; ARCHEOLOGIE PREVENTIVE*).

– اقتراح الورشة على "اليونسكو" أخذ المبادرة بالاعتماد على إرادة الدّول المشاركة في سبيل توطيد أواصر التّعاون من خلال توفير التّكنولوجية المتطوّرة، وتقاسم المعلومات والمادة التّوثيقة وغيرها.

– تقترح الورشة على "اليونسكو"، استحداث كرسي مغاربي في مجال علم الآثار، يُكرّس لعلم الآثار الوقائي[1].

2). مدى التزام الأطراف المعنية بترجمة التوصيات على أرض الواقع:

انطلاقا ممّا ورد في التّوصيات المذكورة أعلاه، وما تبعها من خطوات عملية في هذا الشّأن يُلاحظ من الوهلة الأولى، عمق المفارقة القائمة بين الطّموحات النّظرية وإجراءات تنفيذها الميدانية، فإلى غاية مستهلّ السّنة الجارية (2011)م، لم يتحقّق غير الجزء اليسير من تلك التّوصيات لدرجة يأس فرنسا من المبادرة، ومحاولة العمل على تجاوزها بندوة "نواكشوط" عام (2005)م، الموجهة لبلدان إفريقيا الغربية، بدل البلدان المغاربية[2].

ومهما كان من أمر، فإنّ الدّول المغاربية لم تُقْدِم بعد على أيّة خطوة في مجال مراجعة قوانينها، وإعادة هيكلة المؤسسات السّاهرة على ترقية تراثها الأثري في سبيل تأهيلها لاحتضان الوافد الجديد "علم الآثار الوقائي" على نحو لائق، مثل ما ركّزت عليه معظم توصيات الورشة "الأورو – مغاربية" من قبل.

وهو الأمر الذي يمكن جرّه من غير تحفّظ على التّقارب المغاربي – المغاربي الذي لم تغفله تلك التّوصيات؛ وكذا نداء "جامعة بول فاليري الثّالثة"، الموجه للبلدان

---

[1] *UNISCO, Op.cit, p 97.*

[2] *Bouba Ould Mohamed Naffé et autres**, l'archéologie préventive en Afrique (Enjeux et Perspectives)**, Actes du colloque de Nouakchott 1er - 3 février 2007; éditions SEPIA 2008.*

المغاربية، والذي أعربت من خلاله استعدادها غير المشروط لاستقبال طلبة، وباحثين جزائريين بغرض تكوينهم في "ماستر" وظيفي خاص، تمّ استحداثه عام (2004)م، كما سلفت الإشارة من قبل.

وكلّ ما تحقّق في هذا الشّأن، هو تلقي بعض الإطارات الجزائرية، والموريتانية تربصا مكثّفا حول "علم الآثار الوقائي" بفرنسا سنتيْ (2005)، و(2007)؛ ودعوة "المعهد الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي" من طرف وزارة الثّقافة الجزائرية لإجراء تشخيص محطة "الميترو" بساحة الشّهداء عام (2009)؛ إضافة إلى عقد اتفاقية تعاون بين "المعهد الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي"، ومنظمة "اليونسكو" في موازاة ذلك عام (2010)م.

3). الأسباب والعوامل المساعدة على ركود المشروع عند محاولاته الأوّلية:

قد يرى البعض أنه من السّابق لأوانه تقييم أثر التجربة الفرنسية في مجال علم الآثار الوقائي على سياسات الدّول المغاربية المنتهجة في ميدان حماية التّراث الأثري وتثمينه، والحكم عليها من الآن بالنجاح، أو الفشل باعتبار أنّ التجربة في مرحلتها الجنينية، غير أنّه بالوسع أيضا، الكشف عن حالة الجنين في مرحلته المبكرة، والتأكّد من وضعه، ونموّه إن كانا طبيعيين، أو غير طبيعيين، ومن ثم إمكانية التّنبؤ باستمراره إلى موعد ولادته، أو إجهاضه في أية لحظة قبل الولادة الطّبيعية.

وهو الأمر ذاته الذي يمكن جرّه فيما يبدو على عملية تقيّيم مسار التّقارب الفرنسي المغاربي في هذا المقام، حيث تُنبئ النتائج الضّحلة المحققة حتّى الآن، وبرودة حركية التّفاعل بين الطّرفين، دخول المبادرة في مرحلة فتور طويلة، ليس بالوسع، التّنبؤ بموعد انتهائها في الوقت الرّاهن، ولعلّ مردّ ذلك يعود في المقام الأوّل والأخير إلى جملة الأسباب، والعوامل المساعدة الآتية:

أ). اختلاف رُؤى وغايات الطّرفين من هذا التّقارب: وجب التذكير في هذا المقام بالظّروف التّاريخية التّي دفعت بفرنسا لتصدير تجربتها المتميّزة خارج حدودها السّياسية، حيث كان أوّل متلقٍ لها في هذا الصّدد المنطقة المغاربية بحر عام (2003)م، المصادف من جهة اختتام النّقاش الحادّ الذي جرت وقائعه خلال جلسات النّدوة القومية التّي دعت

إليها وزارة الشّؤون الثّقافية الفرنسية نهاية عام (2002)، كما سلفت الإشارة من قبل في الفصل السّابق، ومن جهة ثانية ما انجرّ على تلك النّدوة من تعديلات عميقة على قانون 2001 – 44، بموجب قانون 2003 – 707[1]، ناهيك عن المعارضة الأوروبية الشّديدة للمبادرة الفرنسية آنذاك، كما هي مجسّدة في أرشيف مواقع إلكترونية كثيرة.

ومن ثم كان سعي فرنسا من خلال هذه المبادرة على الرّاجح، هو تجاوز الأزمة الدّاخلية عن طريق سياسة الهروب إلى الأمام، ووضع معارضي ما يُعرف بعلم الآثار الوقائي في فرنسا، وأوروبا آنذاك أمام مبدأ الإقرار بالأمر الواقع في حالة نجاح هذا التّقارب، الذي يبدو أنّها كانت تعوّل عليه كثيرا لإخراج ما عُرف لديها بعلم الآثار الوقائي من قمع الزّجاجة.

هذا فيما يخصّ الموقف الفرنسي من ذلك التّقارب الذي لم يتوان من إقحام "اليونسكو" فيه بغرض خلط الأوراق، والتّمويه على المعارضين لعلم الآثار الوقائي والمتلقين له على قدم المساواة، أمّا الدّول المغاربية وعلى رأسها الجزائر، فقد بدت غايتها جدّ بسيطة كما سلفت الإشارة في مستهلّ هذا الفصل، والتّي مفادها التّطلّع إلى معرفة شيء جديد قادم من الشّمال، ليس إلاّ.

وفات فرنسا في هذا المقام، فارق مستوى الاهتمام بالتّراث الأثري بشكل خاص، والتّراث الثّقافي والطّبيعي بشكل عام لدى الحكومة الفرنسية، ونظيراتها بالمنطقة المغاربية، بل وحتّى مستوى وعي المجتمع الفرنسي بأهمية تراثه، مقارنة بمستوى وعي نظرائه ببلاد المغرب؛ ومع ذلك يمكن القول بأنّ كلّ طرف من الطرفين المذكورين قد حقّق ما كان يصبو إليه بفضل هذه العملية، حيث اقتحمت التّجربة الفرنسية منطقة كانت محرّمة عليها، ألا وهي القارّة الأوروبية من خلال مؤتمر "فيلنيوس" اللّتوانية عام (2004) ومن ورائها العالم بأسره، كما هو مجسد في مؤتمر باريس عام (2005)، قبل أن تتوج المسيرة باتفاقية في غاية الأهمية بالنّسبة لانتصار التّجربة الفرنسية الفتية ونجاحها الباهر مع "اليونسكو عام (2010)م؛ فيما استفادت البلدان المغاربية من بعض العمليات الميدانية وتكوين بعض إطاراتها في هذا المجال.

---

[1] يُنظر نصّ القانونين في الملحق الثاني من ملاحق هذا البحث.

بـــ). هشاشة مؤسسات التّراث المغاربي وضعف مردوديتها: انطلاقا من العرض الشّامل الذي قدّمه المؤتمرون المغاربة في أشغال الورشة "الأورو مغاربية" عـــام (2004) حول البنية الهيكلية، والإطار التشريعي، ومصادر تمويل إجراءات حماية وتثمين التّـــراث الأثري بتلك البلدان[1]، يتّضح كما أشارت إليه توصيات تلك الورشة بصريح العبارة إلـــى نقائص كثيرة.

فعلى الصّعيد التّشريعي، يُلاحظ الغياب التّام لمفاهيم "علم الآثـــار الوقـــائي" فـــي النّصوص التّشريعية المسيرة للتّراث الأثري ببلدان المنطقة؛ وعلى الصّعيد المؤسســـــاتي يُلاحظ إسناد مهام أثقل من مستوى تحمّل المؤسسات المسندة إليها على مختلف الأصـــعدة كتكثيف المهام المتباينة عليها، أو تخصّيصها بمهام دقيقة تتجاوز قدرات طاقمها البشـــري المحدود التّكوين، أو مطالبتها بإنجاز مشاريع تفوق اعتماداتها المالية؛ فضلا عن تـــداخل صلاحيات بعضها ببعض، وفصل نصوص تسيير وحماية التّـــراث الأثـــري عـــن بقيـــة القطاعات الحيوية المتعلّقة به، كتهيئة الإقليم، وإصـــلاح الـــبيئة علـــى ســـبيل الـــذكر لا التّخصيص والحصر[2].

وبعبارة واحدة، يمكن القول من غير المبالغة في شيء، أنّ الحكومات المغاربية قد حرصت في هذا المقام على التّأطير الإداري العام لهذا القطاع الحيوي من غيـــر إجهـــاد نفسها للنّظر في نجاعة ميكانيزمات ذلك النّظام التّقليدي، ومردوديته الرّديئة تجاه حمايـــة التّراث من جهة، وخدمة المجتمع المغاربي من جهة ثانية؛ أو التّفكير في مراجعته الدّورية وفق ما تقتضيه المتغيرات الدّاخلية، والإقليمية، بل وحتّى الدّولية مع الأسف الشديد.

ج). بقاء مسألة حماية التّراث في ذيل اهتمامات الحكومات المغاربية: لا شك أنّ ما أُثير في النّقطة الثّانية أعلاه، يؤكّد حقيقة واحدة هي في منتهى الأهمية، ألا وهي حقيقة بقاء مسألة حماية التّراث بشكل عام، والتّراث الأثري منه بشكل خاص، في ذيل اهتمامات الحكومات المغاربية، المُنشغلة في الوقت الرّاهن بقضايا اجتماعية، واقتصادية عويصـــــة كتوفير الماء الصّالح للشرب للمواطنين، ومحوّ الأمية التّي تعدّ من أعلى النّسب في العالم

---

[1] *UNISCO, Op.cit, pp 15 – 29.*

[2] يُنظر بشأن ذلك بنود توصيات الورشة الأولى، المذكورة أعلاه، ص ص 73 – 74.

وتحسين الظّروف الصّحية، وتوفير الشّغل، والسّكن لأكبر عدد ممكن من المواطنين وإرساء دعائم الحكم الدّيمقراطي الرّاشد، وما إلى ذلك.

ومن ثم ليس من الغرابة في شيء، إذا ما كانت حكومات هذه الدّول ترجّح أفضلية إنجاز المشروع التّنموي مهما كان نوعه على حساب البقايا الأثرية مهما بلغت أهمّيتها مجال اهتمام علم الآثار الوقائي، الذي جاء كحلّ وسط بين هذين الطرفين، ناهيك عن التّفكير في مراجعة، وإعادة هيكلة مؤسسات حماية التّراث الأثري وتثمينه على نحو جديد، يتمشى ومتطلبات العصر في هذا المقام بدليل بقاء توصيات "الورشة الأورو مغابية" رسالة ميتّة حتّى الآن على الرّغم من مرور ما يقرب سبع سنوات عليها.

د). غياب غيرة حماية التّراث الأثري لدى موظّفيه: إذا ما تمعّن المرء في تاريخ نشأة علم الآثار الوقائي بفرنسا، يجده وليد نضال عسير، ومبادرة خاصّة من المتخرجّين بشهادات جامعية في مجال علم الآثار، ومحبّي التّراث الأثري، حيث بدأت عمليتهم بالتّظاهر، والاحتجاج ضدّ الخراب، والتّلف الذي لحق بالبقايا الأثرية جرّاء تمرير المشاريع التّنموية على حسابها، ثمّ هيكلة أنفسهم في جمعية خاصّة بداية من عام (1973)م، عُرفت باسم "جمعية الحفريات الأثرية الوطنية" (*AFAN*)، ومباشرة حفريات إنقاذية كثير على سبيل التّطوع إلى غاية منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حيث أصبحت تلك الجمعية تحظى باهتمام أكبر من لدن السّلطة الفرنسية، وثقة أكبر، ممّا ساعدها على تحصّيل دعمٍ ماليٍ معتبر من الخزينة العمومية للدّولة الفرنسية، عرفانا بإنجازاتها العلمية المعتبرة في مجال ترقية البحث الأثري، وحماية التّراث القومي، قبل أن تنتزع "اتفاق إطار" مع الدّولة في مطلع عقد التّسعينيات من القرن العشرين، وتحدّيدا عام (1992)م[1]. سرعان ما عزّز من وجودها في السّاحة الفرنسية أكثر ممّا كانت عليه من قبل، حيث بقيت على تلك الحال إلى أن انصهرت في نهاية المطاف في بوتقة "علم الآثار الوقائي" وتتقمّص مظلّة جديدة، ألا وهي مظلّة: "المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي"، بداية من عام (2002)م[2].

---

[1] يُنظر بشأن ذلك، الوثيقة الخامسة والأخيرة من وثائق الملحق الأوّل بهذا البحث.

[2] - *DEMOULE (J.P), «La naissance de l'archéologie préventive», In:* ***Pour la science****, N° 361, Novembre, 2007.*

وهو الحسّ الذي لا يمكن أن يُلمس لدى نظرائهم في المغرب، ولا يمكن التنبؤ بوقوع هذا الأمر لديهم، لتناسيهم أنّ مسؤولية الحفاظ على التّراث وحمايته، مسؤولية المجتمع المدني بمختلف أطيافه (نقابات مهنية، جمعيات خاصّة، منظمات طلاّبية وغيرها)، وليس التّنصل من روح المسؤولية، والإلقاء بعبئها الثّقيل على طرف معين كالحكومات في حين تبقى بقية الأطراف الأخرى مكتوفة الأيدي تنتظر تقديم تلك الحكومات حلولا سحرية، لمعضلاتهم الخاصّة في مجال الشّغل ونحوه.

4). آفاق إرساء دعائم علم الآثار الوقائي في البلدان المغاربية:

قبل التّطرق لآفاق إرساء دعائم "علم الآثار الوقائي" في البلدان المغاربية، وجب توضيح ثلاثة أمور مهمة، أوّلها: أنّ علم الآثار الوقائي، ليس وليد التّجربة الفرنسية، كما هو مفصّل في موضعه من الفصل التّمهيدي من هذا البحث، وبالتّالي تبنّي هذه الإستراتيجية الجديدة في حماية التّراث الأثري المهدد في وجوده بخطر زحف المشاريع الإنمائية على حسابه، لا يعني التّبعية الفكرية والثّقافية للمحتلّ الغالب، كما قد يتصوّر البعض من خلال سرد مراحل التّقارب الفرنسي المغاربي في هذا المجال.

وثانيها أنّ التّجربة الفرنسية كانت نابعة من خصوصيات المجتمع الفرنسي وطبيعة تراثه الأثري الخاصّ، ومن ثمّ فإنّ تبنّي تلك التّجربة على الرّغم من نجاحها الباهر بالصّورة التّي هي عليها، لا تعني بأي حال من الأحوال، ضمان نجاح تطبيقها في البلدان المغاربية بالضّرورة.

لكن في مقابل ذلك يمكن تبنّي عناوين أركانها الأربعة العامّة: التّشريع، والهيكلة المؤسساتية، والتّمويل، والتّكوين البشري المحترف، وتحوّيرها على نحو يتمشى مع خصوصيات التّراث المغاربي من جهة، ومع طبيعة النّظم، والمؤسسات التّي تحكمه وتسيّره، وكذا كيفية تمويلها في الوقت الرّاهن من جهة ثانية.

وآخرها أنّ تباين نُظم الحكم في البلدان المغاربية، وتفاوت مداخليها الوطنية وتنوّع مصادر تحصيّلها، وكذا تفاوت مستوياتها الثّقافية والاجتماعية من بلد لآخر، تجعل من

MOUNIR ARBASH, REMY CRASSARD, HOLGER HITGEN, ET LAMYA - KHALIDI, "Vers une archéologie préventive au Yémen», In: ***Chronique yéménites****, Numéro 13, 2006, pp 1 – 12.*

الصّعوبة بمكان، تصوّر حلول أنموذجية قابلة للتّطبيق في مختلف الدّول المذكورة (تونس والجزائر، والمغرب الأقصى، وموريتانيا)، كما حاولت توصيات "الورشة الأورو مغاربية" تجاوز هذه المعضلة الميدانية بالدّعوة إلى توحيد السّياسات المغاربية في مجال تسيير التّراث الأثري وتثمينه بلا جدوى.

فالأمر إذا في غاية الصّعوبة، ويتطّلب ضرورة التّعامل مع كلّ دولة بتشريح دقيق وفي معزل عن غيرها، وفق مبدأ "دراسة حالة"، وهو ما لا يمكن أن تستوعبه مثل هذه الدّراسات الأوّلية، وعليه سوف يكون من الحكمة، والموضوعية عرض المحاور الكبرى لمجال تلك الدّراسات في هذا المقام، تمهيدا لدراسات جادّة وأعمق مستقبلا من طرف الدّارسة، أو غيرها من الباحثين المهتمين بعلم الآثار الوقائي في المنطقة المغاربية:

أ). مراجعة المنظومة القانونية المسيرة للتّراث الأثري بالبلدان المغاربية[*]: وذلك بالتّركيز على ثلاث نقاط أساسية، تتكامل فيما بينها: **أوّلها** التّنسيق بين قوانين التّراث الأثري، وقوانين القطاعات المرتبطة به من قريب، أو بعيد، كقطاع التّعمير، وتهيئة الإقليم، والإصلاح البيئي، وقانون العقوبات، وغيرها.

وثانيها إثراء النّصوص التّشريعية المتحكمة في تسيير التّراث الأثري بالدّول المغاربية اليوم بمواد جديدة تؤسّس لعلم الآثار الوقائي كإستراتيجية إنسانية جديدة لحماية جزء هشّ من مكوّنات التّراث الأثري العام، ألا وهي البقايا الأثرية المطمورة في المناطق غير المدروسة من قبل، والمهددة في وجودها كما سبق الذكر بخطر زحف المشاريع التّنموية على حسابها في صمت مطبق.

---

[*] النّصوص القانونية الرّئيسية المسيرة للتّراث الأثري في الوقت الرّاهن بالبلدان المغاربية هي:
- في موريتانيا: القانون 046-2005، المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتعلق بحماية التراث الثقافي الملموس.
- في المغرب الأقصى: الظهير الشريف رقم 1.80.341 الصادر في 17 صفر 1401 (25 دجنبر 1980) المتضمن الأمر بتنفيذ القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.
- في الجزائر: قانون 98 – 04، المؤرّخ في 20 صفر عام 1419، الموافق 15 يونيو سنة 1998 المتعلّق بحماية التّراث الثّقافي.
- في تونس: قانون عدد 35 لسنة 1994، مؤرّخ في 24 فيفري 1994 يتعلّق بإصدار مجلة حماية التّراث الأثري والتّاريخي والفنون التّقليدية.

وآخرها تعمّيم مسؤولية حماية التّراث الأثري على جميع قوى المجتمع المدني المحلّي بلا استثناء، كالأحزاب السّياسية، والنّقابات المهنية، وتكتلات المستثمرين والجمعيات الثّقافية، والتّنظيمات الطلاّبية، وغيرها، وليس الإلقاء بها إلى سلطة غارقة إلى النّخاع في انشغالات أكبر، كما هو مشار إليه في موضعه من قبل.

بـ). إعادة هيكلة مؤسسات التّراث الأثري وترشّيد أدائها الوظيفي: ثمّة مؤسسات عديدة تنشط اليوم في مجال حماية التّراث الأثري بالبلدان المغاربية، كالمعهد الموريتاني للبحث العلمي (*IMRS*)، أكبر هيئة موريتانية تعمل على تنظيم وانجاز البحوث الأثرية هناك إلى جانب مهام إدارية أخرى، كاستصدار تراخيص البحث الأثري لفرق البحث الأجنبية، ومقاسمة البعض منها أشغال التّنقيب، وتولّي نشر نتائجها العلمية ضمن دوريات سنوية في ظلّ طاقم بشري محدود للغاية، وغير مؤهل بالشّكل المطلوب[1].

والمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث (*INSAP*)ـ أكبر مؤسسة مغربية في هذا الإطار، حيث تمّ استحداثه بمقتضى المرسوم الوزاري رقم 2.83.705، الصادر في جمادى الأولى 1405 الموافق لـ 31 يناير 1985[2]. والذي يتولى بموجب أحكام المادة الثانية من المرسوم المذكور جميع العمليات الخاصّة بالتّنقيب الأثري، إضافة إلى عملية النشر وتكوين الإطارات في علوم الآثار، والتراث، وفي هذا الإطار يخوّل للمعهد على وجه الخصوص إبرام اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الجامعية الوطنية، والمؤسسات والمعاهد الدولية[3].

ونظيره "المعهد الوطني للتراث" بتونس الذي نشأ عام (1992)م، وحلّه محلّ "المعهد القومي للآثار والفنون" سابقا، والذي أُسندت إليه بدوره مهام إحصاء التراث الثقافي الأثري، والتاريخي والحضاري، والفني، وبدراسته، وصيانته، والتّعريف به، والمحافظة على المعالم التاريخية، والمجموعات الفنّية المنقولة، وترميمها وصيانتها، زيادة على مهام

---

[1] *KABER Namy Ould Mohamed, **"l'archéologie préventive en Mauritanie réalités et perspective"**, Actes du colloque de Nouakchott, 1 – 3 février, Nouakchott, 2007, pp 47 - 48.*

[2] ينظر الجريدة الرّسمية للملكة المغربية، عدد 3776، الصّادر بتاريخ 20 جمادى الأخيرة 1405 الموافق لـ 31 يناير 1985م.

[3] www.miniculture.gov.ma

البحث، والتنقيب، والمسح، ونشر الأبحاث العلمية، والتثقيفية والمساهمة في إحياء التراث وترويجه عبر مختلف وسائل الإعلام المتاحة[1].

وكذا "الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها (*OGEBC*) الذي حلّ محلّ "الوكالة الوطنية للآثار" كما سبقت الإشارة في الفصل السّابق، والذي أسندت له مهام تسيير الممتلكات الثقافية المحمية بموجب القانون رقم 98/04 باستثناء المقتنيات الوطنية الموجودة في المتاحف الوطنية[2].

إلاّ أنّ نجاعة هذه المؤسسات ضعيفة، ولا تكاد تذكر بالمرّة، حيث لا ترقى إلى مستوى تحديات الظّروف المحيطة بالتّراث الأثري المغاربي اليوم، وذلك لجملة من الاعتبارات الموضوعية، لعلّ من أبرزها على الإطلاق، هو تخصّيصها بمهام، تفوق طاقتها البشرية، والماديّة بكثير، وكذا تنوّيع مهامها في ظلّ طاقم بشري محدود، وغير مؤهّل في كثير من الميادين الفنّية، وهو ما يتطلّب ضرورة إعادة هيكلة هذه المؤسسات على نحو جديد، يكفل ترشيد مهامها، ووظائفها مستقبلا.

ج). تأمين مصادر تمويل عمليات علم الآثار الوقائي: لقد أثبتت التّجربة على مدار عقود طويلة فشل ميزانية التّسيّير التّي تقدمها خزينة الدّولة لتلك المؤسسات المغاربية، كما يُستشفّ بوضوح من عدم استقرار هياكلها بتلك البلدان، دون التّفكير بإعادة النّظر في طريقة عملها الذي هو بأمس الحاجة إلى استقلال مالي صريح.

وقد بدا للعيان ضرورة فتح صندوق خاصّ لتمويل البحث الأثري بشكل عام ومشاريع علم الآثار الوقائي منه بشكل خاص على هامش ميزانية التّسيير، وضرورة تدبّر مصادر تمويل من الداخل، كإقحام المرقين الخواص، وإعانات المحسنين وهباتهم؛ ومن الخارج كفرض رسوم خاصّة على المستثمرين الأجانب مثل ما هو الحال عليه مع

---

[1] www.inp.rnrt.tn

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة في 23 ذي لقعدة 1426 الموافق 25 ديسمبر 2005م، العدد رقم 83.

الإصلاح البيئي ومحاربة التّلوث، أو الاستنجاد بالبرامج، والمؤسسات المالية الدّولية وحتّى مؤسسات التّراث الأممية في هذا الشّأن.

د). تأهيل الطّاقم البشري السّاهر على العملية: قد يكون من السّابق لأوانه الإسراع إلى فتح تخصّص أكاديمي جديد بذات العنوان "علم الآثار الوقائي"، مثل ما وقع مع جامعة أبي بكر بلقايد في الآونة الأخيرة، دون النّظر في عواقب تلك المبادرة غير المحسوبة العواقب على المديين المتوسط والبعيد، لاسيما وأنّ وصاية التّراث الجزائرية لم تهيئ بعد الظّروف الملائمة لاحتضان مؤسسات، وآليات "علم الآثار الوقائي"، ومن ثم إمكانية استقبال أولئك المتخرجين من التّخصص المزعوم.

بل الأكثر من ذلك أنّ تقنيات "علم الآثار الوقائي" لا ترقى إلى مستوى التّخصص القائم بذاته في علوم الآثار كما فهم البعض، وإنّما هي مجرّد تقنيات جديدة وبسيطة، يمكن إضافتها إلى مقياس "التّنقيب الأثري"، مثل ما هو الحال عليه من قبل مع "الحفرية الإنقاذية" ليس إلاّ.

ولعلّ خير دليل على ذلك ما قامت به "جامعة بول فاليري" بمدينة "مون بوليه" الفرنسية التّي استحدثت "ماستر وظيفي" بذات العنوان في إطار "مشروع الآثار المتوسطية" منذ عام (2004)، دون التّفكير في ترقيته إلى "ماستر أكاديمي" حتّى اليوم (2011).

أضف إلى ذلك بقاء برنامجه التّربوي متسما بالاختيار، حيث بمستطاع الطّالب دراسة مقاييس اختيارية في مجال علم الآثار العام، تبعا لتخصصه القاعدي في "اللّيسانس"، كتخصص الآثار القديمة، أو آثار ما قبل التاريخ على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر، وإجبارية تعلّمه بعض المقاييس المتعلّقة بعلم الآثار الوقائي، وفي مقدمتها إجراء تربص ميداني بداخل المؤسسات العمومية الفرنسية، النّاشطة في حقل "علم الآثار الوقائي" باعتبار أنّ هذا الماستر وُجد خصّيصا لتزويد "المعهد الفرنسي لأبحاث علم الآثار الوقائي" بطاقات شابة باستمرار من جهة، ومن جهة ثانية اتخاذه كنافذة للانفتاح على العالم المتوسطي، كما يمكن أن يُفهم بوضوح من الإطار المسجل فيه هذا المشروع (الآثار المتوسطية).

ومهما كان من أمر فكلّ ما يتطلبّه الأمر في هذا الشّأن، هــو تربصـــات قصـــيرة المدى، تسعى إلى تكوّين تقنيّين محترفين، وليس أكاديميين من الطّراز العالي.

خلاصة الفصل:

وصفوة القول، فإنّ "علم الآثار الوقائي" كإستراتيجية جديدة في مجال حفظ وصيانة التّراث الأثري المهدد في وجوده بزحف المشاريع التّنموية على حسابه، قد أكّدت تجاربه الرّائدة، ولاسيما في فرنسا خصوصا على نجاعته في حفظ قسم هشّ من مكوّنات التّراث الأثري القومي لدى أيّة دولة تتطلّع إلى حفظ ووقاية تراثها الأثري بوعي كبير، واحترافية عالية.

إلاّ أنّ احتكاك المغاربة بتلك التّجربة خلال الفترة الممتدّة ما بين سنتي (2003 – 2011)، لم يرق بعد إلى مستوى تحديات التّراث الأثري المغاربي، وثمّة عمل كبير ينتظر القائمين على التّراث ببلدان المنطقة في سبيل إرساء دعائم هذه الوسيلة الفعّالة جدّا والتّهيؤ لإحداث إصلاحات عميقة بمؤسسات تسيير التّراث الأثري وتثمينه على مختلف الأصعدة (التّنظيم، الهيكلة المؤسساتية، التّمويل، التّجهيز، التّأهيل البشري) في سبيل بلوغ الغايـــات المرجوة من هذا التّقارب، الذي ما زال يُراوح مكانه عند نقطة الانطلاقـــة لجملـــة مـــن الاعتبارات الموضوعية، كما سبقت عملية مناقشتها من قبل في هذا الفصل.

خاتمـــــــــــــــة

خاتمـــــة:

يتضح جليا من نتائج فصول هذا البحث بأن "علم الآثار الوقائي"، ليس بتخصّـــص فرعيّ من فروع تخصصات "علم الآثار العام"، كتخصص "آثار ما قبل التّاريخ"، ونحوه؛ وليس بمنهج علميّ جديد في الدّراسات الأثرية؛ أو لون من ألوان المقاربة في هذا الشّأن، كما هو الحال عليه مع "علم الآثار المقارن" بالنّسبة للمدارس الأثرية الأوروبيـــة، "وعلـــم الآثار الأثني" بالنّسبة لنظيرتها الأمريكية، الذي يعني إسقاط حقـــائق الثّقافـــات البدائيـــة المعاصرة على ثقافات ما قبل التّاريخ البائدة، في إطار ما يُعرف بـــ "التّراكم الثّقافي" على

مرّ العصور والأزمان، أو بعبارة أوضح الاستمرارية في الزّمن، والتّوقف عن التّقدم والتّطور التّكنولوجي؛ ولا أداة تحليل كمّي، أو نوعي في تلك الدّراسة مثل ما هو الحال عليه مع "التّقييس الأثري" (*ARCHEOMETRIE*)؛ فهو بذلك بعيد كلّ البعد عن الطّابع الأكاديمي الذي صنّفه فيه بعض الأشخاص في بلادنا.

كما أنّ "علم الآثار الوقائي" ليس بمصلحة متخصّصة في مجال حماية وصيانة التّراث الأثري العام، كما قد يفهم البعض من استقراء التّجربة الفرنسية في هذا المقام، وإنّما هو إستراتيجية جديدة في مجال السّياسات الوطنية المتبعة في ميدان حفظ التّراث الأثري وتثمينه، تعبّر عن أُفق جديد في هذا الشّأن، ألا وهو أُفق، أو مرحلة ما بعد "الإنقاذ"، قياسا بنظرية "البنيوية"، وما بعد البنيوية، أي "التّفككية" خلال القرن الماضي.

وُجد لمعالجة معضلة واحدة من جملة الأخطار، والمشاكل التّي تهدّد التّراث الأثري الإنساني، ألا وهي حماية البقايا الأثرية المطمورة، أو المحتمل وجودها في أرضٍ لم يسبق وأن طالها التّنقيب الأثري من قبل إطلاقا، ومرشحة في ذات الوقت لاستيعاب مشروع تنموي على سطحها من شأنه إلحاق الضّرر بتلك البقايا الأثرية، باعتبار أنّ الآثار المعروفة لا تطرح هذا الإشكال البتة، حيث ثمّة هناك تدابير أخرى لحمايتها، ووقايتها، لا تدخل في صلب اهتمام هذا الموضوع.

مبدأه الرّئيسي هو قلب طرفيِ معادلة سبق العمل بها من قبل لمدّة طويلة، إلاّ أنّها لم ترقى إلى مستوى تطلّعات السّاهرين على حماية التّراث، ورضا أرباب المشاريع التّنموية في هذا الصّدد، ألا وهو تقديم عمل الأثري عن موعد انطلاق عمل المرقي في أرض لم تفحص أثريا من قبل، بدل السّماح للمشروع بالانطلاقة أوّلا، وفي حالة ما إذا أسفرت أعماله على اكتشاف بقايا أثرية يُوقف المشروع في الحين، ويُعطل لأجل غير محدود في انتظار إجراء أشغال الإنقاذ الأثري في شكل فوضوي كبير على خلاف عمل "علم الآثار الوقائي" المبرمج في هذا الشّأن بإحكام.

وغايته الأساسية هو التّوفيق بين حماية التّراث الأثري المطمور تحت الأرض، كما يسعى إلى ذلك محافظوا التّراث، وتحرّير المشاريع التّنموية من هاجس العثور على بقايا

أثرية قد تودي بتحوّيل مشروع تنموي إلى مكان آخر، أو تأخير إنجـــازه فـــي الآجـــال المحدّدة له سلفا، وما ينجرّ عليه من خسائر للمرقي في هذا الشّأن.

ومهما كان من أمر، فإنّ هذه الإستراتيجية الجديدة ليست وليدة الاجتهاد الفرنســـي، كما تحاول فرنسا إبرازه للعالم اليوم، وإنّما هو تطوّر تلقائي في مســـار حمايـــة التّـــراث الأثري وتثمينه عبر العالم، بدءً بصياغة "ميثـــاق أثينـــا" عـــام (1931)، حـــول التّرميـــم الاحترافي المسؤول؛ مرورا بـــ "معاهدة لاهاي حول حماية التّراث الأثري خلال نشـــوب النّزاعات المسلّحة" في العالم عام (1954)م، كرد فعل مباشر على الأضرار البليغة التّـــي لحقت بالتّراث الإنساني جرّاء اندلاع الحرب العالمية الثّانية، و"بروتوكول نيو دلهي حول مبادئ الحفرية الأثرية" عام (1956) في عقب التّطور الحاصل علـــى مســـتوى تقنيـــات التّنقيب الأثري، لاسيما بعد اكتشاف "ويلر مورتمر" لطريقته المتميّزة، ومـــا عقبـــه مـــن تحسينات للحفرية "الإثنوغرافية"، أو حفرية ما قبل التّاريخ، كما هو متعارف عليـــه لـــدى عامة النّاس على يد الباحث الفرنسي الكبير "لوروا غورون" وغيـــره، وابتكـــار طريقـــة التّحليل البياني في قراءة توضّع الطّبقات الأثرية من طرف "ماتركس هاريس"؛ وانتهـــاءً بالتّنقيب الإنقاذي، الذي أُستعيض عليه في الآونة الأخيرة بإستراتيجية الحفرية الوقائية، أو كما يُعرف أيضا بعلم الآثار الوقائي، الذي بدأت مسيرته التّاريخية في واقع الأمـــر منـــذ مستهل عقد ستينيات القرن الماضي بأوروبا.

تلك الإستراتيجية التّي اكتشفتها المجتمعات المغاربية في الآونة الأخيرة عن طريق الاحتكاك بالتّجربة الفرنسية المتميّزة في هذا الشّأن، بداية من عام (2003)، دون أن تتمكن من آلياتها النّاجعة بعد لأسباب كثيرة، قد تكون محلّ دراسة أعمق، وأشمل مستقبلا.

مـــلاحق البحث

الملحق الأول:

ملحـــق الاتفاقيـــات

والمواثيـــق الدّوليـــة

الوثيقة الأولى:

Organisation des Nations Unies
pour l'éducation, la science et la culture

ORGANISATION DES NATIONS UNIES
POUR L'EDUCATION, LA SCIENCE ET LA CULTURE

Recommandation concernant la Préservation
des Biens Culturels mis en Péril par les Travaux Publics ou Prives

(Adoptée par la conférence générale à sa quinzième session, Paris, 19 novembre 1968)

La Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, réunie à Paris du 15 octobre au 20 novembre 1968, en sa quinzième session,

Considérant que la civilisation contemporaine et son évolution future reposent sur les traditions culturelles des peuples et les forces créatrices de l'humanité ainsi que sur leur développement social et économique,

Considérant que les biens culturels sont le produit et le témoignage des différentes traditions et des réalisations intellectuelles du passé et constituent de ce fait un élément essentiel de la personnalité des peuples,

Considérant qu'il est indispensable de les préserver dans la mesure du possible et conformément à leur importance historique et artistique, et de les mettre en valeur de façon

que les peuples se pénètrent de leur signification et de leur message, et prennent ainsi une conscience accrue de leur propre dignité,

Considérant que cette préservation et cette mise en valeur des biens culturels conformément à l'esprit de la Déclaration des principes de la coopération culturelle internationale adoptée le 4 novembre 1966 au cours de sa quatorzième session favorisent une meilleure compréhension entre les peuples et servent par conséquent la cause de la paix,

Considérant aussi que le bien-être de toute population dépend, entre autres, de l'existence d'un milieu favorable et stimulant, et que la préservation des biens culturels de toutes les périodes de son histoire y contribue directement,

Reconnaissant, par ailleurs, le rôle que l'industrialisation et l'urbanisation auxquelles tend la civilisation mondiale jouent actuellement dans le développement des peuples et leur plein épanouissement spirituel et national,

Considérant, cependant, que les monuments, les témoins et les vestiges du passe préhistorique, protohistorique et historique ainsi que de nombreuses constructions récentes ayant une importance artistique, historique ou scientifique sont de plus en plus gravement menacés par les travaux publics ou privés qui résultent du développement de l'industrie et de l'urbanisation,

Considérant que c'est le devoir des gouvernements d'assurer la protection et la préservation de l'héritage culturel de l'humanité autant que de promouvoir le développement social et économique,

Considérant que, de ce fait, il est indispensable d'harmoniser la préservation du patrimoine culturel et les transformations que réclame le développement social et économique et qu'il est urgent de déployer les plus grands efforts pour répondre à ces deux exigences dans un esprit de large compréhension, en recourant à une planification appropriée,

Considérant également que la préservation et la mise en valeur adéquates des biens culturels contribuent puissamment au développement économique et social de pays et de régions qui possèdent de tels trésors de l'humanité, en favorisant le tourisme national et international,

Considérant, enfin, qu'en matière de préservation des biens culturels, la garantie la plus sure est constituée par le respect et l'attachement que la population elle-même éprouve pour ces biens et que les Etats membres pourraient contribuer à renforcer ces sentiments au moyen de mesures appropriées,

Etant saisie de propositions concernant la préservation des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés, question qui constitue le point 16 de l'ordre du jour de la session,

Après avoir décidé lors de sa treizième session que ces propositions feraient l'objet d'une réglementation internationale par la voie d'une recommandation aux Etats membres,

Adopte, ce dix-neuvième jour de novembre 1968, la présente recommandation.

La Conférence générale recommande aux Etats membres d'appliquer les dispositions ci-après en adoptant, sous forme de loi nationale ou autrement, des mesures en vue de donner effet, dans les territoires sous leur juridiction, aux normes et principes formules dans la présente recommandation

La Conférence générale recommande aux Etats membres de porter la présente recommandation à la connaissance des autorités ou services ayant la responsabilité des travaux publics ou privés ainsi qu'à la connaissance des organismes qui s' occupent de la conservation et de la protection des monuments et des sites historiques, artistiques, archéologiques et scientifiques. Elle recommande également d'en informer les autorités et les organismes qui établissent les programmes d'éducation et de développement du tourisme.

La Conférence générale recommande aux Etats membres de lui présenter, aux dates et sous la forme qu'elle déterminera, des rapports concernant la suite donnée par eux à la présente recommandation.

I. DEFINITION

1. Aux fins de la présente recommandation, l'expression "biens culturels" désigne:

Les biens immeubles, c'est-à-dire les sites archéologiques, historiques ou scientifiques, les constructions ou autres éléments ayant un intérêt historique, scientifique, artistique ou architectural, de caractère religieux ou profane, et notamment des ensembles traditionnels, les quartiers historiques d'agglomération urbaines ou rurales et les vestiges de civilisations antérieures qui ont une valeur ethnologique. Elle s'applique aux biens immeubles de même caractère qui constituent des ruines se dressant au-dessus du sol comme aux vestiges archéologiques ou historiques découverts dans le sol; l'expression "biens culturels" s'étend également au cadre de ces biens;

Les biens meubles d'importance culturelle, y compris ceux qui existent ou ont été trouvés dans des biens immeubles et ceux, enfouis sous la terre,qu'on peut découvrir dans les sites archéologiques ou historiques ou ailleurs.

2. L'expression "biens culturels" englobe non seulement les sites et monuments architecturaux, archéologiques et historiques reconnus ou classés, mais aussi les vestiges du passe qui ne sont pas répertoires ou classes, et les sites et monuments récents ayant une importance artistique ou historique.

II. PRINCIPES GENERAUX

3. Les mesures de préservation des biens culturels devraient s'étendre à l'ensemble du territoire de l'Etat et ne devraient pas se limiter à certains monuments et sites.

4. Aux fins de protection, il devrait être tenu à jour des inventaires des biens culturels importants, que ceux-ci soient classés ou non. Là où il n'existe pas d'inventaires de ce genre, il faudrait entreprendre d'en établir, en accordant la priorité à un recensement exhaustif des biens culturels situés dans des régions où des travaux publics ou privés les mettent en péril.

5. Il devrait être tenu dûment compte de l'importance relative des biens culturels en cause lors de la détermination des mesures propres à assurer:

La préservation de l'ensemble d'un site, d'un monument ou d'autres types de biens culturels immeubles contre les effets de travaux publics ou privés;

Le sauvetage de biens culturels situés dans une zone qui doit être transformée en raison de l'exécution de travaux publics ou privés, et qui devront être préservés et déplacés en totalité ou en partie.

6. Les mesures adoptées devraient varier en fonction de la nature, des dimensions et de l'emplacement des biens culturels, ainsi que du caractère des dangers auxquels ils sont exposés.

7. Les mesures de préservation ou de sauvetage des biens culturels devraient être de caractère préventif et correctif.

8. Les mesures préventives et correctives devraient viser à assurer la protection ou le sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés tels que:

Les projets d'expansion ou de rénovation urbaines, même s'ils permettent de conserver les monuments classés tout en entraînant parfois la suppression de constructions de moindre importance, ce qui a pour résultat de détruire des rapports historiques et le cadre de quartiers anciens;

Les projets analogues entrepris dans des zones où des ensembles traditionnels ayant globalement une valeur culturelle risquent d'être détruits parce qu'ils ne comprennent pas de monuments classes;

Les modifications et réparations inopportunes de bâtiments historiques isolés;

La construction ou la transformation de routes de grande circulation, ce qui constitue un danger particulièrement grave pour les sites ou les monuments ou ensembles de monuments présentant un intérêt historique;

La construction de barrages en vue de l'irrigation, de la production d' énergie hydro-électrique ou de la protection contre les inondations;

La construction de pipe-lines et de lignes électriques;

Les travaux agricoles, notamment le labourage en profondeur, les opérations d'assèchement d'irrigation, le défrichement et le nivellement des terres, et le boisement;

Les travaux rendus nécessaires par le développement de l'industrie et les progrès techniques des sociétés industrialisées: construction d'aérodromes, exploitation de mines ou de carrières, dragage et remise en état des canaux et des ports, etc.

9. Les Etats membres devraient accorder la priorité souhaitable aux mesures propres à assurer la préservation in situ des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou prives, en vue de leur conserver leur cadre et leur signification historiques. Lorsqu'une nécessité économique ou sociale impérieuse exige le transport, l'abandon ou la destruction de biens culturels, les opérations de sauvetage devraient en tout cas comprendre une étude minutieuse de ces biens et l'établissement de relèves détaillés.

10. Il conviendrait de publier, ou de mettre par tout autre moyen à la disposition des futurs chercheurs, les résultats des études scientifiques ou historiques menées à bien dans le cadre d'opérations de sauvetage, surtout lorsque les biens culturels immeubles ont du être en grande partie ou en totalité abandonnés ou détruits.

11. Les bâtiments et autres monuments importants que l'on a déplacés pour éviter qu'ils ne soient détruits par des travaux publics ou privés devraient être réinstallés dans un site ou un cadre qui rappelle leur implantation primitive et les replace dans un contexte naturel, historique ou artistique semblable .

12. Les biens culturels meubles présentant un grand intérêt, et notamment les spécimens représentatifs d'objets découverts au cours de fouilles archéologiques ou recueillis à l'occasion d'opérations de sauvetage, devraient être préservés aux fins d'études ou exposés dans des musées, y compris les musées de site, des universités, etc.

III. MESURES DE PRESERVATION ET DE SAUVETAGE

13. La préservation ou le sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés devrait être assuré terminées par la législation et l'organisation de l'Etat;

Législation;

Financement;

Mesures administratives;

Méthodes de préservation et de sauvetage des biens culturels;

Sanctions;

Réparations;

Récompenses;

Services consultatifs;

Programmes éducatifs.

Législation

14. Les Etats membres devraient promulguer ou maintenir en vigueur, tant à l'échelon national qu'à l'échelon local, une législation de nature à assurer la préservation ou le sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés, conformément aux normes et principes définis dans la présente recommandation.

Financement

15. Les Etats membres devraient prévoir l'affectation de crédits suffisants aux opérations de préservation ou de sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés. Bien que la diversité des systèmes juridiques et des traditions et l'inégalité des

ressources ne permettent pas l'adoption de mesures uniformes, les possibilités ci-après devraient être prises en considération:

Les autorités nationales ou locales chargées de la sauvegarde des biens culturels devraient disposer d'un budget suffisant pour pouvoir assurer la préservation ou le sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés; ou

Les dépenses afférentes à la préservation ou au sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés, y compris des recherches archéologiques préliminaires, devraient figurer dans le devis des travaux de construction; ou

Il devrait être possible de combiner les deux méthodes mentionnées aux alinéas a et b ci-dessus.

16. Si l'étendue ou la complexité des travaux nécessaires rendent le montant des dépenses exception- nullement élevé, il devrait être possible d'obtenir des crédits supplémentaires en vertu de lois d'habilitation, grâce à l'octroi de subventions spéciales ou à la création d'un fonds national de sauvegarde des monuments, ou par tout autre moyen approprie. Les services responsables de la sauvegarde des biens culturels devraient être habilités à administrer ou à utiliser les crédits extra budgétaires nécessaires à la préservation ou au sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés.

17. Les Etats membres devraient encourager les propriétaires de bâtiments ayant une importance artistique ou historique, y compris les constructions faisant partie d'un ensemble traditionnel, ou les habitants de quartiers historiques d'agglomération urbaines ou rurales, à préserver le caractère et la beauté des biens culturels dont ils disposent et qui seraient autrement mis en péril par des travaux publics ou privés, en prenant les me- sures suivantes:

***Allégement des impôts**;*

Etablissement, par le moyen d'une législation appropriée, d'un budget destiné à aider par des subventions, des prêts ou d'autres mesures, les autorités locales, les institutions et les propriétaires privés de bâtiments ayant un intérêt artistique, architectural, scientifique ou historique, y compris les ensembles traditionnels, à assurer l'entretien ou l'aménagement approprié de ces bâtiments ou ensembles en vue de fonctions répondant aux besoins de la société contemporaine;

Il devrait être possible de combiner les deux Méthodes mentionnées aux alinéas a et b ci-dessus.

18. Si les biens culturels ne sont pas classes ni protégés d'une autre façon, le propriétaire devrait pouvoir obtenir une aide de ce genre des autorités compétentes.

19. Les autorités nationales ou locales, ainsi que les propriétaires prives, devraient tenir compte pour fixer le montant des sommes affectées à la préservation des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés, de la valeur intrinsèque de ces biens ainsi que du röle économique possible de ces biens en tant que pôles d'attraction touristiques.

Mesures administratives

20. La responsabilité des opérations de préservation ou de sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés devrait incomber à des organismes officiels appropriés. Là où des organismes ou services officiels de protection des biens culturels fonctionnent déjà, ces organismes ou services devraient être chargés de la préservation des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés. S'il n'existe pas de services de ce genre, des organismes ou services spéciaux devraient être chargés de la préservation des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés; bien que la diversité des dispositions constitutionnelles et des traditions ne permette pas l'adoption par tous les Etats membres d'une organisation uniforme, certains principes communs devraient néanmoins être retenus:

Un organisme consultatif ou de coordination, compose de représentants des autorités chargées de la sauvegarde des biens culturels, des travaux publics ou prives, de l'urbanisme, ainsi que des institutions de recherche et d'éducation, devrait être habilité à fournir des avis sur la préservation des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés et, en particulier, chaque fois que les nécessités liées à l'exécution de travaux publics ou privés et celles qu'imposent la préservation ou le sauvetage des biens culturels entrent en conflit.

Les autorités locales (provinciales, municipales ou autres) devraient également disposer de services charges de la préservation et du sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés. Ces services devraient pouvoir obtenir l'aide des services nationaux ou d'autres organismes appropriés, selon leurs capacités et leurs besoins.

Les services de sauvegarde des biens culturels devraient être dotés d'un personnel approprié comprenant des spécialistes compétents en matière de préservation et de sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés: architectes, urbanistes, archéologues, historiens, inspecteurs et autres spécialistes et techniciens .

Des mesures administratives devraient être prises en vue de coordonner les activités des différents services responsables de la sauvegarde des biens culturels avec celles des autres services chargés des travaux publics ou privés, et de tout autre département ou service qui s'occupe de questions en rapport avec le problème de la préservation ou du sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés.

Des mesures administratives devraient être prises en vue d'instituer une autorité ou une commission chargée des programmes de développement urbain dans toutes les communautés ou il existe des quartiers historiques, des sites et des monuments classés ou non qui ont besoin d'être préservés contre des travaux de construction publics ou privés.

21. Lors des études préliminaires concernant des projets de construction dans une localité reconnue d'intérêt culturel ou susceptible de renfermer des objets de caractère archéologique ou historique, plusieurs variantes de ces projets devraient être élaborées à l'échelon régional ou local avant qu'une décision soit prise. Le choix entre ces variantes devrait être fait sur la base d'une analyse comparative de tous les éléments en vue de retenir la solution la plus avantageuse tant sur le plan économique que sur le plan de la préservation ou du sauvetage des biens culturels.

Méthodes de préservation et de sauvetage des biens culturels

22. Des études approfondies devraient être exécutées sensiblement avant le début de tous les travaux publics ou privés qui risqueraient de mettre les biens culturels en péril, afin de déterminer:

Les moyens d'assurer la protection in situ des biens culturels importants;

L'étendue des opérations de sauvetage requises: choix des sites archéologiques à fouiller, des bâtiments à déplacer et des biens culturels meubles dont il faut assurer le sauvetage, etc.

23. Les mesures de préservation ou de sauvetage des biens culturels devraient être appliquées sensiblement avant que les travaux publics ou privés ne commencent. Dans les régions importantes du point de vue archéologique ou culturel, telles que villes, villages, sites et quartiers historiques qui devraient être protégés par la législation de tout pays, toute construction nouvelle devrait être obligatoirement précédée de recherches archéologiques préliminaires. Au besoin, les travaux de construction devraient être retardés pour permettre l'application de mesures propres à assurer la préservation ou le sauvetage des biens culturels.

24. Il faudrait assurer la sauvegarde des sites archéologiques importants en tenant compte des sites préhistoriques qui sont particulièrement menacés du fait qu'ils sont difficiles à reconnaître, des quartiers historiques des centres urbains et ruraux, des ensembles traditionnels, des vestiges ethnologiques de civilisations antérieures et des autres biens culturels immeubles qui, sans cela, seraient mis en péril par des travaux publics ou privés, en prenant des mesures de classement ou en créant des zones protégées:

Les réserves archéologiques devraient faire l'objet de mesures de classement ou de protection et éventuellement d'acquisitions immobilières, afin qu'il soit possible d'y effectuer des fouilles approfondies ou de préserver les vestiges qui ont été découverts.

Les quartiers historiques des centres urbains ou ruraux et les ensembles traditionnels devraient être rangés parmi les zones protégées, et une réglementation propre à en préserver le cadre et le caractère devrait être adopté afin de permettre, par exemple, d'exercer un droit de regard sur l'étendue des travaux de rénovation des bâtiments d'intérêt historique ou artistique, ainsi que sur la nature et le style des nouvelles constructions. La préservation des monuments devrait être un impératif absolu de tout plan d'urbanisme, notamment dans les villes ou quartiers historiques. Les abords et l'encadrement d'un monument ou d'un site classe devraient également faire l'objet de règlements visant à en préserver le cadre et le caractère. Des modifications devraient pouvoir être apportées,aux réglementations ordinaires applicables aux bâtiments nouveaux, dont les dispositions devraient être suspendues lorsque des constructions nouvelles sont élevées dans une zone historique. Les types courants de publicité commerciale par le moyen d'affiches et d'annonces lumineuses devraient être interdits, mais les entreprises commerciales pourraient être autorisées à signaler leur existence au moyen d'enseignes judicieusement présentées.

25 . Les personnes qui font des découvertes archéologiques à l'occasion de travaux publics ou privés devraient être obligatoirement tenues d'en avertir le plus tôt possible le service compétent. Ce service soumettrait les découvertes à une étude minutieuse et, si le site se révélait important, les travaux de construction devraient être interrompus pour permettre des fouilles complètes, le retard ainsi provoqué donnant alors lieu à l'octroi d'indemnités ou de compensations appropriées.

26. Les Etats membres devraient prendre des dispositions en vue de l'achat par les autorités nationales ou locales, ou par des organismes appropries, des biens culturels importants mis en péril par des travaux publics ou prives. Ces acquisitions devraient pouvoir se faire, au besoin, par voie d'expropriation.

Sanctions

27. Les Etats membres devraient prendre les mesures nécessaires pour faire en sorte que les atteintes délibérées ou commises par négligence aux biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés soient sévèrement punies en vertu des dispositions du Code pénal, qui devraient prévoir des amendes, ou des peines d'emprisonnement, ou les deux. En outre, ils pourraient prendre les mesures suivantes:

Lorsque cela est possible, restauration du site ou du bâtiment aux frais des personnes responsables de sa dégradation;

Lorsqu'une découverte archéologique a été faite par hasard, paiement à l'Etat de dommages - intérêts si des biens immeubles ont été endommages, détruits, mal entretenus ou laissés à l'abandon; confiscation sans dédommagement des biens meubles qui auraient été détournés.

Réparations

28 . Les Etats membres devraient prendre, lorsque la nature du bien le permet, les mesures nécessaires afin d'assurer la réparation, la restauration ou la reconstruction des biens culturels endommagés par des travaux publics ou privés. Ils devraient également prévoir la possibilité d'obliger les autorités locales et les propriétaires privés de biens culturels importants à procéder à des réparations ou à des restaurations contre l'octroi, au besoin, d'une assistance technique et financière.

Récompenses

29. Les Etats membres devraient encourager les particuliers, les associations et les municipalités à participer à des programmes de préservation ou de sauvetage de biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés. Ils pourraient notamment prendre à cet effet les mesures suivantes:

Faire des versements à titre gracieux aux personnes ayant signalé des trouvailles archéologiques ou fait cession d'objets découverts;

Octroyer des certificats, des médailles ou d'autres récompenses aux personnes, même si elles appartiennent à un service gouvernemental, associations, institutions ou municipalités, qui auraient rendu d'éminents services en me- nant à bien des programmes de préservation ou de sauvetage de biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés.

Services consultatifs

30. Les Etats membres devraient fournir aux personnes, associations ou municipalités qui ne disposent pas de l'expérience ou du personnel requis les conseils ou la surveillance techniques qui leur permettront d'assurer le maintien de normes adéquates en matière de

préservation ou de sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés.

Programmes éducatifs

31. Dans un esprit de collaboration internationale, les Etats membres devraient s'employer à stimuler et à développer chez leurs ressortissants l'intérêt et le respect pour leur propre patrimoine culturel et pour celui d'autres peuples, en vue d'assurer la préservation ou le sauvetage des biens culturels mis en péril par des travaux publics ou privés .

32. Des publications spécialisées, des articles de presse et des émissions radiophoniques et télévisées devraient faire connaître au public la nature des dangers que des travaux publics ou privés mal conçus font courir aux biens culturels, ainsi que des exemples de cas ou l'on a assure de façon efficace la préservation ou le sauvetage de tels biens.

33. Les établissements d'enseignement, les associations historiques et culturelles, les organismes publics qui s'intéressent au développement du tourisme et les associations d'éducation populaire devraient appliquer des programmes destinés à faire connaître les dangers que les travaux publics ou privés entrepris sans discernement font courir aux biens culturels, et à souligner le fait que les activités tendant à préserver les biens culturels favorisent la compréhension internationale.

34. Les musées, les institutions éducatives et d'autres organismes intéressés devraient organiser des expositions spéciales illustrant les dangers que les travaux de construction publics ou privés non réglementés font courir aux biens culturels, et les mesures qui ont été prises pour assurer la préservation ou le sauvetage de biens culturels mis en péril par de tels travaux,

Le texte qui précède est le texte authentique de la recommandation dûment adopté par la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture à sa quinzième session, qui s'est tenue à Paris et qui a été déclarée close le vingtième jour de novembre 1968.

EN FOI DE QUOI ont apposé leurs signatures, ce vingt-deuxième jour de novembre 1968.

Le Président de la Conférence générale — *Le Directeur général*

WILLIAM A. ETEKTI-MBOUMOUA — *RENE MAHEU*

Copie certifiée conforme
Paris,

Directeur de l'Office des Normes internationales et des Affaires juridiques de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture

Organisation des Nations Unies
pour l'éducation, la science et la culture

الوثيقة الثانية:

Convention concernant la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel 1972

Paris, le 16 novembre 1972
La Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, réunie à Paris du 17 octobre au 21 novembre 1972, en sa dix septième session,

Constatant que le patrimoine culturel et le patrimoine naturel sont de plus en plus menacés de destruction non seulement par les causes traditionnelles de dégradation mais encore par l'évolution de la vie sociale et économique qui les aggrave par des phénomènes d'altération ou de destruction encore plus redoutables,

Considérant que la dégradation ou la disparition d'un bien du patrimoine culturel et naturel constitue un appauvrissement néfaste du patrimoine de tous les peuples du monde,

Considérant que la protection de ce patrimoine à l'échelon national reste souvent incomplète en raison de l'ampleur des moyens qu'elle nécessite et de l'insuffisance des ressources économiques, scientifiques et techniques du pays sur le territoire duquel se trouve le bien à sauvegarder,

Rappelant que l'Acte constitutif de l'Organisation prévoit qu'elle aidera au maintien, à l'avancement et à la diffusion du savoir en veillant à la conservation et protection du patrimoine universel et en recommandant aux peuples intéressés des conventions internationales à cet effet,

Considérant que les conventions, recommandations et résolutions internationales existantes en faveur des biens culturels et naturels démontrent l'importance que présente, pour tous les peuples du monde, la sauvegarde de ces biens uniques et irremplaçables à quelque peuple qu'ils appartiennent,

Considérant que certains biens du patrimoine culturel et naturel présentent un intérêt exceptionnel qui nécessite leur préservation en tant qu'élément du patrimoine mondial de l'humanité tout entière,

Considérant que devant l'ampleur et la gravité des dangers nouveaux qui les menacent il incombe à la collectivité internationale tout entière de participer à la protection du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle, par l'octroi d'une assistance collective qui sans se substituer à l'action de l'État intéressé la complétera efficacement,

Considérant qu'il est indispensable d'adopter à cet effet de nouvelles dispositions conventionnelles établissant un système efficace de protection collective du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle organisé d'une façon permanente et selon des méthodes scientifiques et modernes,

Après avoir décidé lors de sa seizième session que cette question ferait l'objet d'une Convention internationale,

Adopte ce seizième jour de novembre 1972 la présente Convention.

La Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, réunie à Paris du 17 octobre au 21 novembre 1972, en sa dix septième session,

Constatant que le patrimoine culturel et le patrimoine naturel sont de plus en plus menacés de destruction non seulement par les causes traditionnelles de dégradation mais encore par l'évolution de la vie sociale et économique qui les aggrave par des phénomènes d'altération ou de destruction encore plus redoutables,

Considérant que la dégradation ou la disparition d'un bien du patrimoine culturel et naturel constitue un appauvrissement néfaste du patrimoine de tous les peuples du monde,

Considérant que la protection de ce patrimoine à l'échelon national reste souvent incomplète en raison de l'ampleur des moyens qu'elle nécessite et de l'insuffisance des ressources économiques, scientifiques et techniques du pays sur le territoire duquel se trouve le bien à sauvegarder,

Rappelant que l'Acte constitutif de l'Organisation prévoit qu'elle aidera au maintien, à l'avancement et à la diffusion du savoir en veillant à la conservation et protection du patrimoine universel et en recommandant aux peuples intéressés des conventions

internationales à cet effet,

Considérant que les conventions, recommandations et résolutions internationales existantes en faveur des biens culturels et naturels démontrent l'importance que présente, pour tous les peuples du monde, la sauvegarde de ces biens uniques et irremplaçables à quelque peuple qu'ils appartiennent,

Considérant que certains biens du patrimoine culturel et naturel présentent un intérêt exceptionnel qui nécessite leur préservation en tant qu'élément du patrimoine mondial de l'humanité tout entière,

Considérant que devant l'ampleur et la gravité des dangers nouveaux qui les menacent il incombe à la collectivité internationale tout entière de participer à la protection du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle, par l'octroi d'une assistance collective qui sans se substituer à l'action de l'État intéressé la complétera efficacement,

Considérant qu'il est indispensable d'adopter à cet effet de nouvelles dispositions conventionnelles établissant un système efficace de protection collective du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle organisé d'une façon permanente et selon des méthodes scientifiques et modernes,

Après avoir décidé lors de sa seizième session que cette question ferait l'objet d'une Convention internationale,

Adopte ce seizième jour de novembre 1972 la présente Convention.

I. Définitions du patrimoine culturel et naturel

Article premier

Aux fins de la présente Convention sont considérés comme « patrimoine culturel »:

Les monuments : oeuvres architecturales, de sculpture ou de peinture monumentales, éléments ou structures de caractère archéologique, inscriptions, grottes et groupes d'éléments, qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue de l'histoire, de l'art ou de la science,

Les ensembles : groupes de constructions isolées ou réunies, qui, en raison de leur architecture, de leur unité, ou de leur intégration dans le paysage, ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue de l'histoire, de l'art ou de la science,

Les sites : oeuvres de l'homme ou oeuvres conjuguées de l'homme et de la nature, ainsi que les zones y compris les sites archéologiques qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue historique, esthétique, ethnologique ou anthropologique.

Article 2

Aux fins de la présente Convention sont considérés comme « patrimoine naturel »:

Les monuments naturels constitués par des formations physiques et biologiques ou par des groupes de telles formations qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue esthétique ou scientifique,

Les formations géologiques et physiographiques et les zones strictement délimitées constituant l'habitat d'espèces animale et végétale menacées, qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue de la science ou de la conservation,

Les sites naturels ou les zones naturelles strictement délimitées, qui ont une valeur universelle exceptionnelle du point de vue de la science, de la conservation ou de la beauté naturelle.

Article 3

Il appartient à chaque État partie à la présente Convention d'identifier et de délimiter les différents biens situés sur son territoire et visés aux articles 1 et 2 ci-dessus.

II. Protection nationale et protection internationale du patrimoine culturel et naturel

Article 4

Chacun des États parties à la présente Convention reconnaît que l'obligation d'assurer l'identification, la protection, la conservation, la mise en valeur et la transmission aux générations futures du patrimoine culturel et naturel visé aux articles 1 et 2 et situé sur son territoire, lui incombe au premier chef. Il s'efforce d'agir à cet effet tant par son propre effort au maximum de ses ressources disponibles que, le cas échéant, au moyen de l'assistance et de la coopération internationales dont il pourra bénéficier, notamment aux plans financier, artistique, scientifique et technique.

Article 5

Afin d'assurer une protection et une conservation aussi efficaces et une mise en valeur aussi active que possible du patrimoine culturel et naturel situé sur leur territoire et dans les conditions appropriées à chaque pays, les États parties à la présente Convention s'efforceront dans la mesure du possible:

a. D'adopter une politique générale visant à assigner une fonction au patrimoine culturel et naturel dans la vie collective, et à intégrer la protection de ce patrimoine dans les programmes de planification générale;

b. D'instituer sur leur territoire, dans la mesure où ils n'existent pas, un ou plusieurs services de protection, de conservation et de mise en valeur du patrimoine culturel et naturel, dotés d'un personnel approprié, et disposant des moyens lui permettant d'accomplir les tâches qui lui incombent;

c. De développer les études et les recherches scientifiques et techniques et perfectionner les méthodes d'intervention qui permettent à un État de faire face aux dangers qui menacent son patrimoine culturel ou naturel;

d. De prendre les mesures juridiques, scientifiques, techniques, administratives et financières adéquates pour l'identification, la protection, la conservation, la mise en valeur et la réanimation de ce patrimoine; et

e. De favoriser la création ou le développement de centres nationaux ou régionaux de formation dans le domaine de la protection, de la conservation et de la mise en valeur du patrimoine culturel et naturel et d'encourager la recherche scientifique dans ce domaine.

Article 6

1. En respectant pleinement la souveraineté des États sur le territoire desquels est situé le patrimoine culturel et naturel visé aux articles 1 et 2, et sans préjudice des droits réels prévus par la législation nationale sur ledit patrimoine, les États parties à la présente Convention reconnaissent qu'il constitue un patrimoine universel pour la protection duquel la communauté internationale tout entière, a le devoir de coopérer.

2. Les États parties s'engagent en conséquence, et conformément aux dispositions de la présente Convention, à apporter leur concours à l'identification, à la protection, à la conservation et à la mise en valeur du patrimoine culturel et naturel visé aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11 si l'État sur le territoire duquel il est situé le demande.

3. Chacun des États parties à la présente convention s'engage à ne prendre délibérément aucune mesure susceptible d'endommager directement ou indirectement le patrimoine culturel et naturel visé aux articles 1 et 2 qui est situé sur le territoire d'autres États parties à cette Convention.

Article 7

Aux fins de la présente Convention, il faut entendre par protection internationale du patrimoine mondial culturel et naturel la mise en place d'un système de coopération et d'assistance internationales visant à seconder les États parties à la Convention dans les efforts qu'ils déploient pour préserver et identifier ce patrimoine.

III. Comité intergouvernemental de la protection du patrimoine mondial culturel et naturel

Article 8

1. Il est institué auprès de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, un Comité intergouvernemental de la protection du patrimoine culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle dénommé « le Comité du patrimoine mondial ». Il est composé de 15 États parties à la Convention, élus par les États parties à la Convention réunis en assemblée générale au cours de sessions ordinaires de la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science etla culture. Le nombre des États membres du Comité sera porté à 21 à compter de la session ordinaire de la Conférence générale qui suivra l'entrée en vigueur de la présente Convention pour au moins 40 Etats.

2. L'élection des membres du Comité doit assurer une représentation équitable des différentes régions et cultures du monde.

3. Assistent aux séances du Comité avec voix consultative un représentant du Centre

international d'études pour la conservation et la restauration des biens culturels (Centre de Rome), un représentant du Conseil international des monuments et des sites (ICOMOS), et un représentant de l'Union internationale pour la conservation de la nature et de ses ressources (UICN), auxquels peuvent s'ajouter, à la demande des États parties réunis en assemblée générale au cours des sessions ordinaires de la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, des représentants d'autres organisations intergouvernementales et non gouvernementales ayant des objectifs similaires.

Article 9

1. Les États membres du Comité du patrimoine mondial exercent leur mandat depuis la fin de la session ordinaire de la Conférence générale au cours de laquelle ils ont été élus jusqu'à la fin de sa troisième session ordinaire subséquente.

2. Toutefois, le mandat d'un tiers des membres désignés lors de la première élection se terminera à la fin de la première session ordinaire de la Conférence générale suivant celle au cours de laquelle ils ont été élus et le mandat d'un second tiers des membres désignés en même temps, se terminera à la fin de la deuxième session ordinaire de la Conférence générale suivant celle au cours de laquelle ils ont été élus. Les noms de ces membres seront tirés au sort par le Président de la Conférence générale après la première élection.

3. Les États membres du Comité choisissent pour les représenter des personnes qualifiées dans le domaine du patrimoine culturel ou du patrimoine naturel.

Article 10

1. Le Comité du patrimoine mondial adopte son règlement intérieur.

2. Le Comité peut à tout moment inviter à ses réunions des organismes publics ou privés, ainsi que des personnes privées, pour les consulter sur des questions particulières.

3. Le Comité peut créer les organes consultatifs qu'il estime nécessaires à l'exécution de sa tâche.

Article 11

1. Chacun des États parties à la présente Convention soumet, dans toute la mesure du possible, au Comité du patrimoine mondial un inventaire des biens du patrimoine culturel et naturel situés sur son territoire et susceptibles d'être inscrits sur la liste prévue au paragraphe 2 du présent article. Cet inventaire, qui n'est pas considéré comme exhaustif, doit comporter une documentation sur le lieu des biens en question et sur l'intérêt qu'ils présentent.

2. Sur la base des inventaires soumis par les États en exécution du paragraphe 1 ci-dessus, le Comité établit, met à jour et diffuse, sous le nom de « liste du patrimoine mondial », une liste des biens du patrimoine culturel et du patrimoine naturel, tels qu'ils sont définis aux articles 1 et 2 de la présente Convention, qu'il considère comme ayant une valeur universelle exceptionnelle en application des critères qu'il aura établis. Une mise à jour de la liste doit être diffusée au moins tous les deux ans.

3. L'inscription d'un bien sur la liste du patrimoine mondial ne peut se faire qu'avec le consentement de l'État intéressé. L'inscription d'un bien situé sur un territoire faisant l'objet de revendication de souveraineté ou de juridiction de la part de plusieurs États ne préjuge en rien les droits des parties au différend.

4. Le Comité établit, met à jour et diffuse, chaque fois que les circonstances l'exigent, sous le nom de « liste du patrimoine mondial en péril », une liste des biens figurant sur la liste du patrimoine mondial pour la sauvegarde desquels de grands travaux sont nécessaires et pour lesquels une assistance a été demandée aux termes de la présente Convention. Cette liste contient une estimation du coût des opérations. Ne peuvent figurer sur cette liste que des biens du patrimoine culturel et naturel qui sont menacés de dangers graves et précis, tels que menace de disparition due à une dégradation accélérée, projets de grands travaux publics ou privés, rapide développement urbain et touristique, destruction due à des changements d'utilisation ou de propriété de la terre, altérations profondes dues à une cause inconnue, abandon pour des raisons quelconques, conflit armé venant ou menaçant d'éclater, calamités et cataclysmes, grands incendies, séismes, glissements de terrain, éruptions volcaniques, modification du niveau des eaux, inondations, raz de marée. Le Comité peut, à tout moment, en cas d'urgence, procéder à une nouvelle inscription sur la liste du patrimoine mondial en péril et donner à cette inscription une diffusion immédiate.

5. Le Comité définit les critères sur la base desquels un bien du patrimoine culturel et naturel peut être inscrit dans l'une ou l'autre des listes visées aux paragraphes 2 et 4 du présent article.

6. Avant de refuser une demande d'inscription sur l'une des deux listes visées aux paragraphes 2 et 4 du présent article, le Comité consulte l'État partie sur le territoire duquel est situé le bien du patrimoine culturel ou naturel dont il s'agit.

7. Le Comité, avec l'accord des États intéressés, coordonne et encourage les études et les recherches nécessaires à la constitution des listes visées aux paragraphes 2 et 4 du présent article.

Article 12

Le fait qu'un bien du patrimoine culturel et naturel n'ait pas été inscrit sur l'une ou l'autre des deux listes visées aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11 ne saurait en aucune manière signifier qu'il n'a pas une valeur universelle exceptionnelle à des fins autres que celles résultant de l'inscription sur ces listes.

Article 13

1. Le Comité du patrimoine mondial reçoit et étudie les demandes d'assistance internationale formulées par les États parties à la présente Convention en ce qui concerne les biens du patrimoine culturel et naturel situés sur leur territoire, qui figurent ou sont susceptibles de figurer sur les listes visées aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11. Ces demandes peuvent avoir pour objet la protection, la conservation, la mise en valeur ou la réanimation de ces biens.

2. Les demandes d'assistance internationale en application du paragraphe 1 du présent article peuvent aussi avoir pour objet l'identification de biens du patrimoine culturel et

naturel défini aux articles 1 et 2, lorsque des recherches préliminaires ont permis d'établir que ces dernières méritaient d'être poursuivies.

3. Le Comité décide de la suite à donner à ces demandes, détermine, le cas échéant, la nature et l'importance de son aide et autorise la conclusion, en son nom, des arrangements nécessaires avec le gouvernement intéressé.

4. Le Comité fixe un ordre de priorité pour ses interventions. Il le fait en tenant compte de l'importance respective des biens à sauvegarder pour le patrimoine mondial culturel et naturel, de la nécessité d'assurer l'assistance internationale aux biens les plus représentatifs de la nature ou du génie et de l'histoire des peuples du monde et de l'urgence des travaux à entreprendre, de l'importance des ressources des États sur le territoire desquels se trouvent les biens menacés et en particulier de la mesure dans laquelle ils pourraient assurer la sauvegarde de ces biens par leurs propres moyens.

5. Le Comité établit, met à jour et diffuse une liste des biens pour lesquels une assistance internationale a été fournie.

6. Le Comité décide de l'utilisation des ressources du Fonds créé aux termes de l'article 15 de la présente Convention. Il recherche les moyens d'en augmenter les ressources et prend toutes mesures utiles -à cet effet.

7. Le Comité coopère avec les organisations internationales et nationales, gouvernementales et non gouvernementales, ayant des objectifs similaires à ceux de la présente Convention. Pour la mise en oeuvre de ses programmes et l'exécution de ses projets, le Comité peut faire appel à ces organisations, en particulier au Centre international d'études pour la conservation et la restauration des biens culturels (Centre de Rome), au Conseil international des monuments et des sites (ICOMOS) et à l'Union internationale pour la conservation de la nature et de ses ressources (UICN), ainsi qu'à d'autres organismes publics ou privés et à des personnes privées.

8. Les décisions du Comité sont prises à la majorité des deux tiers des membres présents et votants. Le quorum est constitué par la majorité des membres du Comité.

Article 14

1. Le Comité du patrimoine mondial est assisté par un secrétariat nommé par le Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.

2. Le Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, utilisant le plus possible les services du Centre international d'études pour la conservation et la restauration des biens culturels (Centre de Rome), du Conseil international des monuments et des sites (ICOMOS), et de l'Union internationale pour la conservation de la nature et de ses ressources (UICN), dans les domaines de leurs compétences et de leurs possibilités respectives, prépare la documentation du Comité, l'ordre du jour de ses réunions et assure l'exécution de ses décisions.

IV. Fonds pour la protection du patrimoine mondial culturel et naturel

Article 15

1. Il est créé un fonds pour la protection du patrimoine mondial culturel et naturel de valeur universelle exceptionnelle, dénommé « le Fonds du patrimoine mondial ».

2. Le Fonds est constitué en fonds de dépôt, conformément aux dispositions du règlement financier de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.

3. Les ressources du Fonds sont constituées par:

a. Les contributions obligatoires et les contributions volontaires des États parties à la présente Convention;

b. Les versements, dons ou legs que pourront faire:

(i) D'autres États,

(ii) L'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, les autres organisations du système des Nations Unies, notamment le Programme de développement des Nations Unies et d'autres organisations intergouvernementales,

(iii) Des organismes publics ou privés ou des personnes privées;

c. Tout intérêt dû sur les ressources du Fonds;

d. Le produit des collectes et les recettes des manifestations organisées au profit du Fonds et

e. Toutes autres ressources autorisées par le règlement qu'élaborera le Comité du patrimoine mondial.

4. Les contributions au Fonds et les autres formes d'assistance fournies au Comité ne peuvent être affectées qu'aux fins définies par lui. Le Comité peut accepter des contributions ne devant être affectées qu'à un certain programme ou à un projet particulier, à la condition que la mise en oeuvre de ce programme ou l'exécution de ce projet ait été décidée par le Comité. Les contributions au Fonds ne peuvent être assorties d'aucune condition politique.

Article 16

1. Sans préjudice de toute contribution volontaire complémentaire, les États parties à la présente Convention s'engagent à verser régulièrement, tous les deux ans, au Fonds du patrimoine mondial des contributions dont lé montant, calculé selon un pourcentage uniforme applicable à tous les États, sera décidé par l'assemblée générale des États parties à la Convention, réunis au cours de sessions de la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. Cette décision de l'assemblée générale requiert la majorité des États parties présents et votants qui n'ont pas fait la déclaration visée au paragraphe 2 du présent article. En aucun cas, la contribution obligatoire des États parties à la Convention ne pourra dépasser 1% de sa contribution au budget ordinaire de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.

2. Toutefois, tout État visé à l'article 31 ou à l'article 32 de la présente Convention peut, au

moment du dépôt de ses instruments de ratification, d'acceptation ou d'adhésion, déclarer qu'il ne sera pas lié par les dispositions du paragraphe 1 du présent article.

3. Un État partie à la Convention ayant fait la déclaration visée au paragraphe 2 du présent article, peut à tout moment retirer ladite déclaration moyennant notification au Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. Toutefois, le retrait de la déclaration n'aura d'effet sur la contribution obligatoire due par cet État qu'à partir de la date de l'assemblée générale des États parties qui suivra.

4. Afin que le Comité soit en mesure de prévoir ses opérations d'une manière efficace, les contributions des États parties à la présente Convention, ayant fait la déclaration visée au paragraphe 2 du présent article, doivent être versées sur une base régulière, au moins tous les deux ans, et ne devraient pas être inférieures aux contributions qu'ils auraient dû verser s'ils avaient été liés par les dispositions du paragraphe 1 du présent article.

5. Tout Etat partie à la Convention qui est en retard dans le paiement de sa contribution obligatoire ou volontaire en ce qui concerne l'année en cours et l'année civile qui l'a immédiatement précédée, n'est pas éligible au Comité du patrimoine mondial, cette disposition ne s'appliquant pas lors de la première élection. Le mandat d'un tel État qui est déjà membre du Comité prendra fin au moment de toute élection prévue à 1'-article 8, paragraphe 1, de la présente Convention.

Article 17

Les États parties à la présente Convention envisagent ou favorisent la création de fondations ou d'associations nationales publiques et privées ayant pour but d'encourager les libéralités en faveur de la protection du patrimoine culturel et naturel défini aux articles 1 et 2 de la présente Convention.

Article 18

Les États parties à la présente Convention prêtent leur concours aux campagnes internationales de collecte qui sont organisées au profit du Fonds du patrimoine mondial sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. Ils facilitent les collectes faites à ces fins par des organismes mentionnés au paragraphe 3, article 15.

V. Conditions et modalités de l'assistance internationale

Article 19

Tout État partie à la présente Convention peut demander une assistance internationale en faveur de biens du patrimoine culturel ou naturel de valeur universelle exceptionnelle situés sur son territoire. Il doit joindre à sa demande les éléments d'information et les documents prévus à l'article 21 dont il dispose et dont le Comité a besoin pour prendre sa décision.

Article 20

Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 13, de l'alinéa c de l'article 22, et

de l'article 23, l'assistance internationale prévue par la présente Convention ne peut être accordée qu'à des biens du patrimoine culturel et naturel que le Comité du patrimoine mondial a décidé ou décide de faire figurer sur l'une des listes visées aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11.

Article 21

1. Le Comité du patrimoine mondial définit la procédure d'examen des demandes d'assistance internationale qu'il est appelé à fournir et précise notamment les éléments qui doivent figurer dans la demande, laquelle doit décrire l'opération envisagée, les travaux nécessaires, une estimation de leur coût, leur urgence et les raisons pour lesquelles les ressources de l'État demandeur ne lui permettent pas de faire face à la totalité de la dépense. Les demandes doivent, chaque fois que possible, s'appuyer sur l'avis d'experts.

2. En raison des travaux qu'il peut y avoir lieu d'entreprendre sans délai, les demandes fondées sur des calamités naturelles ou des catastrophes doivent être examinées d'urgence et en priorité par le Comité, qui doit disposer d'un fonds de réserve servant à de telles éventualités.

3. Avant de prendre une décision, le Comité procède aux études et aux consultations qu'il juge nécessaires.

Article 22

L'assistance accordée par le Comité du patrimoine mondial peut prendre les formes suivantes:

a. Études sur les problèmes artistiques, scientifiques et techniques que posent la protection, la conservation, la mise en valeur et la réanimation du patrimoine culturel et naturel, tel qu'il est défini aux paragraphes 2 et 4 de l'article 11 de la présente Convention;

b. Mise à la disposition d'experts, de techniciens et de main-d'œuvre qualifiée pour veiller à la bonne exécution du projet approuvé;

c. Formation de spécialistes de tous niveaux dans le domaine de l'identification, de la protection, de la conservation, de la mise en valeur et de la réanimation du patrimoine culturel et naturel;

d. Fourniture de l'équipement que l'État intéressé ne possède pas ou n'est pas en mesure d'acquérir;

e. Prêts à faible intérêt, ou qui pourraient être remboursés à long terme;

f. Octroi, dans des cas exceptionnels et spécialement motivés, de subventions non remboursables.

Article 23

Le Comité du patrimoine mondial peut également fournir une assistance internationale à des centres nationaux ou régionaux de formation de spécialistes de tous niveaux dans le domaine

de l'identification, de la protection, de la conservation, de la mise en valeur et de la réanimation du patrimoine culturel et naturel.

Article 24

Une assistance internationale très importante ne peut être accordée qu'après une étude scientifique, économique et technique détaillée. Cette étude doit faire appel aux techniques les plus avancées de protection, de conservation, de mise en valeur et de réanimation du patrimoine culturel et naturel et correspondre aux objectifs de la présente Convention. L'étude doit aussi rechercher les moyens d'employer rationnellement les ressources disponibles dans l'État
intéressé.

Article 25

Le financement des travaux nécessaires ne doit, en principe, incomber que partiellement à la communauté internationale. La participation de l'État qui bénéficie de l'assistance internationale doit constituer une part substantielle des ressources apportées à chaque programme ou projet, sauf si ses ressources ne le lui permettent pas.

Article 26

Le Comité du patrimoine, mondial et l'État bénéficiaire définissent dans l'accord qu'ils concluent les conditions dans lesquelles sera exécuté un programme ou projet pour lequel est fournie une assistance internationale au titre de la présente Convention. Il incombe à l'État qui reçoit cette assistance internationale de continuer à protéger, conserver et mettre en valeur les biens ainsi sauvegardés,
conformément aux conditions définies dans l'accord.

VI. Programmes éducatifs

Article 27

1. Les États parties à la présente Convention s'efforcent par tous les moyens appropriés, notamment par des programmes d'éducation et d'information, de renforcer le respect et l'attachement de leurs peuples au patrimoine culturel et naturel défini aux articles 1 et 2 de la Convention.

2. Ils s'engagent à informer largement le public des menaces qui pèsent sur ce patrimoine et des activités entreprises en application de la présente Convention.

Article 28

Les États parties à la présente Convention qui reçoivent une assistance internationale en application de la Convention prennent les mesures nécessaires pour faire connaître l'importance des biens qui ont fait l'objet de cette assistance et le rôle que cette dernière a joué.

VII. Rapports

Article 29

1. Les États parties à la présente Convention indiquent dans les rapports qu'ils présenteront à la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture aux dates et sous la forme qu'elle déterminera, les dispositions législatives et réglementaires et les autres mesures qu'ils auront adoptées pour l'application de la Convention, ainsi que l'expérience qu'ils auront acquise dans ce domaine.

2. Ces rapports seront portés à la connaissance du Comité du patrimoine mondial.

3. Le Comité présente un rapport sur ses activités à chacune des sessions ordinaires de la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.

VIII. Clauses finales

Article 30

La présente Convention est établie en anglais, en arabe, en espagnol, en français et en russe, les cinq textes faisant également foi.

Article 31

1. La présente Convention sera soumise à la ratification ou à l'acceptation des États membres de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, conformément à leurs procédures constitutionnelles
respectives.

2. Les instruments de ratification ou d'acceptation seront déposés auprès du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la, science et la culture.

Article 32

1. La présente Convention est ouverte à 'adhésion de tout État non membre de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, invité à y adhérer par la Conférence générale de l'Organisation.

2. L'adhésion se fera par le dépôt d'un instrument d'adhésion auprès du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.

Article 33

La présente Convention entrera en vigueur trois mois après la date du dépôt du vingtième instrument de ratification, d'acceptation ou d'adhésion mais uniquement à l'égard des États qui auront déposé leurs instruments respectifs de ratification, d'acceptation ou d'adhésion à cette date ou antérieurement. Elle entrera en vigueur pour chaque autre État trois mois après le dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation ou d'adhésion.

Article 34

Les dispositions ci-après s'appliquent aux États parties à la présente Convention ayant un système constitutionnel fédératif ou non unitaire:

a. En ce qui concerne les dispositions de cette Convention dont la mise en oeuvre relève de l'action législative du pouvoir législatif fédéral ou central, les obligations du gouvernement fédéral ou central seront les mêmes que celles des États parties qui ne sont pas des États fédératifs;

b. En ce qui concerne les dispositions de cette Convention dont l'application relève de l'action législative de chacun des États, pays, provinces ou cantons constituants, qui ne sont pas en vertu du système constitutionnel de la fédération tenus à prendre des mesures législatives, le gouvernement fédéral portera, avec son avis favorable, lesdites dispositions à la connaissance des autorités compétentes des Etats, pays, provinces ou cantons.

Article 35

1. Chacun des États parties à la présente Convention aura la faculté de dénoncer la Convention.

2. La dénonciation sera notifiée par un instrument écrit déposé auprès du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.

3. La dénonciation prendra effet 12 mois après réception de l'instrument de dénonciation. Elle ne modifiera en rien les obligations financières à assumer par l'État dénonciateur jusqu'à la date à laquelle le retrait prendra effet.

Article 36

Le Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture informera les États membres de l'Organisation, les États non membres visés à l'article 32, ainsi que l'Organisation des Nations Unies, du dépôt de tous les instruments de ratification, d'acceptation ou d'adhésion mentionnés aux articles 31 et 32, de même que des dénonciations prévues à l'article 35.

Article 37

1. La présente Convention pourra être révisée par la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. La révision ne liera cependant que les États qui deviendront parties à la convention portant révision.

2. Au cas où la Conférence générale adopterait une nouvelle convention portant révision totale ou partielle de la présente Convention et à moins que la nouvelle convention n'en dispose autrement, la présente Convention cesserait d'être ouverte à la ratification, à l'acceptation ou à l'adhésion, à partir de la date d'entrée en vigueur de la nouvelle convention portant révision.

Article 38

Conformément à l'article 102 de la Charte des Nations Unies, la présente Convention sera enregistrée au Secrétariat des Nations Unies à la requête du Directeur général de

l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.

EN FOI DE QUOI ont apposé leurs signatures, ce vingt-troisième jour de novembre 1972.

Fait à Paris, ce vingt-troisième jour de novembre 1972, en deux exemplaires authentiques portant la signature du Président de la Conférence générale, réunie en sa dix-septième session, et du Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, qui seront déposés dans les archives de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, et dont les copies certifiées conformes seront remises à tous les États visés aux articles 31 et 32 ainsi qu'à l'Organisation des Nations Unies.

الوثيقة الثالثة:

CHARTE INTERNATIONALE POUR LA GESTION DU PATRIMOINE ARCHÉOLOGIQUE
Adoptée par l'ICOMOS en 1990

INTRODUCTION

Il est unanimement reconnu que la connaissance des origines et du développement des sociétés humaines est d'une importance fondamentale pour l'humanité toute entière en lui permettant de reconnaître ses racines culturelles et sociales.

Le patrimoine archéologique constitue le témoignage essentiel sur les activités humaines du passé. Sa protection et sa gestion attentive sont donc indispensables pour permettre aux archéologues et aux autres savants de l'étudier et de l'interpréter au nom des générations présentes et à venir, et pour leur bénéfice.

La protection de ce patrimoine ne peut se fonder uniquement sur la mise en oeuvre des techniques de l'archéologie. Elle exige une base plus large de connaissances et de compétences professionnelles et scientifiques. Certains éléments du patrimoine archéologique font partie de structures architecturales, en ce cas, ils doivent être protégés dans le respect des critères concernant le patrimoine architectural énoncés en 1964 par la Charte de Venise sur la restauration et la conservation des monuments et des sites; d'autres font partie des

traditions vivantes des populations autochtones dont la participation devient alors essentielle pour leur protection et leur conservation.
Pour ces raisons et bien d'autres, la protection du patrimoine archéologique doit être fondée sur une collaboration effective entre des spécialistes de nombreuses disciplines différentes. Elle exige encore la coopération des services publics, des chercheurs, des entreprises privées et du grand public. En conséquence cette charte énonce des principes applicables dans différents secteurs de la gestion du patrimoine archéologique. Elle inclut les devoirs des pouvoirs publics et des législateurs, les règles professionnelles applicables à l'inventaire, à la prospection, à la fouille, à la documentation, à la recherche, à la maintenance, la conservation, la reconstitution, l'information, la présentation, la mise à disposition du public et l'affectation du patrimoine archéologique aussi bien que la définition des qualifications du personnel chargé de sa protection.
Cette charte a été motivée par le succès de la Charte de Venise comme document normatif et comme source d'inspiration dans le domaine des politiques et des pratiques gouvernementales, scientifiques et professionnelles.
Elle doit énoncer des principes fondamentaux et recommandations d'une portée globale. C'est pourquoi elle ne peut prendre en compte les difficultés et les virtualités propres à des régions ou à des pays. Pour répondre à ces besoins, la charte devrait par conséquent être complétée sur un plan régional et national par des principes et des règles supplémentaires.

Article 1. Définition et introduction

Le "patrimoine archéologique" est la partie de notre patrimoine matériel pour laquelle les méthodes de l'archéologie fournissent les connaissances de base. Il englobe toutes les traces de l'existence humaine et concerne les lieux où se sont exercées les activités humaines quelles qu'elles soient, les structures et les vestiges abandonnés de toutes sortes, en surface, en sous-sol ou sous les eaux, ainsi que le matériel qui leur est associé.

Article 2. Politiques de "conservation intégrée"

Le patrimoine archéologique est une richesse culturelle fragile et non renouvelable. L'agriculture et les plans d'occupation des sols résultant de programmes d'aménagement doivent par conséquent être réglementés afin de réduire au minimum la destruction de ce patrimoine. Les politiques de protection du patrimoine archéologique doivent être systématiquement intégrées à celles qui concernent l'agriculture, l'occupation des sols et la planification, mais aussi la culture, l'environnement et l'éducation. La création de réseaux archéologiques doit faire partie de ces politiques.
Les politiques de protection du patrimoine archéologique doivent être prises en compte par les planificateurs à l'échelon national, régional et local.
La participation active de la population doit être intégrée aux politiques de conservation du patrimoine archéologique. Cette participation est essentielle chaque fois que le patrimoine d'une population autochtone est en cause. La participation doit être fondée sur l'accès aux connaissances, condition nécessaire à toute décision. L'information du public est donc un élément important de la "conservation intégrée".

Article 3. Législation et économie

La protection du patrimoine archéologique est une obligation morale pour chaque être humain. Mais c'est aussi une responsabilité publique collective. Cette responsabilité doit se traduire par l'adoption d'une législation adéquate et par la garantie de fonds suffisants pour financer efficacement les programmes de conservation du patrimoine archéologique.
Le patrimoine archéologique est un patrimoine commun pour toute société humaine; c'est donc un devoir pour tous les pays de faire en sorte que des fonds appropriés soient disponibles pour sa protection.

La législation doit garantir la conservation du patrimoine archéologique en fonction des besoins de l'histoire et des traditions de chaque pays et de chaque région en faisant largement place à la conservation "in situ" et aux impératifs de la recherche.
La législation doit se fonder sur l'idée que le patrimoine archéologique est l'héritage de l'humanité toute entière et de groupes humains, non celui de personnes individuelles ou de nations particulières.
La législation doit interdire toute destruction, dégradation ou altération par modification de tout monument, de tout site archéologique ou de leur environnement en l'absence d'accord des services archéologiques compétents.
La législation doit par principe exiger une recherche préalable et l'établissement d'une documentation archéologique complète dans chacun des cas où une destruction du patrimoine archéologique a pu être autorisée.
La législation doit exiger une maintenance correcte et une conservation satisfaisante du patrimoine archéologique et en garantir les moyens.
La législation doit prévoir des sanctions adéquates, proportionnelles aux infractions aux textes concernant le patrimoine archéologique.
Au cas où la législation n'étendrait sa protection qu'au patrimoine classé ou inscrit sur un inventaire officiel, des dispositions devraient être prises en vue de la protection temporaire de monuments et de sites non protégés ou récemment découverts, jusqu'à ce qu'une évaluation archéologique ait été faite.
L'un des risques physiques majeurs encourus par le patrimoine archéologique résulte des programmes d'aménagement. L'obligation pour les aménageurs de faire procéder à une étude d'impact archéologique avant de définir leur programmes doit donc être énoncée dans une législation adéquate stipulant que le coût de l'étude doit être intégré au budget du projet. Le principe selon lequel tout programme d'aménagement doit être conçu de façon à réduire au maximum les répercussions sur le patrimoine archéologique doit être également énoncé par une loi.

Article 4. Inventaires

La protection du patrimoine archéologique doit se fonder sur la connaissance la plus complète possible de son existence, de son étendue et de sa nature. Les inventaires généraux du potentiel archéologique sont ainsi des instruments de travail essentiels pour élaborer des stratégies de protection du patrimoine archéologique. Par conséquent, l'inventaire doit être une obligation fondamentale dans la protection et la gestion du patrimoine archéologique.
En même temps, les inventaires constituent une banque de données fournissant les sources primaires en vue de l'étude et de la recherche scientifique. L'établissement des inventaires doit donc être considéré comme un processus dynamique permanent. Il en résulte aussi que les inventaires doivent intégrer l'information à divers niveaux de précision et de fiabilité, puisque des connaissances même superficielles peuvent fournir un point de départ pour des mesures de protection.

Article 5. Interventions sur le site

En archéologie, la connaissance est largement tributaire de l'intervention scientifique sur le site. L'intervention sur le site embrasse toute la gamme des méthodes de recherche, de l'exploration non destructrice à la fouille intégrale en passant par les sondages limités ou la collecte d'échantillons.
Il faut admettre comme principe fondamental que toute collecte d'information sur le patrimoine archéologique ne doit détruire que le minimum des témoignages archéologiques nécessaires pour atteindre les buts, conservatoires ou scientifiques, de la campagne. Les méthodes d'intervention non destructives, observations aériennes, observations sur le terrain, observations subaquatiques, échantillonnage, prélèvements, sondages doivent être encouragées dans tous les cas, de préférence à la fouille intégrale.

La fouille implique toujours un choix des données qui seront enregistrées et conservées au prix de la perte de toute information et, éventuellement, de la destruction totale du monument ou du site. La décision de procéder à une fouille ne doit donc être prise qu'après mûre réflexion.
Les fouilles doivent être exécutées de préférence sur des sites et des monuments condamnés à la destruction en raison de programmes d'aménagement modifiant l'occupation ou l'affectation des sols, en raison du pillage, ou de la dégradation sous l'effet d'agents naturels.
Dans des cas exceptionnels, des sites non menacés pourront être fouillés soit en fonction des priorités de la recherche, soit en vue d'une présentation au public. Dans ces cas, la fouille doit être précédée d'une évaluation scientifique poussée du potentiel du site. La fouille doit être partielle et réserver un secteur vierge en vue de recherches ultérieures.
Lorsque la fouille a lieu, un rapport répondant à des normes bien définies doit être mis à la disposition de la communauté scientifique et annexé à l'inventaire approprié dans des délais raisonnables après la fin des travaux.
Les fouilles doivent être exécutées en conformité avec les recommandations de l'UNESCO (recommandations définissant les principes internationaux à appliquer en matière de fouilles archéologiques, 1956), ainsi qu'avec les normes professionnelles, internationales et nationales.
Article 6. Maintenance et conservation
Conserver "in situ" monuments et sites devrait être l'objectif fondamental de la conservation du patrimoine archéologique. Toute translation viole le principe selon lequel le patrimoine doit être conservé dans son contexte original. Ce principe souligne la nécessité d'une maintenance, d'une conservation et d'une gestion convenables. Il en découle que le patrimoine archéologique ne doit être ni exposé aux risques et aux conséquences de la fouille, ni abandonné en l'état après la fouille si un financement permettant sa maintenance et sa conservation n'est pas préalablement garantie.
L'engagement et la participation de la population locale doivent être encouragés en tant que moyen d'action pour la maintenance du patrimoine archéologique. Dans certains cas, il peut être conseillé de confier la responsabilité de la protection et de la gestion des monuments et des sites à des populations autochtones.
Les ressources financières étant inévitablement limitées, la maintenance active ne pourra s'effectuer que de manière sélective. Elle devra donc s'exercer sur un échantillon étendu de sites et de monuments déterminé par des critères scientifiques de qualité et de représentativité, et pas seulement sur les monuments les plus prestigieux et les plus séduisants.
La Recommandation de l'UNESCO de 1956 doit s'appliquer également à la maintenance et à la conservation du patrimoine archéologique.
Article 7. Présentation, information, reconstitution
La présentation au grand public du patrimoine archéologique est un moyen essentiel de le faire accéder à la connaissance des origines et du développement des sociétés modernes. En même temps, c'est le moyen le plus important pour faire comprendre la nécessité de protéger ce patrimoine.
La présentation au grand public doit constituer une vulgarisation de l'état des connaissances scientifiques et doit par conséquent être soumise à de fréquentes révisions. Elle doit prendre en compte les multiples approches permettant la compréhension du passé.
Les reconstitutions répondent à deux fonctions importantes, étant conçues à des fins de recherche expérimentale et pédagogiques. Elles doivent néanmoins s'entourer de grandes précautions afin de ne perturber aucune des traces archéologiques subsistantes; elles

doivent aussi prendre en compte des témoignages de toutes sortes afin d'atteindre à l'authenticité. Les reconstitutions ne doivent pas être construites sur les vestiges archéologiques eux-mêmes et doivent être identifiables comme telles.

Article 8. Qualifications professionnelles

Pour assurer la gestion du patrimoine archéologique, il est essentiel de maîtriser de nombreuses disciplines à un haut niveau scientifique. La formation d'un nombre suffisant de professionnels dans les secteurs de compétence concernés doit par conséquent être un objectif important de la politique d'éducation dans chaque pays. La nécessité de former des experts dans des secteurs hautement spécialisés exige, quant à elle, la coopération internationale.

La formation archéologique universitaire doit prendre en compte dans ses programmes le changement intervenu dans les politiques de conservation, moins soucieuses de fouilles que de conservation "in situ". Elle devrait également tenir compte du fait que l'étude de l'histoire des populations indigènes est aussi importante que celle des monuments et des sites prestigieux pour conserver et comprendre le patrimoine archéologique.

La protection du patrimoine archéologique est un processus dynamique permanent. Par conséquent, toutes facilités doivent être accordées aux professionnels travaillant dans ce secteur, afin de permettre leur recyclage. Des programmes spécialisés de formation de haut niveau faisant une large place à la protection et à la gestion du patrimoine archéologique devraient être mis en oeuvre.

Article 9. Coopération internationale

Le patrimoine archéologique étant un héritage commun à l'humanité toute entière, la coopération internationale est essentielle pour énoncer et faire respecter les critères de gestion de ce patrimoine.

Il existe un besoin pressant de circuits internationaux permettant l'échange des informations et le partage des expériences parmi les professionnels chargés de la gestion du patrimoine archéologique. Cela implique l'organisation de conférences, de séminaires, d'ateliers, etc. à l'échelon mondial aussi bien qu'à l'échelon régional, ainsi que la création de centres régionaux de formation de haut niveau. L'Icomos devrait, par l'intermédiaire de ses groupes spécialisés, tenir compte de cette situation dans ses projets à long et moyen termes.

De même, des programmes internationaux d'échange de personnels administratifs et scientifiques devraient être poursuivis comme fournissant le moyen d'élever le niveau des compétences en ce domaine.

الوثيقة الرابعة:

COUNCIL OF EUROPE CONSEIL DE L'EUROPE

Convention européenne pour la protection du patrimoine archéologique (révisée)
La Valette, 16.I.1992

Préambule

Les Etats membres du Conseil de l'Europe et les autres Etats parties à la Convention culturelle européenne, signataires de la présente Convention (révisée),

Considérant que le but du Conseil de l'Europe est de réaliser une union plus étroite entre ses membres afin notamment de sauvegarder et de promouvoir les idéaux et les principes qui sont leur patrimoine commun;

Vu la Convention culturelle européenne, signée à Paris le 19 décembre 1954, et notamment ses articles 1 et 5;

Vu la Convention pour la sauvegarde du patrimoine architectural de l'Europe, signée à Grenade le 3 octobre 1985;

Vu la Convention européenne sur les infractions visant des biens culturels, signée à Delphes le 23 juin 1985;

Vu les recommandations de l'Assemblée parlementaire relatives à l'archéologie et notamment les Recommandations 848 (1978); 921 (1981) et 1072 (1988);

Vu la Recommandation n° R (89) 5 relative à la protection et mise en valeur du patrimoine archéologique dans le contexte des opérations d'aménagement urbain et rural;

Rappelant que le patrimoine archéologique est un élément essentiel pour la connaissance du passé des civilisations;

Reconnaissant que le patrimoine archéologique européen, témoin de l'histoire ancienne, est gravement menacé de dégradation aussi bien par la multiplication des grands travaux d'aménagement que par les risques naturels, les fouilles clandestines ou dépourvues de caractère scientifique, ou encore l'insuffisante information du public;

Affirmant qu'il importe d'instituer, là où elles n'existent pas encore, les procédures de contrôle administratif et scientifique qui s'imposent, et qu'il y a lieu d'intégrer les préoccupations de sauvegarde archéologique dans les politiques d'aménagement urbain et rural, et de développement culturel;

Soulignant que la responsabilité de la protection du patrimoine archéologique incombe non seulement à l'Etat directement concerné, mais aussi à l'ensemble des pays européens, afin de réduire les risques de dégradation et de promouvoir la conservation, en favorisant les échanges d'experts et d'expériences;

Constatant la nécessité de compléter les principes formulés par la Convention européenne pour la protection du patrimoine archéologique, signée à Londres le 6 mai 1969, à la suite de l'évolution des politiques d'aménagement dans les pays européens,

Sont convenus de ce qui suit:

Définition du patrimoine archéologique

Article 1er

1. *Le but de la présente Convention (révisée) est de protéger le patrimoine archéologique en tant que source de la mémoire collective européenne et comme instrument d'étude historique et scientifique.*
2. *A cette fin, sont considérés comme éléments du patrimoine archéologique tous les vestiges, biens et autres traces de l'existence de l'humanité dans le passé, dont à la fois:*
   - i. *la sauvegarde et l'étude permettent de retracer le développement de l'histoire de l'humanité et de sa relation avec l'environnement naturel;*
   - ii. *les principaux moyens d'information sont constitués par des fouilles ou des découvertes ainsi que par d'autres méthodes de recherche concernant l'humanité et son environnement;*
   - iii. *l'implantation se situe dans tout espace relevant de la juridiction des Parties.*
3. *Sont inclus dans le patrimoine archéologique les structures, constructions, ensembles architecturaux, sites aménagés, témoins mobiliers, monuments d'autre nature, ainsi que leur contexte, qu'ils soient situés dans le sol ou sous les eaux.*

Identification du patrimoine et mesures de protection

Article 2

Chaque Partie s'engage à mettre en œuvre, selon les modalités propres à chaque Etat, un régime juridique de protection du patrimoine archéologique prévoyant:

- i. *la gestion d'un inventaire de son patrimoine archéologique et le classement de monuments ou de zones protégés;*
- ii. *la constitution de zones de réserve archéologiques, même sans vestiges apparents en surface ou sous les eaux, pour la conservation de témoignages matériels à étudier par les générations futures;*
- iii. *l'obligation pour l'inventeur de signaler aux autorités compétentes la découverte fortuite d'éléments du patrimoine archéologique et de les mettre à disposition pour examen.*

Article 3

En vue de préserver le patrimoine archéologique et afin de garantir la signification scientifique des opérations de recherche archéologique, chaque Partie s'engage:

- i. *à mettre en œuvre des procédures d'autorisation et de contrôle des fouilles, et autres activités archéologiques, afin:*
  - a. *de prévenir toute fouille ou déplacement illicites d'éléments du patrimoine archéologique;*
  - b. *d'assurer que les fouilles et prospections archéologiques sont entreprises de manière scientifique et sous réserve que:*
    - *des méthodes d'investigation non destructrices soient employées aussi souvent que possible;*
    - *les éléments du patrimoine archéologique ne soient pas exhumés lors des fouilles ni laissés exposés pendant ou après*

celles-ci sans que des dispositions convenables n'aient été prises pour leurs préservation, conservation et gestion;

ii. *à veiller à ce que les fouilles et autres techniques potentiellement destructrices ne soient pratiquées que par des personnes qualifiées et spécialement habilitées;*

iii. *à soumettre à autorisation préalable spécifique, dans les cas prévus par la législation interne de l'Etat, l'emploi de détecteurs de métaux et d'autres équipements de détection ou procédés pour la recherche archéologique.*

Article 4

Chaque Partie s'engage à mettre en œuvre des mesures de protection physique du patrimoine archéologique prévoyant suivant les circonstances:

i. *l'acquisition ou la protection par d'autres moyens appropriés, par les pouvoirs publics, d'espaces destinés à constituer des zones de réserve archéologiques;*

ii. *la conservation et l'entretien du patrimoine archéologique, de préférence sur son lieu d'origine;*

iii. *l'aménagement de dépôts appropriés pour les vestiges archéologiques déplacés de leur lieu d'origine.*

Conservation intégrée du patrimoine archéologique

Article 5

Chaque Partie s'engage:

i. *à rechercher la conciliation et l'articulation des besoins respectifs de l'archéologie et de l'aménagement en veillant à ce que des archéologues participent:*
   a. *aux politiques de planification visant à établir des stratégies équilibrées de protection, de conservation et de mise en valeur des sites présentant un intérêt archéologique;*
   b. *au déroulement dans leurs diverses phases des programmes d'aménagement;*

ii. *à assurer une consultation systématique entre archéologues, urbanistes et aménageurs du territoire, afin de permettre:*
   a. *la modification des plans d'aménagement susceptibles d'altérer le patrimoine archéologique;*
   b. *l'octroi du temps et des moyens suffisants pour effectuer une étude scientifique convenable du site avec publication des résultats;*

iii. *à veiller à ce que les études d'impact sur l'environnement et les décisions qui en résultent prennent complètement en compte les sites archéologiques et leur contexte;*

iv. *à prévoir, lorsque des éléments du patrimoine archéologique ont été trouvés à l'occasion de travaux d'aménagement et quand cela s'avère faisable, la conservation in situ de ces éléments;*

v. *à faire en sorte que l'ouverture au public des sites archéologiques, notamment les aménagements d'accueil d'un grand nombre de visiteurs, ne porte pas*

atteinte au caractère archéologique et scientifique de ces sites et de leur environnement.

Financement de la recherche et conservation archéologique

Article 6

Chaque Partie s'engage:

i. *à prévoir un soutien financier à la recherche archéologique par les pouvoirs publics nationaux, régionaux ou locaux, en fonction de leurs compétences respectives;*
ii. *à accroître les moyens matériels de l'archéologie préventive:*
    a. *en prenant les dispositions utiles pour que, lors de grands travaux d'aménagement publics ou privés soit prévue la prise en charge complète par des fonds provenant de manière appropriée du secteur public ou du secteur privé du coût de toute opération archéologique nécessaire liée à ces travaux;*
    b. *en faisant figurer dans le budget de ces travaux, au même titre que les études d'impact imposées par les préoccupations d'environnement et d'aménagement du territoire, les études et les prospections archéologiques préalables, les documents scientifiques de synthèse, de même que les communications et publications complètes des découvertes.*

Collecte et diffusion de l'information scientifique

Article 7

En vue de faciliter l'étude et la diffusion de la connaissance des découvertes archéologiques, chaque Partie s'engage:

i. *à réaliser ou actualiser les enquêtes, les inventaires et la cartographie des sites archéologiques dans les espaces soumis à sa juridiction;*
ii. *à adopter toutes dispositions pratiques en vue d'obtenir, au terme d'opérations archéologiques, un document scientifique de synthèse publiable, préalable à la nécessaire diffusion intégrale des études spécialisées.*

Article 8

Chaque Partie s'engage:

i. *à faciliter l'échange sur le plan national ou international d'éléments du patrimoine archéologique à des fins scientifiques professionnelles, tout en prenant les dispositions utiles pour que cette circulation ne porte atteinte d'aucune manière à la valeur culturelle et scientifique de ces éléments;*
ii. *à susciter les échanges d'informations sur la recherche archéologique et les fouilles en cours, et à contribuer à l'organisation de programmes de recherche internationaux.*

Sensibilisation du public

Article 9

Chaque Partie s'engage:

i. *à entreprendre une action éducative en vue d'éveiller et de développer auprès de l'opinion publique une conscience de la valeur du patrimoine archéologique pour la connaissance du passé et des périls qui menacent ce patrimoine;*
ii. *à promouvoir l'accès du public aux éléments importants de son patrimoine archéologique, notamment les sites, et à encourager l'exposition au public de biens archéologiques sélectionnés.*

Prévention de la circulation illicite d'éléments du patrimoine archéologique

Article 10

Chaque Partie s'engage:

i. *à organiser l'échange d'informations entre les pouvoirs publics compétents et les institutions scientifiques sur les fouilles illicites constatées;*
ii. *à porter à la connaissance des instances compétentes de l'Etat d'origine partie à cette Convention (révisée) toute offre suspecte de provenance de fouilles illicites ou de détournements de fouilles officielles, et toutes précisions nécessaires à ce sujet;*
iii. *en ce qui concerne les musées et les autres institutions similaires dont la politique d'achat est soumise au contrôle de l'Etat, à prendre les mesures nécessaires afin que ceux-ci n'acquièrent pas des éléments du patrimoine archéologique suspectés de provenir de découvertes incontrôlées, de fouilles illicites ou de détournements de fouilles officielles;*
iv. *pour les musées et autres institutions similaires, situés sur le territoire d'une Partie, mais dont la politique d'achat n'est pas soumise au contrôle de l'Etat:*
    a. *à leur transmettre le texte de la présente Convention (révisée);*
    b. *à n'épargner aucun effort pour assurer le respect par lesdits musées et institutions des principes formulés dans le paragraphe 3 ci-dessus;*
v. *à restreindre, autant que possible, par une action d'éducation, d'information, de vigilance et de coopération, le mouvement des éléments du patrimoine archéologique provenant de découvertes incontrôlées, de fouilles illicites ou de détournements de fouilles officielles.*

Article 11

Aucune disposition de la présente Convention (révisée) ne porte atteinte aux traités bilatéraux ou multilatéraux qui existent ou qui pourront exister entre des Parties, visant la circulation illicite d'éléments du patrimoine archéologique ou leur restitution au propriétaire légitime.

Assistance technique et scientifique mutuelle

Article 12

Les Parties s'engagent:

i. *à se prêter une assistance technique et scientifique mutuelle s'exprimant dans un échange d'expériences et d'experts dans les matières relatives au patrimoine archéologique;*
ii. *à favoriser, dans le cadre des législations nationales pertinentes ou des accords internationaux par lesquels elles sont liées, les échanges de spécialistes de la conservation du patrimoine archéologique, y compris dans le domaine de la formation permanente.*

Contrôle de l'application de la Convention (révisée)

Article 13

Aux fins de la présente Convention (révisée), un comité d'experts, institué par le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe en vertu de l'article 17 du Statut du Conseil de l'Europe, est chargé de suivre l'application de la Convention (révisée) et en particulier:

i. *de soumettre périodiquement au Comité des Ministres du Conseil de l'Europe un rapport sur la situation des politiques de protection du patrimoine archéologique dans les Etats parties à la Convention (révisée) et sur l'application des principes qu'elle énonce;*
ii. *de proposer au Comité des Ministres du Conseil de l'Europe toute mesure tendant à la mise en œuvre des dispositions de la Convention (révisée), y compris dans le domaine des activités multilatérales et en matière de révision ou d'amendement de la Convention (révisée), ainsi que d'information du public sur les objectifs de la Convention (révisée);*
iii. *de faire des recommandations au Comité des Ministres du Conseil de l'Europe, relatives à l'invitation d'Etats non membres du Conseil de l'Europe à adhérer à la Convention (révisée).*

Clauses finales

Article 14

1. *La présente Convention (révisée) est ouverte à la signature des Etats membres du Conseil de l'Europe et des autres Etats parties à la Convention culturelle européenne. Elle sera soumise à ratification, acceptation ou approbation. Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation seront déposés près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.*
2. *Un Etat partie à la Convention européenne pour la protection du patrimoine archéologique, signée à Londres le 6 mai 1969, ne peut déposer son instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation s'il n'a pas déjà dénoncé ladite Convention ou s'il ne la dénonce pas simultanément.*
3. *La présente Convention (révisée) entrera en vigueur six mois après la date à laquelle quatre Etats, dont au moins trois Etats membres du Conseil de l'Europe, auront*

exprimé leur consentement à être liés par la Convention (révisée) conformément aux dispositions des paragraphes précédents.

4. *Dans le cas où, en application des deux paragraphes précédents, la prise d'effet de la dénonciation de la Convention du 6 mai 1969 et l'entrée en vigueur de la présente Convention (révisée) ne seraient pas simultanées, un Etat contractant peut déclarer, lors du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation, qu'il continuera à appliquer la Convention du 6 mai 1969 jusqu'à l'entrée en vigueur de la présente Convention (révisée).*
5. *La présente Convention (révisée) entrera en vigueur à l'égard de tout Etat signataire qui exprimerait ultérieurement son consentement à être lié par elle six mois après la date du dépôt de l'instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation.*

Article 15

1. *Après l'entrée en vigueur de la présente Convention (révisée), le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe pourra inviter tout autre Etat non membre du Conseil ainsi que la Communauté économique européenne à adhérer à la présente Convention (révisée), par une décision prise à la majorité prévue à l'article 20.d du Statut du Conseil de l'Europe, et à l'unanimité des représentants des Etats contractants ayant le droit de siéger au Comité.*
2. *Pour tout Etat adhérent ou pour la Communauté économique européenne, en cas d'adhésion, la Convention (révisée) entrera en vigueur six mois après la date de dépôt de l'instrument d'adhésion près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.*

Article 16

1. *Tout Etat peut, au moment de la signature ou au moment du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, désigner le ou les territoires auxquels s'appliquera la présente Convention (révisée).*
2. *Tout Etat peut, à tout autre moment par la suite, par une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, étendre l'application de la présente Convention (révisée) à tout autre territoire désigné dans la déclaration. La Convention (révisée) entrera en vigueur à l'égard de ce territoire six mois après la date de réception de la déclaration par le Secrétaire Général.*
3. *Toute déclaration faite en vertu des deux paragraphes précédents pourra être retirée, en ce qui concerne tout territoire désigné dans cette déclaration, par notification adressée au Secrétaire Général. Le retrait prendra effet six mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.*

Article 17

1. *Toute Partie peut, à tout moment, dénoncer la présente Convention (révisée) en adressant une notification au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.*
2. *La dénonciation prendra effet six mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.*

Article 18

Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe notifiera aux Etats membres du Conseil de l'Europe, aux autres Etats parties à la Convention culturelle européenne, ainsi

qu'à tout Etat et à la Communauté économique européenne ayant adhéré ou ayant été invité à adhérer à la présente Convention (révisée):

i. *toute signature;*
ii. *le dépôt de tout instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion;*
iii. *toute date d'entrée en vigueur de la présente Convention (révisée) conformément à ses articles 14, 15 et 16;*
iv. *tout autre acte, notification ou communication ayant trait à la présente Convention (révisée).*

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention (révisée).
Fait à La Valette, le 16 janvier 1992, en français et en anglais, les deux textes faisant également foi, en un seul exemplaire qui sera déposé dans les archives du Conseil de l'Europe. Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe en communiquera copie certifiée conforme à chacun des Etats membres du Conseil de l'Europe, aux autres Etats parties à la Convention culturelle européenne, ainsi qu'à tout Etat non membre ou à la Communauté économique européenne invités à adhérer à la présente Convention (révisée).

1er juillet 1992 **الوثيقة الخامسة**

Convention Cadre entre l'Etat et l'Association pour les fouilles archéologiques nationales

Préambule

La définition et la responsabilité de la politique archéologique nationale appartiennent à l'Etat.
Les fouilles archéologiques s'exercent dans le cadre de la loi du 27 septembre 1941 validée par l'ordonnance 45-2092 du 13 septembre 1945 et rendue exécutoire dans les départements du Bas-Rhin, du Haut-Rhin et de la Moselle par décret 47-753 du 19 avril 1947 et dans les départements d'Outre-Mer par la loi 65-947 du 10 novembre 1965.

La mise en oeuvre de cette politique est caractérisée par le nombre et la dispersion des opérations, la pluralité des sources de financement, l'appel à des spécialistes de disciplines

très diverses, pendant des durées très variables, la nécessité enfin d'agir de manière urgente en cas de fouilles préventives ou de sauvetage régies notamment par le titre II de la loi précitée par le Code de l'urbanisme.

L'Association pour les fouilles archéologiques nationales (AFAN), régie par la loi de 1901, a été créée en 19xx. Son objet et ses activités sont d'intérêt général et contribuent à la réalisation des objectifs du service public de l'archéologie et de la politique archéologique nationale. Sa compétence s'étend à l'exécution de tâches d'étude, de prospection, de diagnostic, de fouilles proprement dites, d'opérations post-fouilles, de publication, de diffusion, de mise en valeur de sites et de conservation de vestiges, dans les conditions de rigueur offrant à ses partenaires toutes garanties, notamment quant au respect de la législation susvisée.

La prise en compte des considérations ci-dessus a conduit l'Etat et l'AFAN à définir les modalités de leur collaboration qui font l'objet de la présente convention.

Entre les soussignés :

Le ministre d'Etat, ministre de l'Education nationale et de la Culture et le ministre du Budget, agissant au nom et pour le compte de l'Etat d'une part et

Le président de l'Association pour les fouilles archéologiques nationales, autorisé par le conseil d'administration d'autre part, il a été convenu ce qui suit :

TITRE I

Objet de la convention

Article I-1
La présente convention a pour objet de définir les missions confiées à l'AFAN et de préciser les engagements respectifs de l'Etat et de l'Association dans les domaines techniques, juridiques, sociaux, financiers et comptables.

TITRE II

Missions de l'organisme conventionné

Article II-1
L'AFAN agit comme gestionnaire d'opérations archéologiques autorisées ou décidées par l'Etat ainsi que des missions qui lui sont attribuées dans le cadre des fouilles programmées et des opérations d'archéologie préventive et de sauvetage. Que ces fouilles soient financées exclusivement par l'Etat, qu'elles soient cofinancées par l'Etat et des partenaires publics ou privés (collectivités territoriales, aménageurs) ou financées seulement par ces derniers, l'AFAN reçoit et gère les moyens financiers consacrés à celles-ci. Elle prend en charge et met à la disposition des responsables d'opérations les moyens (personnels spécialisés, prestations et matériels) qui leur sont nécessaires, conformément aux prescriptions scientifiques définies par l'Etat et aux programmes techniques et financiers établis avec l'ensemble des partenaires. Ces programmes incluent la prospection, le diagnostic, les fouilles proprement dites et les opérations post-fouilles.

Conformément à la législation en vigueur, l'AFAN ne peut intervenir que sur les opérations autorisées ou décidées par l'Etat et dont il a nominativement désigné le responsable.

Article II-2
Pour contribuer à l'élaboration de la carte archéologique de la France et pendant une durée de cinq ans commençant en 1991, l'Etat confie à l'AFAN la mission de réaliser le programme annuel qu'il lui définit.

Article II-3
L'Etat peut confier à l'AFAN des missions d'accompagnement de sa politique archéologique concernant les domaines des études, de la valorisation des sites, de la conservation de vestiges, de la publication et de la diffusion des résultats de la communauté scientifique et du grand public, de l'expérimentation de nouvelles technologies et de la formation.

Article II-4
A l'exception des tâches de gestion, les opérations archéologiques auxquelles participe l'Association sont placées sous le contrôle scientifique des services de l'Etat. Leur avis sera demandé lors du recrutement des agents qui concourent à leur réalisation.

TITRE III

Dispositions relatives au personnel

Article III-1
Dans le cadre des missions qui lui sont confiées, l'AFAN choisit et recrute ses personnels dans les conditions prévues aux articles II-1 et II-4. Elle en est l'employeur dans les conditions définies par le Code du travail.

Article III-2
L'Association entreprendra la négociation d'un accord d'entreprise pour fixer l'ensemble des relations entre l'AFAN et ses personnels.

Article III-3
L'AFAN peut accueillir des personnels stagiaires ou bénévoles, ces derniers étant proposés par l'Etat dans le cadre d'opérations archéologiques.
L'Association peut gérer pour le compte du ministère chargé de la Culture les moyens nécessaires à l'accueil des objecteurs de conscience effectuant leur service national auprès dudit ministère.

Article III-4
Pour l'exécution de ses missions d'intérêt général, l'AFAN peut bénéficier du concours des fonctionnaires et agents des services de l'Etat et des établissements publics qui lui sont rattachés.
Par ailleurs, des fonctionnaires de l'Etat, des établissements publics ou des collectivités territoriales peuvent être mis à la disposition de l'AFAN dans le cadre des missions prévues aux articles II-1, 2 et 3, dans les conditions prévues par les lois et règlements régissant les fonctions publiques de l'Etat et des collectivités territoriales.
Des fonctionnaires de l'Etat peuvent être détachés auprès de l'AFAN pour occuper les emplois énumérés à l'annexe I de la présente convention.

TITRE IV

Dispositions financières et relatives au contrôle

Article IV-1

L'Etat s'engage à verser à l'AFAN les subventions permettant d'assurer la continuité des missions qu'il confie à l'Association. Elles sont attribuées annuellement et leur montant sera proportionné à l'étendue des charges qui sont imposées à l'Association par l'Etat.

Article IV-2

L'AFAN est habilitée à recevoir des fonds en provenance de l'Etat, des collectivités territoriales, d'organismes publics ou privés et de particuliers. Ces fonds, dont le montant est précisé dans un cadre contractuel, constituent l'apport financier de ces partenaires à la réalisation des opérations archéologiques telles qu'elles sont définies aux articles II-1, II-2 et II-3.

L'AFAN est signataire de ces accords contractuels et s'engage à les mener à bonne fin, sauf cas de force majeure et dans la mesure où les concours financiers convenus lui sont effectivement versés.

Article IV-3

Un commissaire du gouvernement près l'AFAN est désigné par le ministre chargé de la Culture, il est membre de droit de l'assemblée générale, aux travaux de laquelle il participe avec voix délibérative.

Le commissaire du gouvernement peut :

a) demander l'inscription d'une question à l'ordre du jour du conseil d'administration ou de l'assemblée générale;

b) demander une seconde délibération du conseil d'administration;

c) demander communication de toute pièce comptable ou de tout document se rapportant à l'activité de l'AFAN;

d) saisir le président de l'Association de toute affaire concernant l'activité de l'AFAN;

e) exercer un droit de veto suspensif d'un mois à l'encontre des délibérations du conseil d'administration. Pendant ce délai, qui commence à courir à la date de la notification du procès verbal au commissaire du gouvernement, le ministre chargé de la Culture peut annuler tout ou partie de ces délibérations.

Article IV-4

Le conseil d'administration désigne en son sein un comité financier composé du président ou de son représentant et d'un membre élu du conseil d'administration, du commissaire du gouvernement, d'un représentant du ministre chargé du Budget. Le contrôleur financier ou son représentant et le directeur de l'AFAN participent aux réunions de ce comité.

Ce comité émet des avis sur les questions relatives à la situation et au fonctionnement des finances de l'AFAN.

Il est convoqué au moins une fois par an par son président sur son initiative ou à la demande du commissaire du gouvernement, du ministre chargé de la Culture ou du ministre chargé du Budget.

Article IV-5

Le conseil d'administration de l'AFAN comprend huit représentants de l'Etat désignés par le ministre chargé de la Culture dont un représentant proposé par le Ministère du Budget.

Article IV-6
La comptabilité de l'AFAN est tenue conformément au plan comptable général. Son compte de résultats et son bilan sont certifiés par un commissaire aux comptes agréé, en application de l'article 27 de la loi du 1er mars 1984.
Un règlement financier et comptable approuvé par le ministre chargé de la Culture et par le ministre du Budget fixe les conditions dans lesquelles s'effectuent les opérations financières de l'AFAN.
L'AFAN tient un document à caractère extracomptable retraçant les engagements de travaux et de recettes constituant la gestion prévisionnelle de son programme d'activité.

Article IV-7
Un délégué du contrôle financier est nommé auprès de l'AFAN conformément au décret du 20 octobre 1935.

Article IV-8
L'AFAN remet chaque année dans les trois mois suivant la fin de l'exercice au ministre chargé de la culture, un rapport sur les activités faisant l'objet de la présente convention ainsi qu'un compte d'emploi des subventions reçues.

TITRE V

Régime de propriété et de diffusion des oeuvres, documents et objets mobiliers résultant des missions confiées à l'AFAN

Article V-1
L'Association s'engage à remettre à l'Etat tout oeuvre ou document qu'elle détient et qui contribue à l'enrichissement des connaissances sur le patrimoine archéologique national. Des conventions particulières fixeront les modalités de publication et de diffusion de ces documents et oeuvres auprès de la communauté scientifique et du grand public.

Article V-2
L'AFAN s'engage, pour les documents et oeuvres créés par ses salariés et ses collaborateurs extérieurs dans le cadre de leurs activités, à se conformer aux dispositions de la loi du 11 mars 1957 sur la propriété littéraire et artistique.
A cette fin, les dispositions contractuelles liant l'AFAN à ses salariés et collaborateurs extérieurs prévoiront le régime des droits des uns et des autres.

Article V-3
La propriété et la destination des objets mobiliers découverts, fortuitement ou non, lors des missions effectuées par l'AFAN, sont régies par les articles 2, 11 et 16 de la loi du 27 septembre 1941. Les services de l'Etat indiquent à l'AFAN les dispositions à prendre et la destination à donner aux objets mobiliers découverts.

Pendant la période s'écoulant entre la découverte et la remise à leurs destinataires désignés, l'AFAN est responsable de leur garde conformément à l'article 1384 alinéa 1 du Code civil.

TITRE VI

Dispositions finales

Article VI-1
Des conventions et accords particuliers définiront les procédures à établir entre les services de l'Etat et l'AFAN pour l'exécution des activités prévues aux titres II, III, IV et V ci-dessus.

Article VI-2
La présente convention prend effet le 1er janvier 1992. Elle est conclue pour une durée de cinq ans. Son renouvellement fera l'objet d'une nouvelle négociation engagée au moins six mois avant sa date normale d'expiration, à l'initiative de l'une ou l'autre des parties.

Fait à Paris, le 1er juillet 1992

Le ministre d'Etat,
ministre de l'Education nationale et de la Culture,
Jack Lang.

Le ministre du Budget,
Michel Charasse

Le président de l'Association pour les fouilles archéologiques nationales,
Jacques Mullender.

الملحق الثاني:

ملحق النّصـــوص التشريعيـــــــــــة

الوثيقة الأولى:

Loi n° 2001 - 44 du 17 janvier 2001
«Relative à l'archéologie préventive»

NOR: MCCX9900003L

L'Assemblée nationale et le Sénat ont délibéré,
L'Assemblée nationale a adopté,
Vu la décision du Conseil constitutionnel n° 2000 - 439 DC en date du 16 janvier 2001;
Le Président de la république promulgue la loi dont la teneur suit:

Article 1er
L'archéologie préventive, qui relève de missions de service public, est partie intégrante de l'archéologie. Elle est régie par les principes applicables à toute recherche scientifique. Elle a pour objet d'assurer, à terre et sous les eaux, dans les délais appropriés, la détection, la conservation ou la sauvegarde par l'étude scientifique des éléments du patrimoine archéologique affectés ou susceptibles d'être affectés par les travaux publics ou privés

concourant à l'aménagement. Elle a également pour objet l'interprétation et la diffusion des résultats obtenus.

Article 2
L'Etat veille à la conciliation des exigences respectives de la recherche scientifique, de la conservation du patrimoine et du développement économique et social.
Il prescrit les mesures visant à la détection, à la conservation ou à la sauvegarde par l'étude scientifique du patrimoine archéologique, désigne le responsable scientifique de toute opération d'archéologie préventive et assure les missions de contrôle et d'évaluation de ces opérations.
Les prescriptions de l'Etat concernant les diagnostics et les opérations de fouilles d'archéologie préventive sont délivrées dans des délais fixés par décret en Conseil d'Etat.
Pour l'exercice de ses missions, l'Etat peut consulter des organismes scientifiques créés par décret en Conseil d'Etat et compétents pour examiner toute mesure relative à l'étude scientifique du patrimoine archéologique et à son inventaire, à la publication et à la diffusion des résultats de la recherche, ainsi qu'à la protection, à la conservation et à la mise en valeur de ce patrimoine.

Article 3
Avec le concours des établissements publics ayant des activités de recherche archéologique et des collectivités territoriales, l'Etat dresse et met à jour la carte archéologique nationale. Elle rassemble et ordonne pour l'ensemble du territoire national les données archéologiques disponibles.
Les autorités compétentes pour délivrer les autorisations de travaux ont communication d'extraits de ce document et peuvent les communiquer à toute personne qui en fait la demande. Un décret détermine les conditions de communication de ces extraits ainsi que les modalités de communication de la carte archéologique par l'Etat, sous réserve des exigences liées à la préservation du patrimoine archéologique, à toute personne qui en fait la demande.

Article 4
Les diagnostics et opérations de fouilles d'archéologie préventive sont confiés à un établissement public national à caractère administratif.
Celui-ci les exécute conformément aux décisions et aux prescriptions imposées par l'Etat et sous la surveillance de ses représentants, en application des dispositions de la loi du 27 septembre 1941 portant réglementation des fouilles archéologiques, de la loi n° 89-874 du 1er décembre 1989 relative aux biens culturels maritimes et de la présente loi. Pour l'exécution de sa mission, l'établissement public associe les services archéologiques des collectivités territoriales et des autres personnes morales de droit public ; il peut faire appel, par voie de convention, à d'autres personnes morales, françaises ou étrangères, dotées de services de recherche archéologique.
L'établissement public assure dans les mêmes conditions l'exploitation scientifique de ses activités et la diffusion de leurs résultats, notamment dans le cadre de conventions de coopération conclues avec les établissements publics de recherche ou d'enseignement supérieur. Il concourt à l'enseignement, à la diffusion culturelle et à la valorisation de l'archéologie.
L'établissement public est administré par un conseil d'administration. Le président du conseil d'administration est nommé par décret.
Le conseil d'administration comprend, outre son président, des représentants de l'Etat, des personnalités qualifiées, des représentants des organismes et établissements publics de recherche et d'enseignement supérieur dans le domaine de la recherche archéologique, des

représentants des collectivités territoriales et des personnes publiques et privées concernées par l'archéologie préventive, ainsi que des représentants élus du personnel. Les attributions et le mode de fonctionnement de l'établissement public ainsi que la composition de son conseil d'administration sont précisés par décret.
Le conseil d'administration est assisté par un conseil scientifique.
Les emplois permanents de l'établissement public sont pourvus par des agents contractuels.
Le statut des personnels de l'établissement public est régi par le décret en Conseil d'Etat pris en application de l'article 7 de la loi n° 84-16 du 11 janvier 1984 portant dispositions statutaires relatives à la fonction publique de l'Etat et par un décret particulier.
Les biens, droits et obligations de l'association dénommée « Association pour les fouilles archéologiques nationales » sont dévolus à l'établissement public dans des conditions fixées par décret.

Article 5
Une convention conclue entre la personne projetant d'exécuter des travaux et l'établissement public définit les délais de réalisation des diagnostics et des opérations de fouilles, les conditions d'accès aux terrains et les conditions de fourniture de matériels, d'équipements et des moyens nécessaires à leur mise en oeuvre. Cette convention détermine également les conséquences pour les parties du dépassement des délais fixés.
Les délais fixés par la convention courent à compter de la mise à disposition des terrains dans des conditions permettant d'effectuer les opérations archéologiques.
Faute d'un accord entre les parties sur les délais de réalisation des diagnostics et des opérations de fouilles, la durée de réalisation est fixée, à la demande de la partie la plus diligente, par l'Etat, qui peut consulter les organismes scientifiques mentionnés à l'article 2 de la présente loi.

Article 6
La durée nécessaire à la réalisation des diagnostics et des opérations de fouilles interrompt la durée de l'autorisation administrative d'exploitation de carrière.

Article 7
Le mobilier archéologique issu des opérations d'archéologie préventive est confié, sous le contrôle des services de l'Etat, à l'établissement public le temps nécessaire à son étude scientifique. Au terme de ce délai, qui ne peut excéder cinq ans, la propriété de ce mobilier est régie par les dispositions de l'article 11 de la loi du 27 septembre 1941 précitée.

Article 8
Le financement de l'établissement public est assuré notamment :
1° Par les redevances d'archéologie préventive prévues à l'article 9 ;
2° Par les subventions de l'Etat ou de toute autre personne publique ou privée.

Article 9
I. - Les redevances d'archéologie préventive sont dues par les personnes publiques ou privées projetant d'exécuter des travaux qui sont soumis à autorisation préalable en application du code de l'urbanisme ou donnent lieu à étude d'impact en application du code de l'environnement ou qui concernent une zone d'aménagement concerté non soumise à l'étude d'impact au sens du même code ou, dans les cas des autres types d'affouillements, qui sont soumis à déclaration administrative préalable selon les modalités fixées par décret en Conseil d'Etat, et pour lesquels les prescriptions prévues à l'article 2 rendent nécessaire l'intervention de l'établissement public afin de détecter et sauvegarder le patrimoine

archéologique dans les conditions définies par la présente loi.
Pour un lotissement ou une zone d'aménagement concerté, la personne publique ou privée qui réalise ou fait réaliser le projet d'aménagement est débitrice, pour l'ensemble du projet d'aménagement, des redevances de diagnostic et de fouilles, sans préjudice des exonérations prévues au III.

II. - Le montant de la redevance est arrêté par décision de l'établissement public sur le fondement des prescriptions de l'Etat qui en constituent le fait générateur.
Ce montant est établi sur la base :

1° Pour les opérations de diagnostics archéologiques de la formule

R (en francs par mètre carré) = T/320

2° Pour les opérations de fouilles, sur le fondement des diagnostics :
a) De la formule

R (en francs par mètre carré) = T {H + H'/7}

pour les sites archéologiques stratifiés, H représentant la hauteur moyenne en mètres de la couche archéologique et H' la hauteur moyenne en mètres des stériles affectées par la réalisation de travaux publics ou privés d'aménagement ;

b) De la formule R (en francs par mètre carré) =

T {(1) (Ns/450 + Nc/10) + H'/30 }

pour les ensembles de structures archéologiques non stratifiées. Les variables Ns et Nc représentent le nombre à l'hectare de structures archéologiques respectivement simples et complexes évalué par le diagnostic. Une structure archéologique est dite complexe lorsqu'elle est composée de plusieurs éléments de nature différente et que son étude fait appel à des méthodes et techniques diversifiées d'investigation scientifique.
Un site est dit stratifié lorsqu'il présente une accumulation sédimentaire ou une superposition de structures simples ou complexes comportant des éléments du patrimoine archéologique.
Pour les constructions affectées de manière prépondérante à l'habitation, la valeur du 2° est plafonnée à

T/3 x S

S représentant la surface hors oeuvre nette totale du projet de construction. Toutefois, dans le cas du a du 2°, la redevance est en outre due pour la hauteur et la surface qui excèdent celles nécessaires pour satisfaire aux normes prévues par les documents d'urbanisme.
Dans le cas visé au 1°, la formule s'applique à la surface soumise à l'emprise au sol des travaux et aménagements projetés susceptibles de porter atteinte au sous-sol. Dans les cas visés au 2°, la formule s'applique à la surface soumise à l'emprise des fouilles. La variable T est égale à 620. Son montant est indexé sur l'indice du coût de la construction.

III. - Sont exonérés de la redevance d'archéologie préventive les travaux relatifs aux logements à usage locatif construits ou améliorés avec le concours financier de l'Etat en application des 3° et 5° de l'article L. 351-2 et des articles L. 472-1 et L. 472-1-1 du code de

la construction et de l'habitation au prorata de la surface hors oeuvre nette effectivement destinée à cet usage, ainsi que les constructions de logements réalisées par une personne physique pour elle-même.
Sont exonérés du paiement de la redevance, sur décision de l'établissement public, les travaux d'aménagement exécutés par une collectivité territoriale pour elle-même, lorsque cette collectivité est dotée d'un service archéologique agréé par l'Etat dans des conditions définies par décret en Conseil d'Etat et qu'elle réalise, à la demande de l'établissement public, les opérations archéologiques prescrites. L'exonération est fixée au prorata de la réalisation par la collectivité territoriale desdites opérations.
La fourniture par la personne redevable de matériels, d'équipements et des moyens nécessaires à leur mise en oeuvre ouvre droit à une réduction du montant de la redevance. La réduction est plafonnée à

T x H'/7

dans le cas mentionné au a du 2° du II et à

T x H'/30

dans le cas mentionné au b du 2° du II.
Lorsque les travaux définis au I ne sont pas réalisés par le redevable, les redevances de diagnostics et de fouilles sont remboursées par l'établissement si les opérations archéologiques afférentes à ces redevances n'ont pas été engagées, déduction faite des frais d'établissement et de recouvrement de la redevance.

IV. - Les redevances sont recouvrées par l'agent comptable de l'établissement public selon les règles applicables au recouvrement des créances des établissements publics nationaux à caractère administratif.

V. - Un décret en Conseil d'Etat fixe les modalités d'application du présent article.

Article 10
Les contestations relatives à la détermination de la redevance d'archéologie préventive sont examinées, sur demande du redevable, par une commission administrative présidée par un membre du Conseil d'Etat et composée, en nombre égal, de représentants de l'Etat, des collectivités territoriales et des personnes publiques et privées concernées par l'archéologie préventive, ainsi que de personnalités qualifiées.
L'avis de la commission est notifié aux parties.
La composition de la commission, les modalités de sa saisine et la procédure applicable sont déterminées par décret en Conseil d'Etat.

Article 11
I - A l'article L. 332-6 du code de l'urbanisme, il est rétabli un 4° ainsi rédigé :
« 4° Le versement de la redevance d'archéologie préventive prévue à l'article 9 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 relative à l'archéologie préventive. »
II. - L'article L. 421-2-4 du même code est complété par un alinéa ainsi rédigé :
« Lorsque a été prescrite la réalisation de fouilles archéologiques préventives, le permis de construire indique que les travaux de construction ne peuvent être entrepris avant l'achèvement de ces fouilles. »
III. - Le deuxième alinéa de l'article L. 480-1 du même code est complété par une phrase

ainsi rédigée :
« Il en est de même des infractions aux prescriptions établies en application de l'article 2 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 relative à l'archéologie préventive. »
IV. - Le premier alinéa de l'article L. 511-1 du code de l'environnement est complété par les mots :
« ainsi que des éléments du patrimoine archéologique ».

Article 12
I. - Le début de l'article 11 de la loi du 27 septembre 1941 précitée est ainsi rédigé :
« Le mobilier archéologique issu des fouilles est confié à l'Etat pendant le délai nécessaire à son étude scientifique. Au terme de ce délai, qui ne peut excéder cinq ans, la propriété... (le reste sans changement). »
II. - Le début du deuxième alinéa de l'article 16 de la même loi est ainsi rédigé :
« Les découvertes de caractère mobilier faites fortuitement sont confiées à l'Etat pendant le délai nécessaire à leur étude scientifique. Au terme de ce délai, qui ne peut excéder cinq ans, leur propriété demeure réglée par... (le reste sans changement). »

Article 13
Il est inséré, après l'article 18 de la loi du 27 septembre 1941 précitée, un article 18-1 ainsi rédigé:
« Art. 18-1. - S'agissant des vestiges archéologiques immobiliers, il est fait exception aux dispositions de l'article 552 du code civil.
« L'Etat verse au propriétaire du fonds où est situé le vestige une indemnité destinée à compenser le dommage qui peut lui être occasionné pour accéder audit vestige. A défaut d'accord amiable, l'action en indemnité est portée devant le juge judiciaire.
« Lorsque le vestige est découvert fortuitement et qu'il donne lieu à une exploitation, la personne qui assure cette exploitation verse à l'inventeur une indemnité forfaitaire ou, à défaut, intéresse ce dernier au résultat de l'exploitation du vestige. L'indemnité forfaitaire et l'intéressement sont calculés en relation avec l'intérêt archéologique de la découverte et dans des limites et selon des modalités fixées par décret en Conseil d'Etat. »

Article 14
Le Gouvernement présentera au Parlement, avant le 31 décembre 2003, un rapport sur l'exécution de la présente loi.
Ce rapport présentera notamment :
- un bilan des opérations d'archéologie préventive réalisées ;
- l'état d'avancement de la réalisation de la carte archéologique nationale ;
- la situation financière de l'établissement public prévu à l'article 4 ;
- le nombre et les motifs des contestations portées devant la commission prévue à l'article 10 ainsi que les sorts réservés aux avis de cette commission.
La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 17 janvier 2001.

Jacques Chirac
Par le Président de la république:

Le Premier ministre,
Lionel Jospin

Le ministre de l'économie, des finances et de l'industrie,
Laurent Fabius

La garde des sceaux, ministre de la justice,
Marylise Lebranchu

Le ministre de l'intérieur,
Daniel Vaillant

Le ministre de l'équipement, des transports et du logement,
Jean-Claude Gayssot

La ministre de la culture et de la communication,
Catherine Tasca

Le ministre de la fonction publique et de la réforme de l'Etat,
Michel Sapin

Le ministre de la recherche,
Roger-Gérard Schwartzenberg

Le secrétaire d'Etat au patrimoine et à la décentralisation culturelle,
Michel Duffour

الوثيقة الثانية:

Loi n° 2003-707 du 1er août 2003 modifiant la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 relative à l'archéologie préventive

L'Assemblée nationale et le Sénat ont adopté,

Vu la décision du Conseil constitutionnel n° 2003-480 DC du 31 juillet 2003 ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article 1
Le deuxième alinéa de l'article 2 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 relative à l'archéologie préventive est remplacé par trois alinéas ainsi rédigés :

« Les prescriptions de l'Etat concernant les diagnostics et les opérations de fouilles d'archéologie préventive sont motivées. Les prescriptions de diagnostic sont délivrées dans un délai d'un mois à compter de la réception du dossier, délai porté à deux mois lorsque les aménagements, ouvrages ou travaux projetés sont soumis à étude d'impact ; les prescriptions

de fouilles sont délivrées dans un délai de trois mois à compter de la réception du rapport de diagnostic. En l'absence de prescriptions dans les délais, l'Etat est réputé avoir renoncé à édicter celles-ci.

« Les prescriptions de l'Etat peuvent s'appliquer à des opérations non soumises à la redevance prévue à l'article 9.

« Lorsque l'intérêt des vestiges impose leur conservation, le ministre chargé de la culture notifie au propriétaire une proposition de classement de tout ou partie du terrain dans les conditions prévues par la loi du 31 décembre 1913 sur les monuments historiques. »

Article 2
L'article 2 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est complété par deux alinéas ainsi rédigés :

« Hors des zones archéologiques définies en application de l'article 3, les personnes qui projettent de réaliser des aménagements, ouvrages ou travaux peuvent saisir l'Etat afin qu'il examine si leur projet est susceptible de donner lieu à des prescriptions de diagnostic archéologique. A défaut de réponse dans un délai de deux mois ou en cas de réponse négative, l'Etat est réputé renoncer, pendant une durée de cinq ans, à prescrire un diagnostic, sauf modification substantielle du projet ou des connaissances archéologiques de l'Etat sur le territoire de la commune.

« Si l'Etat a fait connaître la nécessité d'un diagnostic, l'aménageur peut en demander la réalisation anticipée par l'établissement public ou un service territorial. Dans ce cas, il est redevable de la redevance prévue au I de l'article 9. »

Article 3
Après le premier alinéa de l'article 3 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée, il est inséré un alinéa ainsi rédigé :

« Dans le cadre de l'établissement de la carte archéologique, l'Etat peut définir des zones où les projets d'aménagement affectant le sous-sol sont présumés faire l'objet de prescriptions archéologiques préalablement à leur réalisation. »

Article 4
Après l'article 3 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée, il est inséré un article 3-1 ainsi rédigé :

« Art. 3-1. - Les services archéologiques des collectivités territoriales sont organisés et financés par celles-ci.

« Ces services sont soumis au contrôle scientifique et technique de l'Etat.

« Pour pouvoir réaliser des opérations de diagnostics et de fouilles d'archéologie préventive selon les modalités prévues aux articles 4-2, 4-3, 4-5 et 5, ces services doivent être agréés.

« L'agrément est attribué, à la demande de la collectivité territoriale ou du groupement de collectivités territoriales dont relève le service, par le ministre chargé de la culture. A défaut de réponse dans un délai de trois mois à compter de la réception de la demande de la

collectivité territoriale ou du groupement de collectivités territoriales, l'agrément est réputé attribué.

« Ces services peuvent également élaborer la carte archéologique dans des conditions et modalités déterminées par convention avec l'Etat. »

Article 5
I. - L'article 4 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est ainsi rédigé :

« Art. 4. - Sous réserve des cas prévus à l'article 4-2, les diagnostics d'archéologie préventive sont confiés à un établissement public national à caractère administratif qui les exécute conformément aux décisions délivrées et aux prescriptions imposées par l'Etat et sous la surveillance de ses représentants, en application des dispositions de la loi du 27 septembre 1941 portant réglementation des fouilles archéologiques, de la loi n° 89-874 du 1er décembre 1989 relative aux biens culturels maritimes et de la présente loi.

« L'établissement public réalise des fouilles d'archéologie préventive dans les conditions définies à l'article 5.

« L'établissement public assure l'exploitation scientifique des opérations d'archéologie préventive et la diffusion de leurs résultats. Il concourt à l'enseignement, à la diffusion culturelle et à la valorisation de l'archéologie.

« Pour l'exécution de ses missions, l'établissement public peut s'associer par voie de convention à d'autres personnes morales dotées de services de recherche archéologique. »

II. - Après l'article 4 de la même loi, il est inséré un article 4-1 ainsi rédigé :

« Art. 4-1. - L'établissement public prévu à l'article 4 est administré par un conseil d'administration. Le président du conseil d'administration est nommé par décret.

« Le conseil d'administration comprend, outre son président, des représentants de l'Etat, des personnalités qualifiées, des représentants des organismes et établissements publics de recherche et d'enseignement supérieur dans le domaine de la recherche archéologique, des représentants des collectivités territoriales et des personnes publiques et privées concernées par l'archéologie préventive, ainsi que des représentants élus du personnel. Les attributions et le mode de fonctionnement de l'établissement public ainsi que la composition de son conseil d'administration sont précisés par décret.

« Le conseil d'administration est assisté par un conseil scientifique.

« Les emplois permanents de l'établissement public sont pourvus par des agents contractuels. Le statut des personnels de l'établissement public est régi par le décret en Conseil d'Etat pris en application de l'article 7 de la loi n° 84-16 du 11 janvier 1984 portant dispositions statutaires relatives à la fonction publique de l'Etat et par un décret particulier. Les biens, droits et obligations de l'association dénommée "Association pour les fouilles archéologiques nationales sont dévolus à l'établissement public dans des conditions fixées par décret. »

III. - Après l'article 4 de la même loi, il est inséré un article 4-2 ainsi rédigé :

« Art. 4-2. - Les services archéologiques qui dépendent d'une collectivité territoriale ou d'un groupement de collectivités territoriales établissent, sur décision de l'organe délibérant de la collectivité ou du groupement, dans les mêmes conditions que l'établissement public, les diagnostics d'archéologie préventive concernant :

« 1° Soit une opération d'aménagement ou de travaux réalisée sur le territoire de la collectivité territoriale ou du groupement de collectivités territoriales ;

« 2° Soit, pendant une durée minimale de trois ans, l'ensemble des opérations d'aménagement ou de travaux réalisées sur le territoire de la collectivité territoriale ou du groupement de collectivités territoriales.

« Lorsque son organe délibérant en a ainsi décidé, une collectivité territoriale ou un groupement de collectivités territoriales, doté d'un service archéologique, est compétent pour se livrer aux opérations mentionnées au présent article sur son territoire alors même que ce dernier serait inclus dans le ressort d'une autre collectivité territoriale également dotée d'un service archéologique. »

IV. - Après l'article 4 de la même loi, il est inséré un article 4-3 ainsi rédigé :

« Art. 4-3. - La réalisation, par un service archéologique territorial, d'un diagnostic prescrit à l'occasion de travaux effectués pour le compte d'une autre collectivité, d'un autre groupement ou de l'Etat est soumise à l'accord de cette collectivité, de ce groupement ou de l'Etat. »

V. - Après l'article 4 de la même loi, il est inséré un article 4-4 ainsi rédigé :

« Art. 4-4. - Les collectivités territoriales peuvent recruter pour les besoins de leurs services archéologiques, en qualité d'agents non titulaires, les agents de l'établissement public mentionné à l'article 4 qui bénéficient d'un contrat à durée indéterminée. Les agents ainsi recrutés conservent, sur leur demande, le bénéfice des stipulations de leur contrat antérieur relatives à sa durée indéterminée, à la rémunération qu'ils percevaient et à leur régime de retraite complémentaire et de prévoyance. Ils conservent, en outre, le bénéfice des stipulations de leur contrat antérieur qui ne dérogent pas aux dispositions législatives et réglementaires applicables aux agents non titulaires de la fonction publique territoriale. »

VI. - Après l'article 4 de la même loi, il est inséré un article 4-5 ainsi rédigé :

« Art. 4-5. - Une convention, conclue entre la personne projetant d'exécuter des travaux et l'établissement public ou la collectivité territoriale ou le groupement de collectivités territoriales dont dépend le service archéologique territorial chargé d'établir le diagnostic d'archéologie préventive, définit les délais de réalisation des diagnostics et les conditions d'accès aux terrains et de fourniture des matériels, équipements et moyens nécessaires à la réalisation des diagnostics. Les délais courent à compter de la mise à disposition des terrains dans des conditions permettant de se livrer aux opérations archéologiques. Sous réserve des dispositions du troisième alinéa, la convention détermine les conséquences pour les parties du dépassement des délais.

« Faute d'un accord entre les parties sur les délais de réalisation des diagnostics, ils sont fixés, à la demande de la partie la plus diligente, par l'Etat.

« Lorsque, du fait de l'opérateur, le diagnostic n'est pas achevé dans le délai fixé par la convention, la prescription de diagnostic est réputée caduque à l'expiration d'un délai fixé par voie réglementaire. Dans ce cas, les dispositions du titre III de la loi du 27 septembre 1941 précitée sont applicables aux découvertes faites sur le terrain d'assiette de l'opération. Les mesures utiles à leur conservation ou à leur sauvegarde sont prescrites conformément aux dispositions de la présente loi.

« Les conclusions du diagnostic sont transmises à la personne projetant d'exécuter les travaux et au propriétaire du terrain. »

Article 6
L'article 5 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est ainsi rédigé :

« Art. 5. - La réalisation des opérations de fouilles d'archéologie préventive prévues au premier alinéa de l'article 2 incombe à la personne projetant d'exécuter les travaux ayant donné lieu à la prescription. Celle-ci fait appel, pour leur mise en oeuvre, soit à l'établissement public mentionné à l'article 4, soit à un service archéologique territorial, soit, dès lors que sa compétence scientifique est garantie par un agrément délivré par l'Etat, à toute autre personne de droit public ou privé. Lorsque la personne projetant d'exécuter les travaux est une personne privée, l'opérateur de fouilles ne peut être contrôlé, directement ou indirectement, ni par cette personne ni par l'un de ses actionnaires. Pour un lotissement ou une zone d'aménagement concerté, la personne publique ou privée qui réalise ou fait réaliser le projet d'aménagement assure les opérations de fouilles pour l'ensemble du projet d'aménagement.

« Le contrat passé entre la personne projetant d'exécuter les travaux et la personne chargée de la réalisation des fouilles fixe, notamment, le prix et les délais de réalisation de ces fouilles ainsi que les indemnités dues en cas de dépassement de ces délais.

« L'Etat autorise les fouilles après avoir contrôlé la conformité du contrat mentionné au deuxième alinéa avec les prescriptions de fouilles édictées en application de l'article 2.

« L'opérateur exécute les fouilles conformément aux décisions prises et aux prescriptions imposées par l'Etat et sous la surveillance de ses représentants, en application des dispositions des lois du 27 septembre 1941 et n° 89-874 du 1er décembre 1989 précitées ainsi que de la présente loi.

« Lorsque aucun autre opérateur ne s'est porté candidat ou ne remplit les conditions pour réaliser les fouilles, l'établissement public mentionné à l'article 4 est tenu d'y procéder à la demande de la personne projetant d'exécuter les travaux. En cas de désaccord entre les parties sur les conditions de réalisation ou sur le financement des fouilles, le différend est réglé selon une procédure d'arbitrage organisée par décret en Conseil d'Etat. »

Article 7
L'article 7 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est ainsi rédigé :

« Art. 7. - Les conditions de l'exploitation scientifique des résultats des opérations d'archéologie préventive sont définies par décret en Conseil d'Etat.

« Lorsque les opérations de fouilles d'archéologie préventive sont réalisées par un opérateur autre que l'établissement public mentionné à l'article 4, cet opérateur est tenu de remettre à l'Etat et à l'établissement public un exemplaire du rapport de fouilles. L'auteur du rapport ne peut s'opposer à son utilisation par l'Etat, par l'établissement public ou par les personnes morales dotées de services de recherche archéologique avec lesquelles il est associé en application du quatrième alinéa de l'article 4 ou par des organismes de recherche et des établissements d'enseignement supérieur, à des fins d'étude et de diffusion scientifiques à l'exclusion de toute exploitation commerciale. Ce rapport d'opération est communicable selon les règles applicables aux documents administratifs.

« Le mobilier archéologique provenant des opérations d'archéologie préventive est confié, sous le contrôle des services de l'Etat, à l'opérateur d'archéologie préventive le temps nécessaire à la rédaction du rapport d'opération. Ce délai ne peut excéder deux ans. La documentation afférente à l'opération est remise à l'Etat.

« En cas de cessation d'activité de l'opérateur de fouilles ou de retrait de son agrément, le mobilier archéologique provenant des opérations d'archéologie préventive et la documentation qu'il détenait sont remis à l'établissement public mentionné à l'article 4, afin qu'il en achève l'étude scientifique. »

Article 8
Après l'article 7 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée, il est inséré un article 7-1 ainsi rédigé :

« Art. 7-1. - La propriété du mobilier archéologique issu des opérations d'archéologie préventive est partagée en parts égales entre l'Etat et le propriétaire du terrain.

« Si, à l'issue d'un délai d'un an à compter de la réception du rapport de fouilles mentionné à l'article 7, le propriétaire n'a pas exprimé une intention contraire, il est réputé avoir renoncé à la propriété des vestiges qui lui étaient échus par le partage. La propriété de ces vestiges est alors transférée à titre gratuit à l'Etat.

« L'Etat peut toutefois transférer à titre gratuit la propriété de ces vestiges à la commune sur le territoire de laquelle ils ont été découverts, dès lors qu'elle en fait la demande et qu'elle s'engage à en assurer la bonne conservation.

« Dans le cas où le propriétaire n'a pas renoncé à son droit de propriété, l'Etat peut exercer le droit de revendication prévu à l'article 16 de la loi du 27 septembre 1941 précitée. »

Article 9
L'article 8 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est ainsi modifié :

I. - Le deuxième alinéa (1°) est ainsi rédigé :

« 1° Par la redevance d'archéologie préventive prévue à l'article 9 ; ».

II. - Il est complété par un 3° ainsi rédigé :

« 3° Par les rémunérations qu'il perçoit en contrepartie des opérations de fouilles qu'il réalise. »

Article 10
L'article 9 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est ainsi rédigé :

« Art. 9. - I. - Il est institué une redevance d'archéologie préventive due par les personnes publiques ou privées projetant d'exécuter, sur un terrain d'une superficie égale ou supérieure à 3 000 mètres carrés, des travaux affectant le sous-sol qui sont soumis à une autorisation ou à une déclaration préalable en application du code de l'urbanisme ou donnent lieu à une étude d'impact en application du code de l'environnement ou, dans les cas des autres types d'affouillement, qui sont soumis à déclaration administrative préalable selon les modalités fixées par décret en Conseil d'Etat. En cas de réalisation fractionnée, la surface de terrain à retenir est celle du programme général des travaux.

« Le fait générateur de la redevance d'archéologie préventive est :

« 1° Pour les travaux soumis à autorisation ou à déclaration préalable en application du code de l'urbanisme, la délivrance de cette autorisation ou la non-opposition aux travaux ;

« 2° Pour les travaux autres que ceux mentionnés au 1° et donnant lieu à une étude d'impact, l'acte qui décide, éventuellement après enquête publique, la réalisation du projet et en détermine l'emprise ;

« 3° Pour les autres types d'affouillement, le dépôt de la déclaration administrative préalable.

« Dans le cas où l'aménageur souhaite que le diagnostic soit réalisé avant la délivrance de l'autorisation préalable ou la non-opposition aux travaux visée au 1°, ou avant l'édiction de l'acte visé au 2°, le fait générateur de la redevance est le dépôt de la demande de réalisation du diagnostic.

« Pour un lotissement ou une zone d'aménagement concerté, la personne publique ou privée qui réalise ou fait réaliser le projet d'aménagement est débitrice, pour l'ensemble du projet d'aménagement, de la redevance d'archéologie préventive. Elle bénéficie des exonérations prévues à l'article 9-1 pour les logements à usage locatif construits ou améliorés avec le concours de l'Etat.

« Cette redevance ne peut être perçue qu'une seule fois pour un même terrain d'assiette. Elle n'est pas due lorsque celui-ci a déjà fait l'objet d'une opération visant à la détection, à la conservation ou à la sauvegarde par l'étude scientifique du patrimoine archéologique, effectuée dans des conditions fixées par décret en Conseil d'Etat.

« II. - Le montant de la redevance d'archéologie préventive est égal à 0,32 EUR par mètre carré. Ce montant est indexé sur l'indice du coût de la construction.

« La surface prise en compte est selon le cas :

« 1° Les surfaces incluses dans les périmètres composant la zone pour les zones d'aménagement concerté ;

« 2° La surface du terrain d'assiette de l'opération faisant l'objet d'une autorisation ou d'une déclaration en application du code de l'urbanisme ;

« 3° La surface au sol des installations autorisées pour les aménagements et ouvrages dispensés d'autorisation d'urbanisme et soumis à autorisation administrative qui doivent être précédés d'une étude d'impact en application de l'article L. 122-1 du code de l'environnement ;

« 4° La surface au sol des aménagements et ouvrages dispensés d'autorisation d'urbanisme et non soumis à autorisation administrative qui doivent être précédés d'une étude d'impact en application de l'article L. 122-1 du même code, sur la base du dossier transmis pour prescription de diagnostic éventuelle en application de l'article 2 ;

« 5° La surface de la zone sur laquelle porte la demande de détection du patrimoine archéologique prévue au sixième alinéa du I ;

« 6° L'emprise au sol de la construction lorsque l'opération a pour objet la construction d'un bâtiment agricole.

« III. - Au vu des éléments transmis par l'autorité compétente pour délivrer les autorisations ou recevoir les déclarations ou demandes visées au I, le montant de la redevance d'archéologie préventive est liquidé et ordonnancé par le représentant de l'Etat dans le département ou, dans les cas prévus par l'article 255 A du livre des procédures fiscales, par le maire, lorsqu'il est fait application du 1° du I, et par le représentant de l'Etat dans la région, lorsqu'il est fait application des 2°, 3° ou sixième alinéa du I.

« L'émission du titre de recettes est prescrite à la fin de la quatrième année qui suit celle de la réalisation du fait générateur. Toutefois, lorsque l'autorisation administrative est accordée pour une durée supérieure à quatre ans, l'émission du titre de recettes est prescrite à la fin de l'année qui suit l'année d'expiration de l'autorisation administrative.

« La redevance d'archéologie préventive est payée en un versement unique au comptable du Trésor compétent désigné par arrêté du ministre chargé du budget. Toutefois, lorsque la redevance est afférente à une opération autre que celles visées au 1° du I faisant l'objet de réalisation par tranche de travaux, le service liquidateur fractionne l'émission du titre de recettes au début de chacune des tranches prévues dans l'autorisation administrative.

« La redevance d'archéologie préventive est exigible immédiatement à la date d'ordonnancement du titre de recettes. La date limite de paiement est fixée au dernier jour du mois qui suit la date de cet ordonnancement.

« Lorsque le délai de remise des titres au comptable est supérieur à trois jours, la date de prise en charge des titres par le comptable constitue le point de départ pour l'application de la date limite de paiement.

« Lorsque la redevance n'a pas été réglée à la date limite de paiement, elle fait l'objet de la majoration de 10 % prévue à l'article 1761 du code général des impôts. Une lettre de rappel est adressée au redevable.

« Le titre de recettes établi par l'ordonnateur comporte les décomptes de liquidation et de répartition du produit de la redevance et indique l'identité des tiers tenus solidairement au paiement de la redevance.

« Le recouvrement de la redevance est assuré par les comptables du Trésor dans les conditions fixées au titre IV du livre des procédures fiscales. Il est garanti par le privilège prévu au I de l'article 1929 du code général des impôts. Sont tenus solidairement au paiement de la redevance les établissements de crédit ou sociétés de caution mutuelle qui sont garants de l'achèvement de l'opération d'aménagement ou de travaux ainsi que les aménageurs successifs, dont l'identité est précisée dans le contrat prévu à l'article 5 de la présente loi.

« IV. - Après encaissement de la redevance, le comptable du Trésor en reverse le produit à l'établissement public ou, dans le cas visé au 2° de l'article 4-2, à la collectivité territoriale ou au groupement de collectivités territoriales après déduction des frais d'assiette et de recouvrement et après prélèvement du pourcentage du produit de la redevance alimentant le Fonds national pour l'archéologie préventive prévu à l'article 9-2. Le reversement intervient au plus tard à la fin du mois qui suit le mois d'encaissement.

« Toutefois, lorsque l'établissement public réalise un diagnostic prescrit à l'occasion de travaux d'aménagement effectués pour le compte d'une collectivité territoriale ou d'un groupement de collectivités territoriales qui n'a pas donné son accord, en application du quatrième alinéa de l'article 4-2, à l'intervention du service archéologique de la collectivité territoriale visée au 2° de l'article 4-2, cette dernière reverse à l'établissement public le montant de la redevance d'archéologie préventive perçue au titre de ces travaux.

« Dans le cas où une collectivité territoriale ou un groupement de collectivités territoriales assure l'intégralité d'un diagnostic en application du 1° de l'article 4-2, la redevance lui est reversée par l'établissement public, la collectivité territoriale ou le groupement de collectivités territoriales qui l'a perçue.

« Les dégrèvements sont prononcés par le service qui a procédé à la liquidation initiale de la redevance au vu des décisions préalables et conformes adoptées par l'établissement public ou la collectivité bénéficiaire et par le ministre chargé de la culture.

« Les annulations sont prononcées lorsque les travaux définis à l'article 1er ne sont pas réalisés par le redevable et que l'opération de diagnostic n'a pas été engagée.

« Les dégrèvements et annulations sont imputés sur les titres émis dans des conditions fixées par décret en Conseil d'Etat.

« Lorsque la redevance qui fait l'objet d'un dégrèvement ou d'une annulation a été acquittée par le redevable et répartie aux bénéficiaires, le comptable recouvre préalablement le produit auprès de ces bénéficiaires sur le fondement de leurs propres décisions. Lorsqu'il n'obtient pas le remboursement spontané, le comptable peut procéder par voie de compensation avec le produit de la redevance qu'il répartit par ailleurs.

« Après avoir obtenu le remboursement de la part des bénéficiaires initiaux, le comptable reverse au redevable figurant sur le titre le montant de la redevance à l'exception des frais d'assiette et de recouvrement.

« Le recouvrement de la redevance est prescrit quatre années après l'émission du titre.

« L'admission en non-valeur de la redevance est prononcée comme en matière d'impôts directs. Lorsque la redevance bénéficie à une collectivité territoriale, le comptable soumet la

proposition d'admission en non-valeur à cette collectivité. La collectivité peut refuser la non-valeur dès lors qu'elle est à même de justifier au comptable public des éléments permettant le recouvrement de la créance.

« A défaut de décision, la non-valeur est admise d'office après un délai de six mois suivant la demande formulée par le comptable. »

Article 11
L'article 1647 du code général des impôts est complété par un X ainsi rédigé :

« X. - Pour frais d'assiette et de recouvrement, l'Etat effectue un prélèvement de 1,5 % sur le montant de la redevance d'archéologie préventive prévue à l'article 9 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 relative à l'archéologie préventive. »

Article 12
I. - Après l'article 9 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée, il est inséré un article 9-1 ainsi rédigé :

« Art. 9-1. - Sont exonérés de la redevance d'archéologie préventive les travaux relatifs aux logements à usage locatif construits ou améliorés avec le concours financier de l'Etat en application des 3° et 5° de l'article L. 351-2 et des articles L. 472-1 et L. 472-1-1 du code de la construction et de l'habitation, au prorata de la surface hors oeuvre nette effectivement destinée à cet usage, ainsi que les constructions de logements réalisées par une personne physique pour elle-même et les affouillements rendus nécessaires pour la réalisation de travaux agricoles ou forestiers. »

II. - Après l'article 9 de la même loi, il est inséré un article 9-2 ainsi rédigé :

« Art. 9-2. - Il est créé, dans les comptes de l'établissement public mentionné à l'article 4, un Fonds national pour l'archéologie préventive.

« Ce fonds finance les subventions accordées par l'Etat aux personnes projetant d'exécuter des travaux qui ont donné lieu à l'édiction d'une prescription de fouille d'archéologie préventive conformément aux dispositions de l'article 2. Les interventions de ce fonds visent à faciliter la conciliation entre préservation du patrimoine archéologique et développement des territoires, en particulier ruraux.

« Les recettes du fonds sont constituées par un prélèvement sur le produit de la redevance d'archéologie préventive prévue à l'article 9. La part du produit de la redevance qui lui est affectée ne peut être inférieure à 30 %. Elle est fixée chaque année par arrêté conjoint du ministre chargé de la culture, du ministre chargé de l'équipement et du ministre chargé du budget.

« Les subventions sont attribuées par arrêté du ministre chargé de la culture, conformément aux critères définis par une commission comprenant un député et un sénateur désignés par leur assemblée respective, cinq représentants de l'Etat, cinq représentants des collectivités territoriales, cinq représentants des personnes visées au premier alinéa du I de l'article 9 et cinq personnalités qualifiées. La commission élit son président en son sein.

« Les travaux de fouilles archéologiques induits par la construction de logements à usage locatif construits ou améliorés avec le concours financier de l'Etat en application des 3° et 5° de l'article L. 351-2 et des articles L. 472-1 et L. 472-1-1 du code de la construction et de l'habitation, au prorata de la surface hors oeuvre nette effectivement destinée à cet usage, ainsi que les constructions de logements réalisées par une personne physique pour elle-même, y compris lorsque ces constructions sont effectuées dans le cadre d'un lotissement ou d'une zone d'aménagement concerté, sont pris en charge financièrement par le fonds précité dans des conditions fixées par décret en Conseil d'Etat. »

Article 13
L'article 10 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est ainsi rédigé :

« Art. 10. - Les litiges relatifs à la redevance d'archéologie préventive sont de la compétence des juridictions administratives. Les réclamations relatives à l'assiette de la redevance sont adressées au service liquidateur, celles relatives au recouvrement et aux poursuites sont adressées au comptable compétent désigné par le ministre chargé du budget. Elles sont présentées et instruites selon les règles des titres III et IV du livre des procédures fiscales. »

Article 14
I. - L'article 14 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est ainsi modifié :

1° Au premier alinéa, la date : « 31 décembre 2003 » est remplacée par la date : « 31 décembre 2005 » ;

2° Le dernier alinéa est supprimé.

II. - La même loi est complétée par un article 15 ainsi rédigé :

« Art. 15. - Un décret en Conseil d'Etat fixe les modalités d'application de la présente loi. »

Article 15
Au troisième alinéa de l'article L. 421-2-4 du code de l'urbanisme, les mots : « de fouilles archéologiques préventives » sont remplacés par les mots : « d'opérations d'archéologie préventive », et le mot : « fouilles » est remplacé par le mot : « opérations ».

Article 16
I. - L'agrément prévu au troisième alinéa de l'article 3-1 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée est attribué aux services agréés avant la date d'entrée en vigueur de la présente loi dès lors que la collectivité territoriale ou le groupement de collectivités territoriales dont ils relèvent en fait la demande.

II. - Les dispositions de l'article 4-5 de la même loi s'appliquent aux conventions conclues postérieurement à la publication de la présente loi.

III. - Les articles 5 et 7 de la même loi, dans leur rédaction issue des articles 6 et 7 de la présente loi, s'appliquent, à compter du premier jour du troisième mois qui suit la publication de la présente loi, à l'exécution des prescriptions de fouilles n'ayant pas donné lieu à signature de la convention d'exécution entre l'opérateur et la personne projetant d'exécuter les travaux. Ces opérations ne sont pas soumises à la redevance prévue au 2° du II de l'article 9 de la loi n° 2001-44 du 17 janvier 2001 précitée.

IV. - Les articles 9, 9-1 et 9-2 de la même loi, dans leur rédaction issue de la présente loi, sont applicables aux travaux d'aménagement et d'affouillement pour lesquels le fait générateur de la redevance d'archéologie préventive intervient à compter du premier jour du troisième mois qui suit la publication de la présente loi.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 1er août 2003.

Jacques Chirac
Par le Président de la République :

Le Premier ministre,
Jean-Pierre Raffarin

Le ministre de l'intérieur, de la sécurité intérieure et des libertés locales,
Nicolas Sarkozy

Le ministre de la jeunesse, de l'éducation nationale et de la recherche,
Luc Ferry

Le ministre de l'économie, des finances et de l'industrie,
Francis Mer

Le ministre de l'équipement, des transports, du logement, du tourisme et de la mer,
Gilles de Robien

La ministre de l'écologie et du développement durable,
Roselyne Bachelot-Narquin

Le ministre de la culture et de la communication,
Jean-Jacques Aillagon

Le ministre de la fonction publique, de la réforme de l'Etat et de l'aménagement du territoire,
Jean-Paul Delevoye

Le ministre délégué au budget et à la réforme budgétaire,
Alain Lambert

La ministre déléguée à la recherche et aux nouvelles technologies,
Claudie Haigneré

الملحق الثالث:

ملحـــق اللّوحـــات

اللّوحة (01): شكل السّبر المعتد في عمليات التّشخيص لتحرّي الآثار في مجال علم الآثار الوقائي؛ نقلا عن: "بلحاج معروف والرزقي شرقي".

اللّوحة (02): اكتشاف عَرَضي لقبر ميّت معزول أثناء إجراء عملية تشخيص؛
نقلا عن: "بلحاج معروف والرزقي شرقي".

اللّوحة (03): منظر جانبي لتجزئة "مركدال" بشرشال التّي أُجريَ عليها
تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "الفيلالي جازية".

اللّوحة (04): منظر جانبي آخر لتجزئة "مركدال" بشرشال التّي أُجريَ عليها تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "الفيلالي جازية".

اللّوحة (05): منظر تفصيلي لبعض قطع حجر البناء المهدّب، المتناثرة على سطح تجزئة "مركدال" بشرشال قبل إجراء تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "الفيلالي جازية".

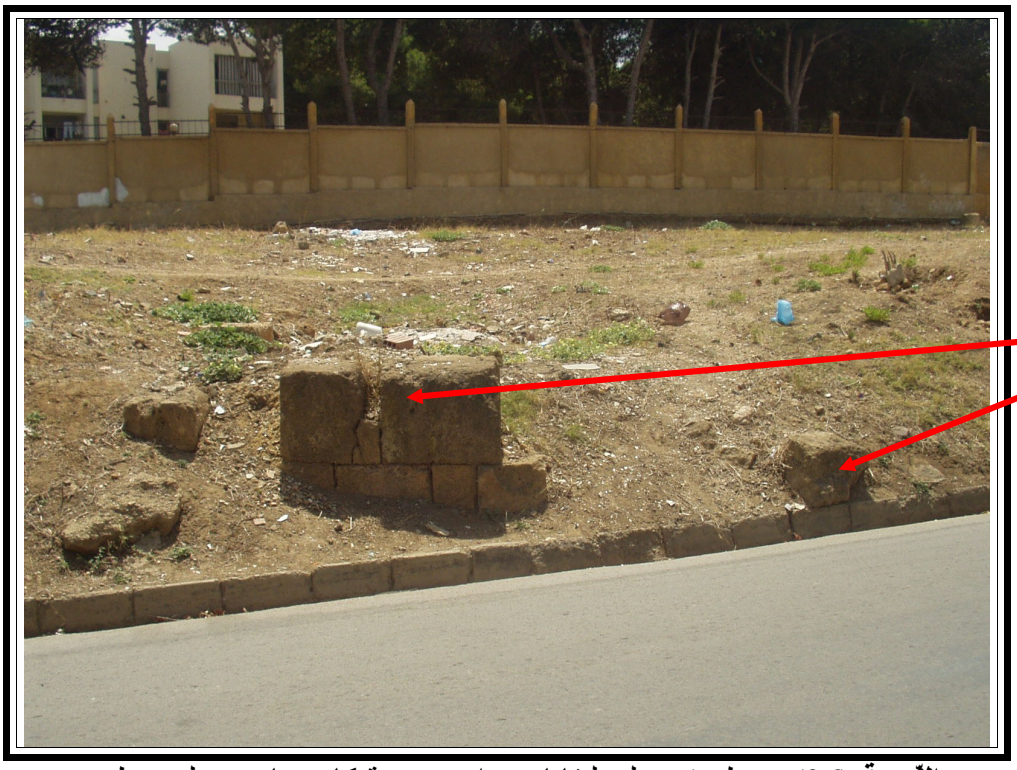

اللّوحة (06): منظر تفصيلي لبقايا جدران حجرية كانت بارزة على سطح،
موضع تجزئة "مركدال" بشرشال قبل إجراء تشخيص
عام (2003)؛ نقلا عن: "الفيلالي جازية".

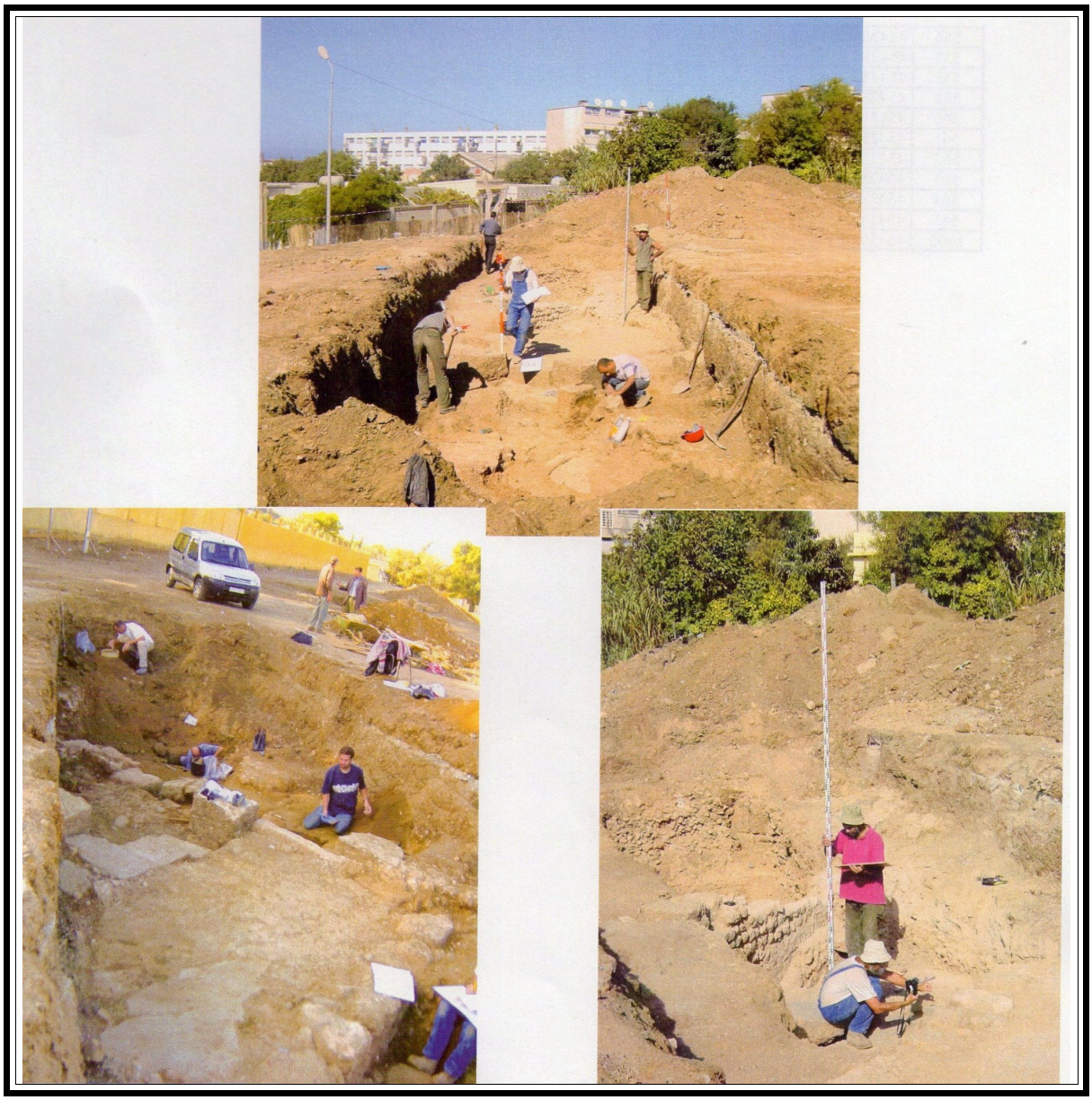

اللّوحة (07): لقطات عن انطلاقة عملية التّشخيص،
بتجزئة "مركدال" خريف عام (2003)
نقلا عن: "موقع (*CNRA*)".

اللّوحة (08): منظر عام لأحد المجسين المقامين على
مستوى محطة "الميترو" مستقبلا بساحة الشّهداء
نقلا عن: " موقع (*INRAP*)".

اللّوحة (09): المنقبون بصدد تنقية لوحة فسيفسائية قديمة، اكتشفت
على مستوى أرضية أحد المجسين المقامين بساحة الشّهداء (2009)
نقلا عن: " موقع (*INRAP*)".

اللّوحة (10): المنقبون بصدد غسل لوحة فسيفسائية قديمة، أكتشفت بأرضية أحد المجسين المقامين على مستوى ساحة الشّهداء (2009) نقلا عن: " موقع (*INRAP*)".

اللّوحة (11): منظر تفصيلي للّوحة الفسيفسائية المكتشفة بتشخيص ساحة الشّهداء (2009) كما تبدو بعد عملية الغسل، نقلا عن: " موقع (*INRAP*)".

ثبت المصادر والمراجع

أ). المراجع العربية:

- جمال عليان، **الحفاظ على التراث الثقافي**، سلسلة عالم المعرفة، نشر المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، رقم 322، ديسمبر 2005.

- زيدان عبد الكافي الكفافي،**المدخل إلى علم الآثار**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- عبد القادر ريحاوي، **المباني التاريخية وطرق صيانتها وترميمها**، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، 1972.
- عبد القادر نور الدّين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر منذ أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التّركي**، نشر كلّية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965.
- الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية، **نصوص ونظم تشريعية في علم الآثار وحماية المتاحف والأماكن والآثار التاريخية**، الجزائر، 1991.

بـــ). المقالات والمحاضرات العربية:

- إبراهيم عبد الباقي، "**التراث الحضاري في المدينة العربية المعاصرة**"، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية: http://www.cpas-egypt.com
- أمير صالح أحمد أمين، "**نحو رؤية لعمليات الحفاظ على التراث لتدعيم هوية المجتمعات الإسلامية في عصر العولمة**"، ورقة مقدمة في: مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، أيام 12 – 14 أفريل 2007، القاهرة.
- شوقي شعث، "المعالم التاريخية في الوطن العربي وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها"، في: **مجلّة التراث العربي**، العدد: 104، دمشق، 2006.
- محمد يحظيه ولد باب أحمد، "في انتظار صلاح الأنظمة ووعي الشعوب المغاربية تغرق الأماكن التاريخية والأثرية":
http://zawaya.maghrarebia.com/ar/zawaya/opinion/185
- نور الدين بازين، "**التراث العالمي في منطقة المغرب العربي موروث حضاري غني، يجب الحفاظ عليه**": www.alarabonline.org/inde
- هاشم عبود الموسوي، وصبا هاشم الموسوي، "**ضرورة استخدام الوسائط الرقمية في التوثيق المعماري للمباني التاريخية الليبية**"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة: نحو إستراتيجية شاملة لتطوير وصيانة المدن التاريخية، المنعقدة في الفترة 24 /10 / 2007 في مدينة غدامس، ليبيا: http://ac.ly/vb/showthread.php?t=1393

- ياسر عثمان محرم محجوب، "**تأثير التطور العمراني الحديث على التراث العمراني في الإمارات: دراسة حالات دبي والعين**"، ندوة حول الحفاظ على التراث المعماري في دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1995.
http://victorian.fortunecity.com/ferndale/531/uaehert/UAEHERT.html

ج). التقارير العربية:

- اليونسكو والإكروم، **تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث**، طباعة مكتب اليونسكو، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

د). الجرائد الرسمية العربية:

- **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية**، مجلّدات أعوام: (1987، 1998، العدد 44؛ 2005 العدد 83).

- **الجريدة الرّسمية للملكة المغربية**، عدد 3776، الصّادر بتاريخ 20 جمادى الأخيرة 1405، الموافق لـ 31 يناير 1985م.

- الجمهورية التّونسية، **مجلة حماية التّراث الأثري والتّاريخي والفنون التقليدية**، منشورات المطبعة الرّسمية للجمهورية التّونسية، 2008.

هـ). المواثيق والاتفاقيات والتّوصيات الأجنبية:

- ***Chartes internationales sur la conservation et la restauration****, ICOMOS, Paris, Sans date.*
- ***Charte Internationale Pour La Gestion Du Patrimoine Archéologique (1990),*** *ICOMOS*
- ***Convention concernant la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel,*** *Paris, le 16 novembre 1972.*
- ***Convention Européenne Pour La Protection Du Patrimoine Archéologique (Révisée),*** *La Valette, 16.I.1992.*
- ***Convention Cadre entre l'Etat et l'Association pour les fouilles archéologiques nationales*** *,1er juillet 1992, Paris .*
- ***Recommandation concernant la Préservation des Biens Culturels mis en Péril par les Travaux Publics ou Prives****, Paris, 19 novembre 1968.*
- *Institut National des Recherches Archéologie Préventive (France) et Université Abou Bekr Bel kaid (Tlemcen) ,* ***Accord- Cadre de Coopération en matière de formation et de recherche scientifique en Archéologie Préventive****, 2007.*

و). النّصوص القانونية الأجنبية:

- ***Code de patrimoine***, *(Livre5) France.*
- ***La loi n°2001/44*** *du 17 janvier2001 relatif à l'archéologie préventive modifiée par la loi n°2003-707 du 1 Août 2003.*
- ***Décret n°2002-90*** *du16 janvier 2002 modifié version consolidée au 10 mai 2005.*
- ***Décret n°2002-450*** *du 2 avril 2002 portant dispositions applicables aux agents de l'Institut national de recherches archéologiques préventives*
- ***Décret n° 2004-490*** *du 3 juin 2004 relatif aux procédures administratives et financières en matière d´archéologie préventive*
- ***Arrêté du 2 juin 2006*** *portant définition du contenu de la demande de subvention pour une opération de fouille archéologique préventive et des pièces à produire pour la constitution du dossier*
- ***Circulaire n° 2005-38-UHC/*** *DU 3 du 23 juin 2005 relative à la redevance d'archéologie préventive.*
- ***Décision n°2008/DAF-035*** *du 25janvier2008 relative à la fixation des tarifs standards hors taxes des modules de l'institut national de recherches archéologiques préventive (INRAP).*
- ***Décision n°2008/DAF-036*** *du 25janvier2008 relative à la fixation des tarifs standards hors taxes des prestations et services rendus de l'institut national de recherches archéologiques préventive (INRAP).*
- ***Décision n°2008/DAF-037*** *du 29janvier2008 portant création et organisation de la commission d'appel d'offres pour les marchés publics passés par l'institut national de recherches archéologiques préventive (INRAP).*

ز). المراجع الأجنبية:

- *BELLAN (G),* ***Archéologie préventives trois décennies pour une mise en place, regarde sur l'archéologie préventive****, AFAN, 2002.*
- *Bouba Ould Mohamed Naffé et autres****, L'archéologie préventive en Afrique (Enjeux et Perspectives)****, Actes du colloque de Nouakchott 1er-3 février 2007; édition SEPIA 2008.*
- *DEMOULE (J.P),* ***L'archéologie préventive dans le monde,*** *Edition la découverte, Paris, 2007.*
- *DEMOULE (J.P) et LANDES (Ch),* ***La fabrique de l'archéologie en France,*** *Edition la découverte, Paris, 2009.*
- ***European Preventive Archaeology Papers of EPAC meeting*** *,* ***Vilnius 2004****, National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007.*

- *FRIER (P.L),* ***le nouveau droit de l'archéologie préventive****, Edition L'Harmattan, 2004.*
- *JOCKEY (Ph),* ***L'archéologie****, Edition Belin, Paris, 1999.*
- *LEVEAU (PH),* ***Caesarea de Mauritanie, une ville romaine et ses compagnes****, Collection de l'Ecole de Rome, Rome, 1984.*
- *UNESCO, Atelier euro-maghrébin "****Patrimoine et aménagement du territoire l'archéologie préventive****", 26-30novembre, 2004, Alger.*

ح). الأطروحات الجامعية الأجنبية:

- *BOUDOUX Madeleine,* ***Archéologie Préventive et Projet d'aménagement Intérêts divergents Responsabilité partagée Action consentie****, Master urbanisme et territoires, institut d'urbanisme de Paris, 2007.*
- *IOGNA-PRAT Paul,* ***le patrimoine culturel entre le nation et le local : chance et limites de la décentration****, thèse de doctorat, spécialité droit public, université d'Angers, année 2009.*

ط). المقالات والتقارير:

- *Agence national d'archéologie et de protection des sites et monuments historique,* ***SAUVER CHERCHELL (recherche archéologiques préventive)****, N° 94 / S.DG / 2003.*
- *«****Archéologie préventive: un service public national scientifique****», Sur site : www.culture.gouve.fr*
- *Assemblée parlementaire,* ***la recherche d'un équilibre entre le sauvetage des découvertes archéologiques et les projets d'aménagement,*** *Document N° 12285, Juin 2010.*
- *DEMOULE(J.P) et BECHEUR(B) et POIGNANT(B),* ***L'organisation de l'archéologie préventive en France****, rapport réalisé à la demande de Madame Catherine Trautmann Ministre de la culture et de la communication, novembre 1998.*
- *DEMOULE (J.P), «La naissance de l'archéologie préventive», In:* ***Pour la science****, N° 361, Novembre, 2007.*
- *Direction régionale des affaires culturelles Rhône-Alpes service régional de l'archéologie,* ***l'archéologie préventive****, mars2009. www.culture.gouv.fr/rhone-alpes*
- *Document final de synthés (****Diagnostique archéologique du terrain MARCADAL -Cherchell- Algérie****), Mars, 2004, ANAPSMH (Algérie) et INRAP (France).*
- *Institut nationale de recherche d'archéologie préventive «****la gestion du patrimoine archéologique: ses acteurs et ses règles*** *», Octobre2002.*

- *Les documents de travail du Sénat,* ***série législation comparée : l'archéologie préventive****, N° LC 138, Octobre, 2004.*
- *Liste des critères d'éligibilité des demandes de subvention, adoptée par la commission du Fonds national pour l'archéologie préventive le 12 juillet 2005.*
- *MAHFOUD FERROUKHI "****Nous adhérons au principe casseur payeur****", sur www.djazairess.com/fr/elwatan/112178*
- *MOUNIR ARBASH, REMY CRASSARD, HOLGER HITGEN, ET LAMYA KHALIDI, "Vers une archéologie préventive au Yémen», In:* ***Chronique yéménites****, Numéro 13, 2006, pp 1 – 12.*
- ***Rapport au parlement****, mise en œuvre de la loi modifiée du17 janvier, Février 2006.*
- *Sous- direction de l'archéologie, de l'ethnologie, de l'inventaire et du système d'informatique (SD.Archétis),* ***l'agrément pour la réalisation d'archéologie préventive****. www.culture.gouve.fr*
- *Sous direction de l'archéologie,* ***le fonds national pour l'archéologie préventive****, 3 août 2010. www.culture.gouv.fr*

ي). مواقع الانترنيت:

- *http://fr.wikipedia.org/wiki/Arch%C3%A9ologie_pr%C3%A9ventie*
- *www.culture.gouve.fr*
- *www.inrap.fr*
- *http://www.inrap.fr/via_podcast/p-8289-Un-diagnostic-a-alger.htm*
- *www.algeria.com/forums/histoiy-histoire/157773-6.htm*
- *www.cnrah.org*
- *www.patrimoinedetunisie.com*
- *www.inp.rnrt.tn*
- *www.alhiwar.net*
- *www.cnra.dz*
- *www.miniculture.gov.ma*
- *www.miniculture.gov.ma/arab/ar-muses.htm*

فهـــــارس البحث

فهرس المخططات

المخطط الصّفحة

المخطط (01): الهيكل التّنظيمي للمعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي 35

المخطط (02): الجهات الفاعلة في علم الآثار الوقائي 49

المخطط (03): موقع تجزئة "مركدال" من مدينة شرشال، نقلا عن: "فرنسوان سوك" (*FRANçOIS SOUQ*) 60

المخطط (04): تفاصيل تشخيص موقع "مركدال" بمدينة شرشال، نقلا عن: "فرنسوان سوك" (*FRANçOIS SOUQ*) 60

المخطط (05): موضع تشخيص جزيرة "لالاّهم" بقصبة مدينة الجزائر، نقلا عن: "فرنسوان سوك" (*FRANçOIS SOUQ*) 61

المخطط (06): تفاصيل تشخيص جزيرة "لالاّهم" في إطار إعادة تهيئة حيّ البحرية من قصبة الجزائر السّفلى، نقلا عن: "إلياس عريفي، وهيرفي بوتي تو (*HERVE PETITOT*)" 63

فهرس اللّوحات

اللّوحة الصّفحة

اللّوحة (01): شكل السّبر المعتد في عمليات التّشخيص لتحرّي الآثار في مجال علم الآثار الوقائي؛ نقلا عن: "بلحاج معروف والرزقي شرقي" 154

اللّوحة (02): اكتشاف عَرَضي لقبر ميّت معزول أثناء إجراء عملية تشخيص؛ نقلا عن: "بلحاج معروف والرزقي شرقي" 154

اللّوحة (03): منظر جانبي لتجزئة "مركدال" بشرشال التّي أُجريَ عليها تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "الفيلالي جازية" 155

اللّوحة (04): منظر جانبي آخر لتجزئة "مركدال" بشرشال التّي أُجريَ عليها تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "الفيلالي جازية" 155

اللّوحة (05): منظر تفصيلي لبعض قطع حجر البناء المهذّب، المتناثرة على سطح تجزئة "مركدال" بشرشال قبل إجراء تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "الفيلالي جازية" .. 156

اللّوحة (06): منظر تفصيلي لبقايا جدران حجرية كانت بارزة على سطح، موضع تجزئة "مركدال" بشرشال قبل إجراء تشخيص عام (2003)؛ نقلا عن: "الفيلالي. ج" 156

اللّوحة (07): لقطات عن انطلاقة عملية التّشخيص، بتجزئة "مركدال" خريف عام (2003) نقلا عن: "موقع (*CNRA*)" 157

اللّوحة (08): منظر عام لأحد المجسين المقامين على مستوى محطة "الميترو" مستقبلا بساحة الشّهداء نقلا عن: " موقع (*INRAP*)" 158

اللّوحة (09): المنقبون بصدد تنقية لوحة فسيفسائية قديمة، اكتشفت على مستوى أرضية أحد المجسين المقامين بساحة الشّهداء (2009)، نقلا عن: "موقع (*INRAP*)" 158

اللّوحة (10): المنقبون بصدد غسل لوحة فسيفسائية قديمة، اُكتشفت بأرضية أحد المجسين المقامين على مستوى ساحة الشّهداء (2009) نقلا عن: "موقع (*INRAP*)". 159

اللّوحة (11): منظر تفصيلي للّوحة الفسيفسائية المكتشفة بتشخيص ساحة الشّهداء (2009) كما تبدو بعد عملية الغسل، نقلا عن: " موقع (*INRAP*)" 159

فهرس الموضوعات

الموضوع الصّفحة

إهداء 3
كلمة شكر وعرفان 4
قائمة المختصرات الأجنبية 5
مقدمة 6
فصل تمهيدي: (مفاهيم عامة حول "علم الآثار الوقائي") 12
تمهيد 13
1). مفهوم "علم الآثار الوقائي"..... 13
2). نشأة علم الآثار الوقائي ودوافع ظهوره 15
أ- نشأته 15
بـ- دوافع ظهوره 15
3). ملامح آلياته في التشريع الدولي 19
4). مبادئ علم الآثار الوقائي 23
أ. المبدأ النظري 24
بـ. التشريع 24
ج. البناء المؤسساتي 24
د. التمويل المالي 24

5). غايات علم الآثار الوقائي 24
خلاصة الفصل 25
الفصل الأوّل: (التّصوّر الفرنسي لعلم الآثار الوقائي) 26
تمهيد 27
1). مفهوم علم الآثار الوقائي من المنظور الفرنسي 28
2). الهيكلة الفرنسية لعلم الآثار الوقائي 29
أ). الإطار القانوني والبناء التّشريعي المسير لعلم الآثار الوقائي 29
* قانون "كاركوبينو" حول التنقيب الأثري الصّادر عام (1941) 29
* الباب الخامس المتعلق بالتراث الأثري من قانون التّراث 30
* قانون 2001 - 44 المؤرخ في 17 جانفي 2001 المتعلق بعلم الآثـــار الوقائي 31
* قانون رقم 2003 - 707 المعدل للقانون 2011 – 44، المتعلق بعلم الآثار الوقائي 33
* المرسوم رقم 2002 - 450 المؤرخ في 2 أفريل 2002 والمتعلق بالأحكام المطبقة على موظفي المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي 34
* المرسوم رقم 2004 - 490 المؤرخ في 3 جوان 2004 المتعلق بالإجراءات الإدارية والمالية في مجال علم الآثار الوقائي 34
* المنشور رقم 2005 - 38 المؤرخ في 23 جوان 2005 المتعلق بتمويل علم الآثار الوقائي 36
* المقررة 2008 / DA/ 035 المؤرخة في 25 جانفي 2008 36
* المقررة رقم 2008 / 036 / DAF المؤرخ في 25 جانفي 2008 36
بـــ). مؤسساته التنفيذية 36
ج). التّمويل 37
د). الرقابة والمتابعة 38
3). دوره الوظيفي وعلاقة مؤّسساته بالمصالح والهيئات الأخرى 40
أ). الدّور الوظيفي لعلم الآثار الوقائي 40

بـــ). علاقة مؤسساته بالمصالح والهيئات الأخرى 43
* الهيئات المُسيّرة للتّراث الأثري الفرنسي على مختلف الأصعدة .. 43
– مديرية الهندسة المعمارية والتراث الأثري (*DAPA*) 43
– المـــــديريات الجهويـــــة للشـــــؤون الثّقافيـــــة (44
DRAC) .....
– المصالح الجهوية للآثار (*SRA*) 45
– اللّجان الإقليمية للبحوث الأثرية (*CIRA*) 45
* هيئات البحث المتخصّص في مجال التّراث الأثري 45
– المركز الوطني للبحوث العلمية (*CNRS*) 45
– المجلس الوطني للبحوث الأثرية (*CNRA*) 46
* الشّركاء والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعين 46
4). أدوات إنجاز أشغال علم الآثار الوقائي 48
أ). التّشخيص 50
بـــ). الحفرية الوقائية 51
خلاصة الفصل 52
الفصل الثّاني: (التّقارب الفرنسي المغاربي في مجال علم الآثار الوقائي) 53
تمهيد 54
1). فشل مشروع (*EPAC*) ودوره في صرف الأنظار تجاه التّجربة الفرنسية . 54
2). تحمُّس فرنسا إلى تصدير تجربتها الرائدة عبر العالم 56
3). أبرز المحطات التاريخية للتقارب الفرنسي المغاربي في مجال علم الآثار الوقائي 58
4). قنوات التّواصل بين الطرفين 64
أ). الدّعاية والتّحسيس 64
بـــ). رسكلة الإطارات المغاربية بفرنسا 64
ج). العمليات الميدانية بين فرنسا والمغاربة 65
1. التّجارب الميدانية بين الجزائر وفرنسا 65
* تشخيص موقع "مركدال" بشرشال 65

* تشخيص جزيرة "لالاّهم" 67
* تشخيص ساحة الشهداء 69
2. لتجربة الميدانية بين المغرب الأقصى وفرنسا 70
خلاصة الفصل 70
الفصـــل الثّالث: (حصيلة التّقارب الفرنسي المغاربي
وآفاق إرساء دعائم علم الآثار الوقائي ببلدان المنطقة) 71
تمهيد 72
1). توصيات "الورشة الأورو–مغاربية" حول إرساء دعائم علم الآثار الوقائي بالمنطقة ... 72
أ). توصيات الورشة الأولى 73
* في مجال التشريع 73
* في مجال الهيكلة (البناء المؤسساتي) 74
* في مجال التّمويل 74
بـــ). توصية الورشة الثّانية 74
ج). توصيات الورشة الثّالثة 75
2). مدى التزام الأطراف المعنية بترجمة التوصيات على أرض الواقع 76
3). الأسباب والعوامل المساعدة على ركود المشروع عند محاولاته الأوّلية ... 77
أ). اختلاف رُؤى وغايات الطّرفين من هذا التّقارب 78
بـــ). هشاشة مؤسسات التّراث المغاربي وضعف مردوديتها 79
ج). بقاء مسألة حماية التّراث في ذيل اهتمامات الحكومات المغاربية .. 80
د). غياب غيرة حماية التّراث الأثري لدى موظّفيه 80
4). آفاق إرساء دعائم علم الآثار الوقائي في البلدان المغاربية 81
أ). مراجعة المنظومة القانونية المسيرة للتّراث الأثري بالبلدان المغاربية 82
بـــ). إعادة هيكلة مؤسسات التّراث الأثري وترشّيد أدائها الوظيفي 83
ج). تأمين مصادر تمويل عمليات علم الآثار الوقائي 85
د). تأهيل الطّاقم البشري السّاهر على العملية 85
خلاصة الفصل 86

خاتمة 87
ملاحق البحث 91
- الملحق الأوّل: (ملحق الاتفاقيات والمواثيق الدّولية) 92
- الملحق الثّاني: (ملحق النّصوص التّشريعية) 134
- الملحق الثّالث: (ملحق اللّوحات) 153
ثبت المصادر والمراجع 160
فهارس البحث 167
- فهرس المخططات 168
- فهرس اللّوحات 169
- فهرس الموضوعات 170

:ملخص

يتناول موضوع هذه المذكرة الموسومة بـــ "أثر علم الآثار الوقائي الفرنسي فـــي تجـــارب دول المغرب العربي"، دراسة تحليلية لخطوات التّقارب الفرنسي المغاربي في مجال علم الآثـــار الوقـــائي، إبّان الفترة الزّمنية الممتدّة ما بين (2003 – 2011)م، بوصف هذا الأخير إستراتيجية حديثة الاعتماد في مجال السّياسات الوطنية المكرسة لحماية التّراث الأثري القومي من خطر زحف المشاريع التّنموية على حسابها من جهة، ومن جهة ثانية النّجاح الباهر للتّجربة الفرنسية في هذا الشّأن على الرّغم مـــن اقتحامها هذا الميدان متأخرة، مقارنة بقريناتها في العالم المتقدم، وهو ما جعلها تجربة جديرة بالمتابعة والتّقييم المستفيض، تمهيدا لبناء توجهات وطنية على نسقها الجدير بالاحتذاء والاقتباس.

الكلمات المفتاحية: علم الآثار الوقائي؛ التّراث الأثري؛ الحفظ والتّثمين؛ التّنقيـــب الأثـــري؛ الحفريـــة الإنقاذية؛ التّشخيص الأثري؛ تهيئة الإقليم؛ الحفرية الوقائية؛ التّراث المغـــاربي؛ التّقـــارب الفرنســـي المغاربي؛ التّراث والتّنمية المستدامة؛ الآثار المتوسطية.

Résumé:

*le Thème de ce mémoire de Magister, Intitulé: **"L'impact de l'archéologie préventive française sur les expériences des pays du Maghreb Arabe"**, Porte sur une étude analytique de différents aspects du rapprochement franco-maghrébin en matière d'archéologie préventive, durant la période (2003-2011), sachant que «L'archéologie préventive» est une nouvelle stratégie incluse récemment dans les politiques nationales réservées à la protection du patrimoine archéologique national des risques de dévastation causés par les projets de développements d'un coté; Et de l'autre coté la réussite inattendue de l'expérience française dans la matière, bien qu'elle émergea tardivement le domaine para port au reste des pays développés dans le monde, ce qui l'a rendu une expérience digne d'étude approfondie et de valorisation, dans le cadre de la recherche de nouvelles orientations au redressement des expériences nationales dans ce processus.*

Mots clés : *Archéologie préventive; Patrimoine archéologique; Conservation et valorisation; Recherche archéologique; Fouille préventive; Diagnostic; Aménagement du territoire; Patrimoine Maghrébin; Approche Franco –Maghrébine; Patrimoine et développement durable; Archéologie méditerranéenne.*

Abstract:
The subject of this thesis is ***"The impact of the French preventive archaeology deals with the Arab magreb experiences"****; it is an analytical study of the steps of French- Maghreb convergence in the field of preventive archeology during (2003 - 2011). It is considered as a modern strategy that relies on the national policy devoted for the protection of the archaeological heritage from the risks of development projects on its own expenses. Also, the success of the French experience in preventive archeology in spite of being late while storming the field comparing to other peers in the world has made its experience worth for follow-up and extensive evaluation. Hence; this fact is very helpful in preparing for national formation of good examples of trends*.

Key-Words: *Preventive Archaeology; Archaeological Heritage; Conservation and valorization; Archaeological research; Archaeological excavation; Diagnostic; Territorial development; Maghreb Heritage; Approach French-Maghreb; Heritage and Sustainable development; Mediterranean archaeology.*